ظاهرة الإرهاب في العالم العربي

إكراهات الخارج وتداعيات الداخل

موجز أعمال مؤتمر الإرهاب وسبل معالجته
كلية الشريعة ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٦م

المشرف العام على المؤتمر

أ.د. يوسف محمود الصديقي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

إعداد وإشراف

أ.د. محمـد أمزيان

المؤلفون المشاركون

أ.د. التيجاني عبد القادر حامد - أ.د. عبد القادر بخوش - أ.د. محمد أمزيان
د. أبو بكر محمد أحمد إبراهيم - د. فرج محمد نصر لامة
د. إسماعيل زروقة - د.مراد بوضاية - د. مصطفى خواص
د. عزيز علي عبيد - د. رعد حميد البياتي

العنوان: ظاهرة الإرهاب في العالم العربي: إكراهات الخارج وتداعيات الداخل.

الناشر: منشورات وحدة البحوث والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر.

المادة العلمية الواردة في هذا الكتاب مستخلصة من أعمال مؤتمر "الإرهاب وسبل معالجته" الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، بتاريخ ٢٠– ٢١، صفر١٤٣٨هـ، الموافق ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٦.

المشرف العام على المؤتمر: أ.د. يوسف محمود الصديقي، عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

الإعداد والإشراف: أ.د. محمد أمزيان.

المؤلفون المشاركون: أ.د. عبد القادر بخوش – أ.د. التيجاني عبد القادر حامد – أ.د. محمد أمزيان – د. مراد بوضاية – د. أبو بكر محمد أحمد إبراهيم – د. إسماعيل زروقة – د. فرج محمد نصر لامة – د. مصطفى خواص – د. عزيز علي عبيد – د. عد حميد البياتي.

التدقيق اللغوي: د. حسن يشو.

الإخراج الفني وتصميم الغلاف: مروان العريان.

الطبعة الأولى: محرم ١٤٣٩هـ، الموافق أكتوبر ٢٠١٧م.

رقم الإيداع: .....

الترقيم الدولي: .....

فهرس الدراسة

مقدمة الدراسة	٥
ملخص الدراسة.....	٩
المحور الأول: الإرهاب الدولي وآثاره على العالم العربي	٢٩
الإرهاب الدولي وثقافة الاحتراب.....	٣١
الإرهاب الدولي والصراع الحضاري	٤٣
الإرهاب المضاد: من المعالجة الدعائية إلى المقاربة الموضوعية.....	٥٣
تأثيرات الإرهاب على المجتمعات العربية.....	٦٧
المحور الثاني: العوامل المغذية للإرهاب في العالم العربي	٧٥
الحرمان وانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية.....	٧٧
الجذور السياسية للإرهاب في العالم العربي.....	٨٩
دور الإعلام في صناعة الإرهاب في العالم العربي.....	١٠٥
المحور الثالث: الجذور الفكرية والدينية للإرهاب	١١٣
الإرهاب في الأيديولوجيات العلمانية	١١٥
الإرهاب اليهودي الصهيوني.....	١٢٥
الإرهاب في النصرانية والمسيحية الصهيونية.....	١٣٧
الإرهاب في الأديان الوثنية الوضعية.....	١٤٧
الأسس المنهجية للإرهاب لدى التيارات التكفيرية.....	١٥٥
التوصيات.....	١٦٥

مقدمة:

على مدى العقود الأخيرة الماضية شكَّل ما سُمي بـ "التطرُّف الإسلامي" سابقا، و"الإرهاب الإسلامي" حاليا، المادةَ الأكثر استهلاكا في الدوائر العلمية، والمنابر الإعلامية على السواء. ضمن هذا السياق؛ استنفذ الأكاديميون والخبراءُ والإعلاميون المعنيون بالظاهرة سيلاً من المصطلحات والمفاهيم التي عملت على تأثيث وعي المتلقي بمعاني الكراهية، والازدراء تجاه الإسلام الذي أصبح رديفاً للأصولية والتطرف، والعنف، والإرهاب.

وفي الاتجاه نفسه، انخرطت الدوائرُ المعنيةُ في عملية استكشافية قادها خبراءُ ومختصون في تعقُّب التنظيمات والحركات والمجموعات التي صنفت ضمن خانة "الإرهاب الإسلامي"؛ وهو ما أسفر عن قائمة طويلة وصادمة، تخطت كل الحواجز السياسية والجغرافية واللغوية والعرقية؛ لتجعل من "الإرهاب الإسلامي" أيقونة مميزة للإنسان المسلم أيًّا كانت جنسيتُه ولغته وموطنه.

وإمعانًا في تسويق هذا "الإرهاب"؛ باعتباره خطراً عابراً للحدود والقارات، يهدد الأمن والسلم العالميين؛ ثمة حاجة إلى أدلة إثبات تجعل هذا الخطر ماثلاً للعيان؛ وهذا ما تكفّلت به وسائلُ الإعلام ومحركاتُ البحث، ومواقعُ التواصل الاجتماعي، بالشكل الذي جعل منه وجبةً يوميةً يتلقاها سكانُ العالم بشتى لغاتهم على مدار الساعة.

واستكمالاً لهذا المشهد الذي لا يمكن قراءتُه خارج الحملة الممنهجة للتخويف من الإسلام؛ وهو ما بات يُعرف بالإرهاب الإسلامي أو الإسلاموفوبيا، وجعلها قرينة للإرهابوفوبيا، كان لابد من التعامل مع الظاهرة

باعتبارها خطرًا يتخطى كل الحدود، ويهدد كل دول العالم؛ وهو ما ترجم عمليًا بعقد تحالفات دولية تقودها الولاياتُ المتحدة، وتنخرط فيها معظمُ دول العالم.

ومن جهتها، تطوعت الكثيرُ من الدول العربية والإسلامية للانخراط في الحملة الدولية بإعلانها عن إنشاء أول مبادرة من نوعها في العالم العربي باسم "التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب"، والذي أراد له مؤسسوه أن يعمل بتنسيق مع جميع المنظمات الدولية؛ من أجل محاربة الإرهاب عسكرياً وفكرياً وإعلامياً.

هذا التقديم الموجز يعطي صورةً واضحةً لكيفية التعاطي الأحادي والمنحاز مع ظاهرة الإرهاب حيث اعتبر الإسلام المتهم الأول والرئيس، بل وأصبحت بعض الدوائر الرسمية الغربية تتحدث صراحة عن الإرهاب الإسلامي، بينما يغيب عن المشهد صناعُ الإرهاب ومهندسوه الحقيقيون الذين باتوا يخوضون حروبا مستدامة خارج حدودهم الجيوسياسية.

إن هذا المنظور الدولي الذي يتم من خلاله تسويق ظاهرة الإرهاب الإسلامي يستدعي بالضرورة إعادة تقييم جذري لهذه الظاهرة؛ بما يمكّن من فهم أبعادها الدولية، والخلفيات الثاوية وراء مسلسل العدوان وحلقات التدمير الممنهج اللذين يتعرض لهما العالم العربي خاصة، وبوتيرة جد متسارعة، وبكلفة مادية وعمرانية وبشرية باهظة.

وهذا المنظور النقدي الذي تقترحه هذه الدراسةُ يرجى منه الإسهام في تقديم مقاربة أكثر موضوعية ودقة؛ وهو ما يميز هذا الطرح عن مئات الندوات والمؤتمرات التي يجرى تنظيمها بوتيرة متسارعة، وعلى نطاق واسع في كل بلدان العالم العربي والإسلامي، والتي تمحور معظمها حول إدانة "الإرهاب الديني،

والتطرف الإسلامي"، وهو ما جعل منها مجرد أداة ضمن مسلسل التضليل الممنهج للرأي العام محلياً ودوليا.

وإسهاما منها في تقديم مقاربة أكثر علمية وموضوعية، جاء تفكير كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بتنظيم مؤتمرها السابع عن "الإرهاب وسبل معالجته"، والذي عقد بتاريخ ٢٠– ٢١، صفر١٤٣٨هـ، الموافق ٢٠-٢١نوفمبر ٢٠١٦م، والذي نجح في التعامل مع موضوع الإرهاب باعتباره ظاهرة إنسانية تعم سائر الثقافات والمجتمعات البشرية، سواء أكانت مجتمعات دينية أم علمانية، كما جاءت لتسلط الضوء على الفاعلين الحقيقيين الذين يقفون وراء الإرهاب المنظم الذي تتعرض له دولُ الجنوب خاصة، وانعكاساته على الدول العربية، وكشف العوامل الحقيقية التي تغذي ظاهرة الإرهاب في العالم العربي، وتقييم مدى تأثير العامل الديني في هذه الظاهرة.

وقد قامت اللجنةُ العلميةُ لوحدة البحوث والدراسات الإسلامية التابعة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية باستخلاص القضايا الأساسية التي عالجتها أوراقُ المؤتمر، وإعادة صياغتها مختصرة، ودعمها ببعض المباحث التكميلية بغرض استكمال بعض الجوانب البحثية؛ وذلك بهدف تقديم دراسة متعددة المداخل والتخصصات، تشابك فيها السياسي بالاجتماعي والاقتصادي والديني والإعلامي. وقد توزعت تلك المباحث على ثلاثة محاور متكاملة: الأول عن "الإرهاب الدولي وآثاره على العالم العربي"، والثاني عن "العوامل المغذية للإرهاب في العالم العربي"، والثالث عن "الجذور الفكرية والدينية للإرهاب".

ملخص الدراسة:

تُعالج هذه الدراسةُ ظاهرةَ الإرهاب في العالم العربي، ضمن سياقاتها الدولية وإكراهاتها الداخلية. وتهدف هذه الدراسة إلى تغيير الصورة النمطية لما يعرف بـ "الإرهاب الديني والتطرف الإسلامي"؛ حيث يتم استهداف الإسلام ووصمه بالإرهاب، دون غيره من الأديان والثقافات. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت هذه الدراسةُ مقاربةً شمولية، حاولتْ أن تتعقب ظاهرة الإرهاب في كل الأديان، السماوية منها والوثنية الوضعية، فضلاً عن الإرهاب الذي يمارس باسم الأيديولوجيات العلمانية والفلسفات الحداثية، والذي يعتبر الأكثر إجراماً وانتشاراً في العالم.

وقد تمّ تقسيمُ هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية تكاملت فيما بينها؛ لتقديم صورة أقرب إلى الموضوعية وتتسم بالواقعية، حيث حاولتْ أن تصف الممارسات الإرهابية، استناداً إلى مصادرها الأصلية، التي توفر لها التبرير الأخلاقي سواء أكانت دينية أم علمانية.

وقد شمل كل محور من المحاور الثلاثة عدة دراسات متكاملة في مجموعها، حيث خصص المحور الأول للحديث عن "الإرهاب الدولي وآثاره على العالم العربي"، والثاني عن "العوامل المغذية للإرهاب في العالم العربي"، بينما تناول الثالث موضوع "الجذور الفكرية والدينية للإرهاب".

المحور الأول

الإرهاب الدولي وآثاره على العالم العربي

يهتمُّ هذا المحورُ بتسليط الضوء على الإرهاب الدولي الذي يعتبر أكبر مصدر للتوترات التي تشهدها مختلف دول العالم، ودور القوى الكبرى في اختلاق هذه التوترات، ومدى انعكاس ذلك على زعزعة الاستقرار السياسي في العالم العربي.

١. تناولت الورقةُ الأولى موضوع "**الإرهاب الدولي وثقافة الاحتراب**"؛ وهي تبرز دور الدول العظمى المتنفذة في الاختلالات الأمنية التي يشهدها العالم، من خلال استراتيجيات مدروسة تحت ذريعة حماية أمنها القومي، وانخراطها في حروب استباقية لا تستند إلى أي أساس من القانون الدولي. وضمن سياق هذه الحروب الاستباقية أصبح العالم اليوم يشهد تحولاً عميقاً في مجال العلاقات الدولية التي باتت تحكمها ثقافة الاحتراب؛ بوصفه سلوكاً عدوانياً ملازماً للدول الكبرى المهيمنة على مراكز القرار الدولي.

وعندما تتأسس العلاقات بين الدول والشعوب على ثقافة الاحتراب، تصبح الحاجةُ ملحةً إلى البحث عن المبررات الحقيقية للحروب المفتعلة، وكشف الخلفيات القابعة وراء ظاهرة الإرهاب المنظم الذي تمارسه الدول الكبرى، والأسس الأخلاقية والفلسفية التي تبرر العدوان بغرض التحكم في مقدرات الشعوب المادية والرمزية. وقد حاولت الورقة إبراز هذه الخلفية من خلال كشف الدور الذي يقوم به مهندسو الإرهاب الدولي من المحافظين الجدد، والتبريرات الأخلاقية، والمرتكزات الاستراتيجية المؤسسة للإرهاب، حيث يجري أمركة القانون الدولي لمواجهة العدو الافتراضي الذي صنعه الإعلام الغربي، والأمريكي خاصة بذريعة التصدي للإرهاب الإسلامي، بانتهاج أسلوب الحروب الاستباقية

بهدف تقويض استقرار الدول المستهدَفة وفقا لنظرية الفوضى الخلاّقة؛ وهو ما يوفر المبررات الأمنية والقانونية للتدخل فيها والتحكم في مقدراتها.

٢. وفي السياق ذاته، تناولت الورقة الثانية بعنوان "**الإرهاب الدولي والصراع الحضاري**" بعض النظريات التي يروج له بعض المفكرين والسياسيين الأمريكيين، عن الصراع الحضاري وصدام الحضارات؛ كغطاء إيديولوجي لتبرير ممارساتها الإرهابية ليس فقط ضد الدول التي تعتبرها مارقة، بل ضد شعوب العالم التي لا تقاسمها أرضيتها الحضارية، والتي خصت منها الحضارة الإسلامية على وجه التحديد.

هكذا سيظهر إلى العلن، ابتداء من أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من التصريحات التي تتهم الإسلام كدين بالإرهاب، وتعتبر المسلمين إرهابيين، وتتحدث على لسان رؤساء دول عن الإسلام المتخلف والكاره للحضارة والمدنية. ضمن هذا السياق التبريري تأتي أطروحة صاموئيل هانتينغتون عن صدام الحضارات؛ حيث يفسر هجمات الحادي عشر من سبتمبر بوجود حالة من العداء الإسلامي تجاه الحضارة الغربية. وهذا التبرير ذاته يتكرر بشكل سافر مع فرانسيس فوكوياما، الذي يروج لمعادة الحضارة الإسلامية للحداثة الغربية، ويتهم العالم الإسلامي بأنه الوحيد الذي أنتج الحركات الراديكالية والأصولية، التي لم تكتف برفض السياسات الغربية وحسب، بل مرتكزاتها الحضارية. وبناء على ذلك، يصف فوكوياما الإسلام بالفاشستي، ومن ثم يرى فيه تهديداً خطيراً للغرب وهو ما يبرر له القول بوجوب القضاء عليه، ولن يكون ذلك ممكناً إلا من خلال الأعمال العسكرية.

٣. بالنظر إلى حجم الدمار الذي أحدثه الإرهاب الدولي على الوطن العربي، كان من الطبيعي أن تظهر ردودُ فعل تواجه الإرهاب بإرهاب مضاد، وهو ما تكفّلت بمعالجته الورقةُ الرابعة بعنوان "**الإرهاب المضاد: من المعالجة الدعائية إلى المقاربة الموضوعية**". ويُقصد بالمعالجة الدعائية في تفسير ظاهرة الإرهاب ذلك المنظور الغربي، والأمريكي خاصة، الذي يسعى لتبرير العدوان الدولي الذي باتت تمارسه القوى الغربية ضد دول العالم، وبخاصة الدول العربية والإسلامية، من خلال ما تروجه الدوائر الدولية من اعتبار الوطن العربي، والإسلامي بشكل أعم بؤرة الإرهاب في العالم، وتحمل الإسلام مسؤولية التطرف والإرهاب. وبشكل موازٍ للمقاربات الدّعائية برز اتجاه آخر، لكنه أقل اهتماماً، يرى الفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي أن الإرهاب الدولي إنما هو نتاج طبيعي لما يسميه بـ "لا أخلاقية السياسة الأمريكية الخارجية"؛ وهو ما يؤكده الأكاديمي والدبلوماسي الفرنسي بيار كونيسا[١] الذي يحمل النخب الأمريكية مسؤولية الترويج للنظريات الصدامية، والنزاعات الدولية.

وفقا لهذه الرؤية المعارضة للرؤية الغربية المركزية، فإن المواقف الغربية والأمريكية خاصة وما ترتب عنها من استراتيجيات، تعتبر من بين العوامل التي أسهمت في استدامة الإرهاب وانتشاره، وصناعة ما يمكن نعته بالإرهاب المضاد. وفي هذا السياق، كثيراً ما تتجه أصابع الاتهام إلى ضلوع المخابرات الغربية في الكثير من الأحداث الإرهابية التي استهدفت مواقع غربية، بهدف توظيف الأعمال الإرهابية في تبرير العدوان الغربي تحت غطاء الحرب الاستباقية

---

(١) بيار كونيسا: **صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح**، ترجمة: نبيل عجان، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الدوحة)، ٢٠١٥، ص١٩١.

الموجهة ضد التهديد الحضاري المزعوم، والخطر المحتوم. إن فتح هذا الملف بات يشكل ضرورة قصوى لتأكيد فرضية المؤامرة الدولية التي يتحدث عنها المعارضون للسياسة الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن فتح هذا الملف من شأنه أيضا أن يكشف النقاب عن الأدوات والأجهزة التي يتم توظيفها في سياق هذه اللعبة الأممية التي باتت تعرف بـ"صناعة الإرهاب".

إن استحضار هذه المقاربة النقدية في تفسير ظاهرة الإرهاب المتنامية في المنطقة العربية والإسلامية، تجعلنا نبتعد إلى حد كبير عن تلك المقاربات التبسيطية والقاصرة التي تركز فقط على البعد الديني للإرهاب، دونما أي اعتبار ولا تقدير للإكراهات الخارجية الضاغطة التي تتعرض لها المنطقة.

إن المقاربة الموضوعية التي تحدثنا عنها تقودنا إلى التأكيد على أن الممارسات الإرهابية بالرغم من أنها تمثل استجابة لا أخلاقية وغير راشدة، إلا أنها أيضا تمثل ـ لدى أنصارها ـ استجابة ضرورية لتحديات خارجية شديدة التعقيد. وقد نتج ـ بالفعل ـ عن تلك الإكراهات الخارجية اختيارات "يائسة" ومتعمدة من قبل مجموعات أعلت من الشعار الإسلامي، وهي اختيارات كان يمكن أن تكون محدودة ونادرة لولا المناخ العام والمزاج الأمني الأممي الذي مدّ الظاهرة بالحيوية والدينامية والانتشار، تحقيقاً لمكاسب سياسية وإحياءً لثقافة الكراهية والكراهية المضادة. ولذلك يبدو لنا ـ في حالات كثيرة ـ أن العامل الثقافي لا يفسر نشأة الظاهرة الإرهابية، وإن ساعد على تفسير استمراريتها.

٤. إن الحرب المستدامة التي تخوضها قوى دولية متحالفة، وتسخر لها كل أجهزتها الأممية، لابد وأن تكون آثارها خارج كل التوقعات. هذا ما تحاول طرحه الورقة الرابعة تحت عنوان "**تأثيرات الإرهاب على المجتمعات العربية**"، والتي

جاءت لتلقي بعض الضوء على الأضرار التي تلحق العالم العربي. على المستوى الجيوسياسي، فرض الإرهاب الدولي واقعا سياسيا جديدا تمثل في تدمير مقومات الدولة في أجزاء واسعة من الوطن العربي كفلسطين والعراق وسوريا والصومال، واليمن وليبيا، فضلا عن دول أخرى على القائمة أصبحت تعيش حالة من التوتر الأمني المستدام في ظل أجواء اللاّحرب واللاّسلم. وعلى المستوى الإنساني يرتكب الإرهاب الدولي جرائم القتل الممنهج، أو ما يعرف بحروب الإبادة الجسدية على أساس التطهير العرقي أو الديني أو هما معا. وعلى المستوى العسكري تضاعف الإنفاق العسكري في دول هذه المنطقة، بل صارت بعض البلدان العربية أكثر البلدان عسكرة في العالم، حيث كانت أكبر خمسة بلدان مستوردة للأسلحة خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٣ الهند والصين وباكستان والامارات والسعودية، وهذان البلدان العربيان الأخيران استوردا ٣٢٪ من الإجمالي العالمي. وعلى مستوى التنمية الاقتصادية، تتضاءل فرص التنمية تحت ضغط نزيف النفقات العسكرية، ويقدر أن تصل البطالة في العالم العربي نسبا غير مسبوقة؛ إذ تقدر منظمة العمل الدولية أن بطالة الشباب سوف تستمر في الارتفاع لتصل في الشرق الأوسط إلى ٢٩,١٪ (وإلى ٣٠,٧٪ في شمال إفريقيا) بحلول عام ٢٠١٩. على المستوى الفكري والثقافي ينطبق على الحروب الدائرة في العالمين العربي والإسلامي ما يسميه بعض المفكرين الغربيين بحرب الإبادة الثقافية، وهو ما بات يعرف بالإرهاب الناعم. هذا النوع من الإرهاب يستهدف الرأسمال الرمزي لشعوب المنطقة، وخاصة الشعوب السنية في ظل تصاعد التيارات القومية والعلمانية من جهة، والطائفية المدعومة إيرانيا من جهة ثانية.

المحور الثاني

العوامل المغذية للحرمان في العالم العربي

في هذا المحور سعت الدراسةُ إلى تشخيص العوامل المغذية للإرهاب في العالم العربي؛ بعيداً عن التعميمات الخاطئة التي تروج لها كثير من الدوائر الرسمية العربية تحت تأثير الضغوط الأجنبية، حيث شكل التطرف الديني مشجباً تعلق عليه الحكومات العربية فشل سياساتها التنموية، ومآزقها السياسية.

ركزت هذه الدراسة على "مؤشر التقدم الاجتماعي" الذي طورته بعض النظريات الغربية، وهو يتضمن مؤشرات تشمل كافة حاجيات الإنسان، وكل القيم التي يعتبرها ضرورية، ويتوقع الوصول إليها، ويدمج بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وهو ما سمح بالوصول إلى نتائج حاسمة في تفسير العوامل الحقيقية المغذية للإرهاب في العالم العربي، حيث يحتل الحرمان بكل أبعاده مركز الصدارة.

١. ضمن هذا السياق التحليلي، جاءت الورقة الأولى بعنوان "**الحرمان وانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية**"؛ لتسلط الضوء على حالة الحرمان الذي يعاني منه المواطن في العالم العربي والإسلامي، بكل أبعاده الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودوره في التوترات الجارية في المنطقة.

وتستند هذه الورقة إلى العديد من الدراسات العلمية التي تشير إلى الجذور النفسية والاجتماعية للإرهاب، نتيجة التهميش والحرمان، والتضييق على الحريات السياسية والدينية، وانتهاك أبسط حقوق المواطنة، خاصة في الصحة والتعليم، وغياب العدالة الاجتماعية، والتحكم في مصادر الثروة، وما ينتج عنه

من حرمان اقتصادي، وفوارق طبقية هائلة، وشعور بالإذلال الممنهج، والدوس على كرامة الإنسان، وغيرها من المؤثرات النفسية والاجتماعية الضاغطة.

إن حالة الحرمان المستدام هي التي تولد لدى الأفراد والجماعات نوازع العنف والإرهاب، وهي التي تسوغ لها انتقاء تأويلات متشددة من مخزونها الديني والفكري العريض لتبرير أعمالها الانتقامية.

لذلك، تركز الورقة على أهمية المعالجة الجذرية لظاهرة الحرمان، مع الأخذ بعين الاعتبار المطالب الحقوقية المشروعة للفئات المحرومة بدلا من الانغماس الأعمى في المعالجات الأمنية التي تغذي النوازع الإرهابية، وتمدها بالوقود اللازم للاشتعال.

٢. وفي السياق نفسه، تناولت الورقة السادسة موضوع "**الجذور السياسية للإرهاب في العالم العربي**"، وتستند هذه الورقة إلى فرضية مفادها أن الأعمال الإرهابية المنظمة في الوطن العربي لا يمكن تفسيرها بمعزل عن التجارب السياسية المأزومة التي راكمتها الدولة الوطنية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار، والتي أجهضت خلالها طموح شعوبها نحو الاستقلال، وحالت دون استثمار رصيدها التحرري، وهو ما تولد عنه إشكالات بالغة التعقيد ترتبط بهوية الدولة القُطرية الحديثة، وبنيتها التنظيمية، وأدائها الوظيفي، ومشروعها السياسي، وقدرتها على حماية مصالحها القومية، وما صاحب كل ذلك من اختلالات نتيجة ارتهانها بيد القوى الخارجية.

ومع فشل الأنظمة العربية الحاكمة في احتواء الأزمة وتجاهلها لمطالب شعوبها على مدى تجاوز نصف قرن من الزمن، كانت الردود مدمرة بقدر مشاعر القهر والحرمان والإقصاء، وبات العنف سيد الموقف، وأصبحت المنطقة العربية

والإسلامية تتجه نحو نفق مظلم، حيث باتت المقاربات الأمنية، والارتهان للإملاءات الدولية عوامل تزيد المشهد السياسي تعقيدا وتأزما.

٣. خصصت الورقة الثالثة بعنوان "**دور وسائل الإعلام في صناعة الإرهاب في العالم العربي**"؛ لبيان الدور الذي تساهم به وسائل الإعلام في تغذية العنف ومن ثم الإرهاب حيث بات الإعلام يوظف الانقسامات الدينية والطائفية والعنصرية لتكريس ثقافة الإقصاء والعنف، والتخندق الديني والمذهبي والعنصري، مما زاد من فرص اندلاع الحروب والاقتتال بين الدول والجماعات، وساهم في رفع حصة وسائل الإعلام في جرائم الإرهاب. إن الخراب والاحتقان الطائفي ما كان له ليكون بهذا المستوى؛ لولا ارتفاع منسوب التحريض والحقن الطائفي والإثني في الخطاب السياسي والإعلامي. ومن جهة ثانية، يقوم الإعلام بدور فعال في زعزعة أمن الدول العربية والإسلامية واستقرارها حيث تستغل القوى الغربية تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية، وتوظفها من أجل إنهاك هذه المجتمعات وتركيع أنظمتها.

وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل إستراتيجي، يغنيها عن اللجوء إلى العمل العسكري المباشر، وقد أثمرت هذه النظرية في إطلاق مقولات ثقافية حضارية سياسية مذهبية تحريضية، موجهة إلى مجتمعات الدول النامية، وإلى قواها الشبابية بصفة خاصة، تحدد لهم مطالبهم الثقافية والاقتصادية التي يعجز نظام الحكم في بلادهم عن الوفاء بها، وهو ما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات والعنف في هذه المجتمعات.

المحور الثالث

الجذور الفكرية والدينية للإرهاب

خصص المحور الثالث لتحليل الجذور الفكرية والدينية للإرهاب؛ باعتباره ظاهرة إنسانية مرتبطاً بالإنسان، ومن المعتاد الحديث عن الإرهاب الديني، لكن قليلا من يتحدث عن الوجه الآخر للإرهاب، وهو الإرهاب العلماني الذي يتأسس على منطلقات إيديولوجية متباينة.

ضمن هذه المقاربة الشمولية، تناول هذا المحور خمسة مباحث غطت ظاهرة الإرهاب في الأيديولوجيات العلمانية، والأديان السماوية، والأديان الوثنية الوضعية.

١. يعرض الموضوع الأول عن "**العلمانية: الوجه الآخر للإرهاب**" لتشريح حالات الإرهاب التي تستند إلى خلفيات أيديولوجية علمانية ليست لها أي صفة دينية بالمعنى الاصطلاحي، لكنها كما يراها بعض النقاد تحولت إلى نمط لاهوتي له مقدساته وله مبادئه المتعالية، وترى أنها يحق لها أن تمارس العنف لفرض القيم العلمانية؛ وهذا ما يفسر ظهور الاستعمار بعد ترسخ العلمانية في أوروبا.

ضمن هذا السياق، تعرض هذا البحثُ لنماذج من الإرهاب الذي مارسته كثيرٌ من الحركات الغربية التي اعتنقت أيديولوجيات متطرفة يسارية ولبيرالية. وكنماذج من الحركات الإرهابية التي تضرب بجذورها في الأيديولوجيا اليسارية المتطرفة، تطفو على السطح تلك المجموعات المتمردة التي شهدتها المجتمعات الغربية الحديثة والمعاصرة، والتي كان هدفها إيقاظ الثورة ضد الامبريالية الغربية والرأسمالية كما حدث مع فصائل الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية، وعصابة "بادير"، والألوية الحمراء في إيطاليا، و"الحركة المباشرة" في فرنسا سنة ١٩٧٩،

وغيرها. ومنها في السياق نفسه المجموعات اليسارية المتطرفة التي مارست نشاطها في أمريكا اللاتينية، والتي كانت تستلهم فكرها من ماو وكاسترو وتروتسكي، ونشطت بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، واختصت في إنتاج المخدرات، وتسويقها، ومراقبتها.

وإلى جانب الإرهاب اليساري المتطرف، كان هناك إرهاب يميني متطرف أيضا كما حدث مع النازية الجديدة في ألمانيا، والجبهة الوطنية في فرنسا، والطوائف المختلفة التي شهدتها الولايات المتحدة مثل الحزب النازي الأمريكي، وجماعة "الكوكلوكس" التي وجهت نشاطها الإرهابي ضد الأمريكيين السود، والمليشيات البيضاء المسؤولة عن تفجير أوكلاهوما، يضاف إليها الفيالق الإسرائيلية من اليمين المتطرف كالصهيونية الجديدة والصهيونية الدينية الكهانية kahaniste التي تتأسس على الآيات التلمودية المليئة بالتحريض على القتل، وغيرها من النماذج التي عرضتها الدراسة.

٢. تعرِض الورقة الثانية عن"**الإرهاب اليهودي الصهيوني**" للممارسات الإرهابية اليهودية الصهيونية، واعتمدت بالأساس على الدراسة العلمية التي قدمها المفكر اليهودي إسرائيل شاحاك، من جامعة تل أبيب بعنوان "التاريخ اليهودي، الدين اليهودي، ثقل ثلاثة آلاف سنة".

يرى الكاتب أنه لا يمكن فهم الصهيونية في صيغتها الأكثر علمانية، ولا فهم السياسة الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل، ولا سلوك مناصري إسرائيل في الخارج، من دون الأخذ بعين الاعتبار، التأثير العميق للقوانين التلمودية وما تشكله من تصور حول العالم. من هذا المنظور، تقدم نصوص التوراة والتلمود التبرير الأخلاقي والديني للإرهاب اليهودي باعتبار اليهود شعب الله المختار

والشعب الأزلي والأبدي والمقدس، والذي يجوز له ما لا يجوز لغيره، وهو ما سوّغ لليهود القول بنظرية "الاستحمار" للأغيار كما جاء في التلمود: "نحن شعب الله المختار سخر لنا الحيوان الإنساني؛ وهم كل الأمم والأجناس لأنه يعلم أننا نحتاج إلى نوعين، نوع أخرس كالدواب والأنعام، ونوع ناطق كالمسيحيين والمسلمين والبوذيين، وسائر أهل الأرض فسخرهم لنا ليكونوا في خدمتنا"[1].

واستناداً إلى هذه العقيدة الدينية العنصرية، مارس اليهود عبر تاريخهم الحروب التطهيرية، وتورد النصوص التوراتية صوراً مرعبة عن الإبادة والعنف المقدّس ضد الآخرين، وبين الطوائف اليهودية، وظهرت جماعات يهودية إرهابية منها جماعة القنائين الذين يمثلون رأس الحربة لطائفة الفريسيين الربانية، والذين سموا بـ "السكارين" أو "السفاحين"، وبقيت آثارهم في التاريخ اليهودي في حوادث متفرقة أهمها قتل الأغيار فيما يعرف بالعشاء الفصحي؛ حيث يبيح اليهود جرائم اغتيال الأطفال وتقطير دمهم ليعجن به خبز الفصح، أو فيما مارسته الجماعات الإرهابية اليهودية المعاصرة أيام احتلال فلسطين قبل ١٩٤٨ وبعدها. ومن تلك الجماعات الإرهابية أيضا جماعة "الحريديم" الأرثوذكسية المغالية في التديّن اليهودي، والتي قادها غلوها إلى استنكار الحياة الاجتماعية لمخالفيهم من اليهود العلمانيين والمتدينين من غير طوائفهم، هذا فضلا عن عدائهم الشديد للأغيار. أما في التاريخ المعاصر، فتمثل الجرائمُ الإسرائيلية المنهجة ضد الفلسطينيين والأراضي العربية أكثرَ الجرائم الإرهابية شناعةً في التاريخ اليهودي.

وبحسب إسرائيل شاحاك، يستند الإرهاب اليهودي في فلسطين إلى ما يسميه بـ "أيديولوجية تحرير الأرض"؛ حيث يلقن لأطفال اليهود بأن كل

---

(١) محمد علي البار: المسيح المنتظر وتعاليم التلمود، ص ١٦٠.

الأراضي التي يملكها الأغيار، والتابعة لـ"أرض إسرائيل"، تعتبر أرضاً محتلة ويجب تحريرها، والنتيجة المنطقية هي التهجير القسري لكل الأغيار الذين يعيشون على هذه الأراضي. وحسب الإيديولوجية اليهودية، تضم البلاد اليهودية سيناء كلها، وقسماً من مصر السفلى إلى ضواحي القاهرة جنوبا، والأردن كلها، وجزءً كبيراً من المملكة العربية السعودية، والكويت والجنوب الغربي لنهر الفرات بالعراق شرقاً، وسوريا ولبنان وجزءً كبيراً من تركيا، شمالاً، وقبرص غرباً.

ويتحدث إسرائيل شاحاك أيضا عن أيديولوجية القتل والإبادة، وهذا الإجراء الإرهابي الموجه ضد العرب تحديداً؛ يجد تبريره الأخلاقي والديني في القوانين اليهودية الكلاسيكية "الحلاخة Halakha"، والتي تتأسس على التلمود البابلي؛ وهي القوانين التي تلقن للجنود الإسرائيليين العاملين في صفوف الجيش.

٣. في مقابل الإرهاب اليهودي، تعرضت الورقة الثالثة عن "**الإرهاب في الديانة النصرانية والمسيحية الصهيونية**" لتحليل مظاهر الإرهاب ومبرراته الدينية في النصرانية والمسيحية الصهيونية.

على المستوى التاريخي، ظهر التطرف في الديانة المسيحية منذ أن صارت ديانة رسمية مخالفة بذلك تعاليم المسيح في السماحة والاعتراف بالآخر. لقد شهدت المسيحية تغيرات عنيفة مست جوهرها الديني برمته حيث تحولت مع الزمن إلى رمز للطغيان الديني، والسياسي، ومارست أقسى ألوان الإكراه الديني، وشكلت بؤرة الحروب الدينية بين الطوائف المسيحية المتناحرة طوال ألف سنة في الداخل المسيحي، والحروب الصليبية الممتدة على مدى قرنين من الحملات العسكرية

ضد العالم الإسلامي، قبل أن تنخرط في الحروب الراهنة تحت راية التنصير والاستعمار.

أما عن الممارسات الإرهابية المعاصرة، فتعتبر المسيحية الصهيونية الحليف التقليدي للصهيونية اليهودية، وأكثر الداعمين لجرائمها وذلك بحكم الخلفية الدينية التي تحكم العقيدتين. ويقوم الموجه الأساسي لعقيدة المسيحية الصهيونية على الاعتقاد الديني الراسخ بوجوب مساعدة اليهود للعودة إلى فلسطين، بناءً على ادعاءات تقول بأن النبوءات ستتحقق وسيتم الإعداد لعودة المسيح للعالم بعودة اليهود إلى فلسطين، ومن ثم غلب على هذه الحركة الأصولية طابعُ العدوانية والتطرف المستمد من النصرانية واليهودية.

وتعمل هذه الحركة من خلال عدة تنظيمات تنتشر في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، "الحركة التدبيرية"، وهي حركة تؤمن بأن الله هو مدبر كل شيء وأن في الكتاب المقدس نبوءات واضحة حول الوصايا التي يحدد بها الله كيفية تدبير شؤون الكون، ونهاية عودة اليهود إلى أرض فلسطين وقيام دولة إسرائيل وهجوم الأعداء عليها، ووقوع معركة "هرمجدون" النووية، وانتشار الخراب، ومقتل الملايين ثم بعد ذلك يكون ظهور المسيح المخلص، وانتشار السلام في مملكة المسيح ألف عام. ومن التنظيمات البارزة أيضا في هذه الحركة ما يعرف بـ "الحركة الألفية"، وتعني الألف عام التي يعود فيها المسيح ويقيم مملكته على الأرض. ومنها "فرسان الهيكل أو فرسان المعبد"، وهي منظمة سرية عسكرية دينية، صليبية قديمة صهيونية حديثة ذات ديباجة مسيحية، أنشئت في فلسطين خلال الحروب الصليبية، من مجموعة من الفرنسيين لحماية حجاج بيت المقدس، وتعود جمعية فرسان الهيكل الحديثة إلى حركة الأتقياء التي ظهرت

في ألمانيا في القرن السابع عشر وتُبشِّر بقيام مملكة الرب وعودة المسيح إلى الأرض.

وينتسب إلى المسيحية الصهيونية تنظيمات أخرى كثيرة العدد منها طائفة "المورمن"، و"كنيسة الله"، و"جماعة إخوة المسيح"، و"منظمة السفارة المسيحية الدولية- القدس". وتعرف حركة المسيحية الصهيونية بنشاطها الإرهابي الموجه ضد القضية الفلسطينية، كما تستهدف الإسلام والعالم الإسلامي عموماً. مع هذه الحركة، تحولت فلسطين من الأرض المقدسة للمسيحيين إلى وطن ودولة لشعب الله المختار اليهود؛ وهم الذين يقدمون كل الدعم المادي والمعنوي للكيان الصهيوني، ويغطون على جرائمه، ويستغلون نفوذهم المالي والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتقديم الحماية الدولية وعدم محاكمة اليهود على جرائمهم في المحاكم الدولية، فضلاً عن أن معظم الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن كانوا أعضاء في هذه الحركة.

أما عن نشاطها الموجه ضد الإسلام والمسلمين عامة، فيتركز في منع انتشار الإسلام عالميا، ومن ثم وضع خطة استراتيجية لتصفية القيادات الإسلامية، وإعداد التقارير الكاذبة عن نشاط الحركات الإسلامية، والعمل على تقديمها للحكومات العربية والإسلامية لضربها، بذريعة محاربة الإرهاب، وإنشاء جماعات متطرفة وتجنيدها للقيام بأعمال إرهابية لتشويه سمعة الإسلام، وتشويه صورة الإسلام والفكر الإسلامي، والتشكيك بصلاحية الإسلامية، وتشجيع الجماعات العرقية والطائفية، وتمويلها مادياً وإعلامياً، وإلصاق تهمة التطرف والإرهاب بالإسلام؛ لتبرير محاربته بذريعة الحرب على الإرهاب، وتغيير المناهج التعليمية،

وإلغاء الآيات التي تدعو للجهاد ومحاربة الحجاب للمرأة، والحيلولة دون تطبيق الشريعة الإسلامية.

٤. جاءت الورقة الرابعة "عن **الإرهاب والأديان الوثنية الوضعية**" لتكشف النقاب عن النشاط الإرهابي الذي تمارسه الأديان الوثنية الوضعية؛ لتصحح بعض الاستنتاجات الخاطئة حيث يعتقد البعض بأن الأديان الوثنية الوضعية أرحم من الأديان السماوية المتهمة دوما بالعنف.

وعموما، يعتبر الإرهاب ثابتا في الديانات الوثنية، خاصة منها الآسيوية؛ فالهندوسية بآلهتها الثلاث والثلاثين ألفاً لديها من الأصوليين المتطرفين ما يكفي لإشعال العالم، وهم يضطهدون المسلمين والمسيحيين على السواء في الهند، وينطبق هذا على الشنتوية وآلهتها الثمانمائة مليون، وهي التي ولّدت الكاميكاز الإنتحاريين في اليابان.

والتاريخ خير شاهد على وحشية الأديان الوثنية، فقد اضطهدت الوثنية الرومانية المسيحية شر اضطهاد، واضطهدت الوثنيات السومرية والأشورية والبابلية والكنعانية والفينيقية والفرعونية والجرمانية والغالية والفرنكية والقوطية والفيزيقوطية والسكسونية والشمالية...إلخ، بعضها البعض والآخرين في حروب استعباد وقتل ودمار يندى لها الجبين. ويوجد في آسيا هذه ديانة الزن الداعية إلى التأمل الثابت، وهي التي كانت وراء تعبئة جنود الإمبريالية اليابانية. ولم تخل البوذية السيريلنكية من عصابات موت ودمار واغتيال ورهبان متطرفين متعصبين أشهرهم من قتل رئيس الوزراء سليمان بندرانايكه عام ١٩٥٩؛ بحجة تقاربه مع التاميل الهندوس، وهذا أيضا حال الجاينية الهندية.

وأتباع هذه النحلة الوثنية التي ترفض أي اعتداء على الكائنات الحية لحد أن بعضهم يضع قناعًا على فمه كي لا يبتلع صدفة الذباب أو الحشرات، هم عماد الجيش الهندي المقاتل في كشمير، ناهيك عن السيخ، وقد كانوا أشرس جنود الجيش البريطاني في قمع المسلمين في الهند.

وقد ركزت الورقة على الإرهاب في الديانة البوذية باعتبارها شاهداً حياً على حجم الجرائم الوحشية التي يتعبد بها إرهابيو البوذية في سلسلة من المذابح الجماعية الممنهجة ضد المسلمين لعلها الأكبر في تاريخ المنطقة، وتستند الممارسات الإرهابية البوذية إلى أسس دينية وسياسية معا.

إن الممارسات الإرهابية ضد مسلمي الروهينجا لم تتوقف منذ بداية الاستعمار البريطاني لميانمار، وكانت تتم خلال الفترة الأولى بدعم من سلطات الاحتلال البريطاني التي قامت بممارسات عديدة اتسمت بطابع تمييزي واضح، واستهدفت التواجد الإسلامي في إقليم أراكان، وتمثلت في طرد المسلمين من وظائفهم وإحلال البوذيين مكانهم، ومصادرة أملاكهم وتوزيعها على البوذيين، والزج بالمسلمين وخاصة قادتهم في السجون أو نفيهم خارج أوطانهم، وإغلاق المعاهد والمدارس والمحاكم الإسلامية ونسفها بالمتفجرات، وتحريض البوذيين على قتل المسلمين ودعمهم في ذلك.

ومنذ الإعلان عن استقلال بورما عن التاج البريطاني في العام ١٩٤٨، حيث تحول اسمها إلى "ميانمار" في العام ١٩٨٩؛ أصبح الإرهاب ضد مسلمي الروهينجا سياسة رسمية معلنة للحكومات المتعاقبة، وتجرى عملية التطهير الديني على أسس دينية وعرقية ممنهجة، بمساندة مجموعة من الرهبان البوذيين الراديكاليين المنضوين تنظيما تحت حركات دينية مدعومة رسميا من قبل الدولة.

ويلاحظ أن أعنف تلك الممارسات يقودها ما يعرف بحركة (٩٦٩)، وهي ثلاثة أرقام ترمز إلى بوذا والمجتمع البوذي، وتدعم هذه الحركة وجودها من خلال التحالف القائم بين السلطات العسكرية التي تحكم البلاد ورجال الدين الممثلين للطائفة البوذية.

أما عن أساليب الإرهاب والاضطهاد البوذي ضد المسلمين في ميانمار فقد جسد أبشع مظاهر الإجرام المنظم، منها الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية بتجريد مسلمي الروهينجا من حقوق المواطنة، ومنها التصفية والتهجير، والتي اتسمت بطابع دموي عنيف شهد مذابح بشعة، ومنها مصادرة أملاك المسلمين، وفرض الضرائب المتصاعدة على أملاك المسلمين الغرامات المجحفة، وحرمانهم من بيع منتجاتهم ومحاصليهم الزراعية، والقيام بمصادرتها أو إحراقها، وقتل مواشيهم، ومنع المربين لهذه المواشي من شراء الاعلاف التي يعتمد عليها في تغذية هذه المواشي. ومنها ممارسة الإرهاب الديني والثقافي عبر تشويه الدين الإسلامي، وازدراء العقيدة الإسلامية، واستهداف الرموز وأماكن العبادة بالحرق والهدم، ومنع المسلمين من أداء فريضة الحج، ومنع ارتداء الحجاب الشرعي، وعدم السماح بطباعة أو نشر الكتب والمطبوعات الإسلامية، وفرض الأسماء البوذية على المواليد الجدد من المسلمين.

٥. في ختام هذه الدراسة، جاءت الورقة الخامسة لتعالج "**الأسس المنهجية للإرهاب لدى التيارات التكفيرية" لتوضيح** بعض المنطلقات الفكرية لجذور الإرهاب الديني الذي تمارسه بعض الجماعات المعاصرة باسم الدين، وأوجه الخلل المعرفي الدافع لأعمالها الإرهابية. وقد ركزت الورقة على معالجة نوعين من الأخطاء المنهجية التي يمكن اعتبارها من أخطر العوامل التي تعمل على تفريخ التطرف والإرهاب، الأولى تخص منهجية التلقي وانعكاساتها الفكرية، والثانية ترتبط بمنهجية الاستنباط وما يتأسس عليه من تكفير.

على المستوى الأول، يلاحظ أن الجماعات المتطرفة تحكمها قواعد مشتركة فيما يتعلق بقواعد التلقي، سواء في عهودها القديمة أم المعاصرة، وتتركز في مجملها في رفض القبول بأي اجتهاد فقهي أو فكري خارج دائرة فكر الجماعة الذي يتم التعامل معه بوصفه مرجعية مطلقة. هذا النزوع الفكري يصاحبه حالة نفسية تنزع نحو احتقار المخالف، والتعامل معه بقدر كبير من الاستخفاف والاستهجان. وهاذان المسلكان يتخذان عدة مظاهر، ويمكن رصدها بقدر كبير من الوضوح من خلال نماذج من الكتابات التي صدرت عن القيادات العلمية، والموجهة نحو الأتباع باعتبارها تعليمات إرشادية تحدد طريقة التلقي وبناء الذات. من هذه المظاهر التي شرحتها الورقة استنادا إلى وثائق أصلية: الطعن في العلماء، وعدم مجالسة أهل العلم، والتعالم والغرور، والعُجب والثقة بما لديهم من الفهم.

أما على المستوى الثاني، فيلاحظ من تتبع الفتاوى والخطابات التي تصدر عن الجماعات المتطرفة أنها تفتقر إلى الرسوخ في منهجية التعامل مع النصوص الشرعية فهما واستنباطا، حيث يغلب عليها التأويل المتعسف، واتباع المتشابه من النصوص، وحملها على وفق نظرتهم التكفيرية، وذلك للحصول على مزيد من القدرة الإقناعية على جلب الأتباع، أو التبرير للنفس؛ لأن كثيراً منهم يعتنقون الفكر التكفيري المتطرف الدموي قبل البحث عن دليل. وقد ترتب على هذه المسالك المنهجية الخاطئة نتائج بالغة الخطورة حيث يتم اللجوء إلى التكفير استنادا إلى مبررات واهية ولا أصل لها في الشرع، منها التكفير باللازم، والتكفير باعتبار التبعية للإمام، والتكفير باعتبار التبعية للدّار، والتكفير بالمعصية، فضلا عن اضطرابهم في حقيقة الإيمان ومقتضياته، والخلط بين حقيقة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المحور الأول

الإرهاب الدولي وآثاره على العالم العربي

الإرهاب الدولي وثقافة الاحتراب

الإرهاب الدولي والصراع الحضاري

الإرهاب المضاد: من المعالجة الدعائية إلى المقاربة الموضوعية

تأثيرات الإرهاب على المجتمعات العربية

الإرهاب الدولي وثقافة الاحتراب

شكلت أحداث ١١، سبتمبر، انقلاباً على المفاهيم التي قامت عليها العلاقات الدولية. هذا الانقلاب المفاهيمي جاء اتساقا مع توجهات ومدركات ما عرف بالحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث اتجهت الإدارة الأمريكية نحو تشكيل خارطة مفاهيمية جديدة، وإعادة إنتاج واختراع لعدد من المفاهيم وتكييفها بما يخدم مصالحها. وقد نتج عن هذا التوجه انعكاسات خطيرة على جملة من المفاهيم المؤسسة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمنظومة القيمية والقانونية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من حيث الظاهر، يسوق مفهوم "الحرب على الإرهاب" باعتباره حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة بمشاركة بعض الدول المتحالفة معها، بهدف القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب. لكن المنتقدين للسياسة الأمريكية يرون في هذا المفهوم مجرد تمويه للتغطية على الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، منذ العام ٢٠٠٢، والتي تعبر "عن فكر المحافظين الجدد وما يحتويه من نزعة تدخلية وهيمنة وقيادة أميركية للعالم باستخدام الأداة العسكرية"(١)، وهي الأفكار التي حكمت "مسار السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش، وعملت على بلورة سياسة تجيز استعمال قوة أمريكا العسكرية للوصول إلى أهدافها، من دون النظر إلى أية اعتراضات"(٢).

---

(١) محمد نجيب السعد، الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر، سعي دائم لبناء إمبراطورية جديدة، موقع www.alwatan.com

(٢) انظر: علي عبد العال، المحافظون الجدد: منظرون لخراب العالم، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان www.achr.eu.

أولا. المحافظون الجدد والتبرير الأخلاقي للحرب على الإرهاب

لا يمكن استيعاب الدوافع الحقيقية وراء دعوى الحرب على الإرهاب دون الوقوف على مجموع الرؤى والمنطلقات الفكرية التي تحكم فكر المحافظين الجدد، أو من يسمون بالصقور. وهذه المنطلقات تعكس مزيجا من التوجهات والمفاهيم التي تعود إلى مطالع الأربعينيات، وهي تجمع بين مجموعة من المبادئ الطوباوية الحالمة والممارسات العسكرية المدمرة، وهو ما توضحه المبادئ الآتية:

• المزج بين التأكيد على أهمية الأخلاق في العلاقات الدولية، وبين استخدام القوة العسكرية بغية الوصول إلى أهداف أخلاقية تخدم المصلحة القومية الأمريكية، باعتبار أن الولايات المتحدة يقع على عاتقها مسؤوليات خاصة في مجال الأمن بالنظر إلى كونها القوة المهيمنة[1]. ويمزج فكر المحافظين الجدد "اللاهوتي بالقومي، وكلاهما بالسياسي والأمني، من أجل بقاء وغلبة الأمة المبعوثة لاستنقاذ العالم"[2]. وهذا الفكر يؤكد على خاصية "الاستثنائية الأمريكية" بوصف الأمة الأمريكية أمة متفردة، ولها رسالة عالمية منوطة بها من قبل العناية الإلهية، وينبغي أن تترجم هذه الاستثنائية إلى سياسات واقعية.

• التأكيد على التوجه الإمبراطوري السائد في التراث الفكري والثقافي الأمريكي، ودعمه بالتفوق العسكري بوصف أميركا أمة ذات "الطابع الرسالي التوتاليتاري"، حيث "لم يعد الأمر بالنسبة لها مقصوراً على التبشير بدولة عالمية،

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٢) محمود حيدر، الجذر الديني والفلسفي للمحافظين الأميركيين الجدد، موقع www.tahawolat.com بتاريخ الأحد ٩ ، تموز (يوليو)، ٢٠٠٦.

بل بات كل شأن من شؤون العالم شأناً يخصها، ويتصل اتصالاً عضوياً بأمنها ومصالحها الجيو-استراتيجية "[1].

- التأكيد على محورية مفهوم المصلحة القومية وتحديدها وإعادة تعريفها بما يخدم الأمة الأمريكية. ويلاحظ في هذا الشأن أن أحد أبرز أقطاب المحافظين الجدد "إرفنغ كريستول" دعا منذ الثمانينيات إلى فك الارتباط الأمريكي مع أوروبا، وأسس مجلة "المصلحة القومية" التي كان يهدف من خلالها إلى صياغة "وجهة نظر أكثر تقييداً عن الكيفية التي يجب على أمريكا أن ترى بها نفسها في العالم"[2].

- التشكيك في المجتمع الدولي وفاعلية المؤسسات الدولية وقدرتها على تحقيق السلم والأمن، و"الارتياب في مشروعية القانون الدولي وفي فاعليته، وفي مشروعية مؤسساته وفي فاعليتها في تحقيق الأمن والعدالة"[3].

واستنادا إلى هذه المبادئ، تصنف بعض الدراسات إيديولوجيا المحافظين الجدد تحت خانة الإيديولوجيات القومية الثورية، حيث إنها تقوم على نظريات صارمة أهمها نظرية تفوق الأمة، وتعتمد في تطبيقها على مبدأ القوة والتفوق العسكري، واعتبار كل من يعارضها أو لا يقف إلى جانبها عدواً يجب التخلص منه أو على الأقل إضعافه. وعلى هذا الأساس وصف الفيلسوف الأوروبي

---

(١) محمود حيدر، المباني المعرفية السياسية للمحافظين الجدد: فلسفة التدمير الخلاق، مجلة الفكر السياسي، العدد ١٧، خريف – شتاء ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٢) فرنسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٣) نفسه، ص ٧٤.

"يورغن هابرماس" المحافظين الجدد "بثوريي واشنطن أصحاب المشروع الكوني"[1].

هذه الأيديولوجية الفاوستية هي التي تقف وراء حالة الالتباس المفهومي المتعمد للإرهاب، بالنظر إلى حجم التسييس الذي تعرض له وفق رؤية أحادية، تتسم بالانتقائية، وتعتمد ازدواجية المعايير في النظر إلى الظاهرة الإرهابية وتفسيرها. لقد أصبح مفهوم الإرهاب زلقا يصعب الإمساك بأطرافه، وهو ما يبرر وصفه بـ "المفهوم القلق Trouble Concept"، بما يثيره من قلق على المستوى النظري المفهومي من جهة، وعلى المستوى العملي والحياتي محليا وإقليميا ودوليا من جهة أخرى.

ثانياً: المرتكزات الاستراتيجية للإرهاب الدولي

١. أمركة القانون الدولي

عمدت الولايات المتحدة نحو إفشاء مفهوم جديد للشرعية الدولية يخدم توجهات واشنطن فيما يتعلق بتكييف الوضع القانوني للحرب على الإرهاب، وبتعبير مماثل الاتجاه نحو " أمركة الشرعية الدولية"، وهو ما أطلق عليه البعض "تأصيل شرعية جديدة موازية للشرعية الدولية"، وهي "شرعية القوة" على حد وصف الكاتب الأمريكي - من أصل هندي - فريد زكريا[2]. لقد عملت الولايات المتحدة على انتهاك وتهميش القانون الدولي، ووظفت قرارات مجلس

---

(١) سعد سلوم، المحافظون الجدد وترسيخ بنية العنف في العلاقات الدولية، موقع مجلة النبأ http://annabaa.org بتاريخ أغسطس، آب ٢٠١٥.

(٢) انظر: فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم "ناشرون"، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢٢٨.

الأمن في صالح بناء "التحاف الدولي لمكافحة الإرهاب"، وعمدت إلى تهميش القواعد القانونية الدولية المستقرة، واتجهت جهودها نحو إيجاد واقع قانوني على أنقاضها، والسعي لإعادة تفسير قواعد القانون الدولي الإنساني بما يخدم مدركات وغايات الحملة الدولية ضد الإرهاب التي تقودها واشنطن منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١. لقد "ركزت الحملة ضد الإرهاب على استخدام مجلس الأمن، وإصباغ أهمية قصوى على قراراته المتعلقة بالإرهاب، بحيث صار الانطباع واضحا في أن قانونا جديداً يقوم على هذه القرارات – تحقق واشنطن من خلاله سطوتها على العالم – يوشك أن يتبلور"[١].

٢. العدو الافتراضي

إن مفهوم العدو، حسب التعريف الأمريكي الجديد، شأنه شأن الإرهاب، مفهوم قلق وغير محدد، بل هو "مفهوم هلامي" ومفتوح على كل الاحتمالات، فلا "يهم أن يكون هذا العدو حقيقيا أو مختلقا"[٢]، علاوة على أن هذا المفهوم – غير المحدد – قابل للتطور النوعي والكمي على حد سواء، وفق التصنيف الأمريكي "من ليس معنا، فهو ضدنا". فالملاحظ أن الحرب على الإرهاب تفتقد منذ اللحظة الأولى إلى عدو مستهدف محدد ومقصود، حيث استدعت الإدارة الأمريكية منطق نظرية "صدام الحضارات" التي صاغها المفكر الأمريكي صامويل هنتنجتون S. Huntington في كتابه الشهير بعنوان "صدام الحضارات Clash of Civic"، والذي حذر فيه من تنامي ما أسماه "الخطر الأخضر". وقد

---

(١) د. عبد الله الأشعل، تطور الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص ٦٢.

(٢) محمد البغدادي، الإمبراطورية الأمريكية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٥، ص ٩٦.

وظفت الولايات المتحدة ترسانتها السياسية والإعلامية للترويج لما أسمته "العدو الإسلامي" أو "الإرهاب الإسلاموي" في إشارة واضحة وصريحة إلى الخطر الذي يمثله الإسلام كديانة وكحضارة على المجتمعات والحضارة الغربية ونموذجها الأمريكي، واستبدلت الخطر الشيوعي بالخطر "الإسلاموي". وقد قرع الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في العقل والمخيلة الأمريكية والغربية بصفة عامة "بدء مرحلة وعي الخطر الذي تمثله الإسلاموية"[1].

٣. إعادة إنتاج مفهوم الإسلاموفوبيا

يلاحظ أن الدوائر الغربية السياسية منها والأكاديمية أعادت إنتاج مفهوم الإسلاموفوبيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الأوساط الغربية والأمريكية بصفة خاصة. وهو المفهوم الذي يحيل على الخوف اللاشعوري واللا مبرر، والرفض العشوائي للإسلام. وتم الربط بشكل مقصود بين مفهومي الإرهابوفوبيا والإسلاموفوبيا بحيث أصبح مفهوم الإرهاب، لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ذا شحنة دينية وقيمية مؤدلجة في تماهٍ واضح ما بين الإرهاب والإسلام، وأصبح مفهوم "الإرهاب الإسلامي"؛ متداولا على نطاق واسع في الأدبيات ووسائل الاتصال الغربية.

٤. ابتداع مفهوم محور الشر

صار الحديث رائجا ومتداولا بشكل رسمي عن محور الشر، وعن الحرب ضد الجماعات عوضاً عن مفهوم الدول المارقة الذي كان سائداً في الأدبيات الأمريكية أثناء حقبة الحرب الباردة وما بعدها قبل أحداث ١١، سبتمبر، ٢٠٠١.

---

(١) كارولين فوريست، فياميتا فينر، العلمانية على محك الأصوليات اليهودية والمسيحية والإسلامية، دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، ص ١١.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن تعبير "محور الشر" أصبح تعبيراً حاضراً بشكل لافت للنظر في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي والأمريكي على وجه الخصوص بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بل صار محملاً بشحنة دينية وعنصرية فجة . حيث كما صار رائجا استخدام مصطلح "محور الشر"، وبشكل لافت للنظر في الوثائق السياسية والاستراتيجية الأمريكية. فقد "شاع هذا المفهوم في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهو يستخدم للإشارة إلى الدول التي دأبت واشنطن على وصفها بأنها دول خارجة على القانون. ونلحظ هنا كثافة استخدام هذا المفهوم وبخاصة في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي The National Security of the United States of America التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ١٧ سبتمبر، ٢٠٠٢. لدرجة أنه "أصبح أحد المفاهيم الهامة في العلاقات الدولية"[١].

٥. الحرب الوقائية أو الاستباقية

لعل أهم مفهوم أصبح تتداوله الأوساط الرسمية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو مفهوم "الحرب الاستباقية" التي شكلت عقيدة جديدة تبنتها الإدارة الأمريكية عقب هذه الأحداث. ويلاحظ أن الإدارة الأمريكية استحضرت هذه النظرية في حربها على الإرهاب فيما عرف لاحقا بـ "مبدأ بوش" Bush Doctrine. كما اتضح في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" التي نشرت في أيلول ٢٠٠٢. ففي "زمن الإرهاب العالمي والدول الشريرة، يقول المحاججون، لا تكفي استراتيجيا الردع والاحتواء. وإذا كان ضروريا، يجب أن تكون

---

(١) د. حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سابق، ص ٢٩.

الولايات المتحدة مستعدة للضرب أولا؛ لمنع هجوم يمكن أن تكون له نتائج مدمرة"[1].

وتقوم نظرية الحرب الاستباقية التي تحولت إلى عقيدة عسكرية أمريكية على تصور معين لعدو محتمل حتى وإن كان هذا العدو "وهميا". فالعقيدة الاستباقية تصطنع أعداء من قبيل الشك وليس اليقين، على أساس أن هناك عدواً مؤكداً. وأخطر ما فيها أنها استبدلت مفهوم التسوية بمفهوم القوة، ومفهوم العدالة بمفهوم الحصار، ومفهوم الدفاع عن النفس بمفهوم الإرهاب"[2]. إن مفهوم الحرب الوقائية قوض كل تلك المفاهيم من خلال مضي الولايات المتحدة بمفردها في تطبيق هذه الاستراتيجية بهدف السيطرة على ما أسمته "استتباب الأمن العالمي". وتكمن خطورة تطبيق استراتيجية الحروب الوقائية في أنها "ناتجة عن كونها مفتوحة الاحتمالات، ولا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية، ولا تحترم قواعد القانون الدولي، ولا تهتم بمقولة "الأصدقاء" و"الأعداء"، حيث يمكن أن تصنف الدول الصديقة في أية لحظة، ولا مانع من حدوث العكس إذا تطلبت "المصلحة القومية الأمريكية ذلك. إضافة إلى لائحة هلامية متحركة، سريعة التضخم والتقلب لما يسمى "المنظمات الإرهابية" أو "الجمعيات والدول الداعمة لها"[3]. إن هذه السياسات المناقضة لكل الأعراف والمواثيق الدولية تهدد الأمن

---

(١) أنتوني دروكن، ١١، أيلول والحرب على الإرهاب، في لورنس فشلر وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) د. عبد الله التركماني، الحرب الوقائية بعد أحداث ١١، سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الإنسان، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة "حقوق الإنسان: المخاطر والتحديات "تونس: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، الجمعية التونسية للمحامين الشبان، منظمة العفو الدولية- فرع تونس في ٣/ مايو، ٢٠٠٣.

والسلم الدوليين وتعرضهما للخطر، وتجعل الاستقرار العالمي مرهونا فقط بالإرادة الأمريكية المنفردة الأحادية التوجه. لقد تجاهلت استراتيجية "الحروب الوقائية" كل الوسائل السلمية في معالجة الأزمات والصراعات الدولية، بتجاهلها "أسلوب حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية والسياسية، والاعتماد فقط على الوسائل العسكرية، مما يخلق أزمات جديدة من النتائج المعروفة التي ستنتج عن الضربات الوقائية، وبالتالي تصبح الحرب على الإرهاب عملية مستمرة بلا نهاية، وكذلك تكون الحرب بديلا عن السياسة"(١). بل إن خطورة تسويق وتسويغ ما عرف بـ"الحرب الاستباقية التي تدعي واشنطن "الحق" في القيام بها، تكمن في كونها "تلغي القانون الدولي من أساسه، فميثاق الأمم المتحدة يمنع الالتجاء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي، وتخضع تدخلها العسكري عند الضرورة لشروط قاسية، إذ يجب أن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود، ومؤقتا"(٢).

٦. الفوضى الخلاقة

نظرية الفوضى الخلاقة نظرية تعاني من حالة غموض وتشويش مفاهيمي مقصود وممنهج ينسجم مع مقاصدها وغاياتها، فهي نظرية مدروسة بعناية، ويقصد بها أداء وظيفة محددة للتضليل وإخفاء حقيقة النيات، وتجميل العيوب الظاهرة في المواقف والسياسات حيث يصبح عدم الاستقرار "منضبطاً" والغموض "بناءً" والفوضى "خلاقة"(٣). ولذا يرى البعض أن استخدام

---

(١) د. شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) سمير أمين، الفيروس الليبرالي: الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة: سعد الطويل، بيروت: دار الفارابي، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٨٨– ٨٩.

(٣) انظر: رشيد ديكنة، الحرب الشرعية أم شرعية الحرب، في رشيد ديكنة "أشراف"، مرجع سابق، ص١٦.

مصطلحات على وزن الفوضى الخلاقة ليس مجرد عبث، وليس من باب الحرب النفسية، بل إن استخدام "مصطلحات من هذا النوع هو ذاته مخطط، بما يعني أن هناك نية سلبية من وراء استخدام هذا المصطلح"[1].

وتقوم نظرية الفوضى الخلاقة على هدم عوامل الاستقرار، وبث الفتن داخل المجتمعات المستهدفة، واستخدام القوة بمفهومها الواسع لتغيير الأنظمة السياسية، وتمزيق المجتمعات المستقرة، وتفجير الجبهات الداخلية وخلق مناخات مناسبة لقيام حروب أهلية بين أبنائها، وإضعاف جهود المقاومة فيها وتشتيتها، واختراق الشعوب من الداخل باللعب على أوتار الطائفية والاثنية. وبهذا الوصف تعني "الفوضى الخلاقة" "الهدم والبناء"، وهذا الهدم وفق المنظور الأمريكي "يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها تحتوى على تنوع ديني وطائفي وقومي، لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، دولاً جديدة مستقلة بذاتها دينياً وطائفياً وقومياً، تقوم أسسها على أنقاض الدولة الأم المشتملة على التنوعات السابقة"[2].

وتؤكد بعض الأدبيات على أن نظرية الفوضى الخلاقة صممت أصلا في إطار الاستراتيجية الأمريكية للتغيير الكامل في الشرق الأوسط. ومن أبرز منظريها مايكل ليدن Micheal A .Ledeen العضو البارز في معهد المشروع

---

(١) د. شريف عبد الرحمن، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٣٧– ١٣٨، ديسمبر، ٢٠١٠.

(٢) انظر: بسمة عبد المحسن سعيد (عرض كتاب)، على بشار أغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣. مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٧، مرجع سابق، ص ٢١٤ – ٢٢١.

الأمريكي، "وقد ارتبط اسم ليدن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بنظرية "التدمير البناء" التي خرج بها محصلة لعمله في عام ٢٠٠٣ مع مجموعة عمل من معهد المشروع الأمريكي، والتي قامت بإعداد "مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط"، والمقرر أن ينفذ في فترة عشر سنوات، ويشمل إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة في كل دول المنطقة عبر استراتيجية الهدم ثم إعادة البناء"[١].

وتكمن خطورة اعتماد مفهوم الفوضى الخلاقة كتكتيك جديد كما "ينادي أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغانستان والعراق"[٢]. وبهذا المعنى تقود نظرية الفوضى الخلاقة إلى عدم الاستقرار، وبث الفتن وصنع القلاقل، وانتشار الصراعات الأقلية والإثنية والطائفية، وتشظي المجتمعات واحتمالات توليد جماعات إرهابية وانفصالية، وخلق حالة من الفوضى العامة والعارمة التي يصبح من الصعب التحكم في تداعياتها ومخاطرها.

---

(١) انظر: د. شريف عبد الرحمن، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مرجع سابق.

(٢) د. رشيد الريكنة، الحرب الشرعية أم شرعية الحرب، مرجع سابق، ص ١٥.

الإرهاب الدولي والصراع الحضاري

تقديم:

يرى الأستاذ جونز بورغ gunz burg عنصر الاعتداء هو الأساس المكون للإرهاب الدولي بشكل عام، والإرهاب السياسي بشكل خاص. فالإرهاب الدولي هو كل فعل عنيف أو الاستعمال غير المشروع للقوة أو التحريض عليه أو تهديد به من قبل دولة معينة على دولة أخرى في أي مكان كانت، ويقوم بأعمال اعتداء على الأرواح والأموال، وتهديد أمنها وتعرض استقرارها للخطر، ويحاول التدخل في شؤونها، ويفرض سيطرته أو هيمنته عليها تحت مسميات وذرائع مختلفة ينتهك بها سيادتها وسيادة أحكام القانون الدولي في سبيل الوصول إلى غايات وأهداف معينة تحقق بها مصالحها الخاصة.

أولا. توظيف الإرهاب في الصراع الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من مكافحة الإرهاب هدفا محددا لسياستها الخارجية بعد أحداث ايلول ٢٠٠١، من خلال شعارها "من ليس معنا فهو ضدنا"، الأمر الذي دفع بالعديد من دول العالم المختلفة وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية إلى تقديم مساعدات كبرى للائتلاف الأمريكي[١]، حيث أجبرت دولا عديدة من خلال ضغوط دبلوماسية، وسياسية واقتصادية قوية؛ للرضوخ للسياسة الأمريكية الجديدة في حربها على الإرهاب، وتنظيم القاعدة خاصة بقيادة أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. ففي الثاني عشر من شهر سبتمبر، 2001م ، أصدر مجلس الأمن القرارين رقم 1368 و١٣٧٣ معتبرا بأن العمليات

(١) جون روبرت، العلاقات الخفية بين أمريكا والدول العربية، ترجمة إيهاب كمال، الإسكندرية : دار الحرية ،٢٠١٥ ص ٢٩.

الإرهابية التي تمت بتاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 مثل أية عملية للإرهاب الدولي هي بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين[1]، فأعطت الشرعية الدولية للرد العسكري على هجمات نيويورك وواشنطن؛ وذلك بالتدخل في أفغانستان، والتي تعتبر مشروع القرن الأمريكي على يد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عام ١٩٩٧، والذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به أفغانستان وسط آسيا بالإضافة إلى كونها نقطة ضعف لحلف الناتو، وأحد معالم رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة من خلال محاصرة الدول النووية: باكستان والهند وجمهوريات آسيا الوسطى. كما أن الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى يعمل على انتزاع سيطرة روسيا عليها بشكل تدريجي وذلك من خلال التواجد العسكري بها والاقتراب من إيران وذلك من خلال حصارها. وبالتالي فإن التدخل الأمريكي في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب له هدفان أحدهما قصير المدى يكمن في إسقاط نظام طالبان الذي يأوي تنظيم القاعدة والقضاء عليهما، والهدف الآخر بعيد المدى يكمن في التمركز الاستراتيجي في وسط منطقة آسيا الوسطى. لتتوجه فيما بعد أنظار الولايات المتحدة صوب العراق، ودول أخرى؛ بدعوى علاقتها بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتمويل القاعدة.

فجوهر التدخل الأمريكي في العراق قائم على تغيير نظام الحكم فيه من أجل إقامة نظام موال للولايات المتحدة الأمريكية مما يحافظ لها على مكانتها كقوة عظمى وحيدة بلا منافس، وكل ذلك سيساهم في إعادة صياغة الخارطة السياسية

---

(١) لكريني إدريس، استثناءات الأمم المتحدة تتحول بعد انتهاء الحرب الباردة إلى قاعدة: التدخل العسكري الأخير في أفغانستان بين الشرعية الدولية والتعسف الأمريكي، جريدة القدس العربي، السنة الثالثة عشر، عدد 3931 ، السبت، 5 يناير، ٢٠٠٢، ص ٨٣.

في المنطقة كلها، بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى السيطرة على منابع النفط وثروات العراق الاقتصادية. كما أن العراق يحتل ثاني أهم موقع استراتيجي في الشرق الأوسط بعد مصر، فهو نقطة التقاء بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، والجوار الجغرافي للعراق المتمثل في كل من إيران وسورية يكتسب أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين.

ولعل العامل المشترك في جميع الأسباب التي ذكرت آنفا هو فرض سيطرتها على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاص، من خلال ربط العراق وأفغانستان حيث مركز تجمع النفط والطاقة في العراق وفي منطقة بحر قزوين مستقبلا، والتواجد بالقرب من إسرائيل الحليف الاستراتيجي لها.

ثانيا. الإرهاب الدولي وعولمة الصراع الحضاري

إن الإرهاب ليس فقط نتاجا للظروف الصعبة التي تعيشها بعض المجتمعات والتي تدفع بها إلى اليأس. فهو كسلوك إجرامي عنصري متطرف ينبع ويترعرع ويعيش حتى في المجتمعات الراقية والمزدهرة، مثل الجماعات اليمينية المتطرفة في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهما. إلا أنه ومنذ هجمات ١١ سبتمبر، والتورط المزعوم لتنظيم القاعدة فيها، تزايد الحديث في العديد من الدوائر السياسية والإعلام الغربي عن الإرهاب الإسلامي، والإسلام الإرهابي، وضرورة مكافحته واستئصاله، ففي أعقاب هذه الهجمات ظهر إلى العلن وبشكل لافت للانتباه العديد من التصريحات التي تتهم الإسلام كدين بالإرهاب، وتعتبر المسلمين إرهابيين، وأن الإسلام هو السبب الرئيس في تزايد

أعمال الإرهاب الدولي. من ذلك ما جاء مثلا على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش عن "الحرب الصليبية"، قبل أن يعود لاحقا عن هذه التسمية، إلى كلام رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني" عن الإسلام المتخلف والكاره للحضارة والمدنية، ومن ثم شن حرب هيستيرية أمنية على المسلمين والجماعات الإسلامية في الغرب[1].

ورغم التأكيدات اللاحقة التي عادت وصدرت عن معظم الزعماء الغربيين من أن المعركة ضد الإرهاب ليست حربا ضد الإسلام وضد المسلمين كأمة، إلا أنها لم تلغ ذلك التشنج وأبقت الإسلام كدين وأمة تحت دائرة الضوء، في إطار سياسات هذه الدول للتعاطي مع مشكلة الإرهاب الدولي. ولم يصدر عن أي دراسة علمية أمريكية رسمية تتناول ظاهرة الإرهاب وأسباب وطرق مكافحته، وبالذات منها السياسية، نفي تهمة الإرهاب عن الإسلام والمسلمين. إن الانجرار وراء هذه التبريرات العنصرية يكرس مبدأ "المسؤولية الجماعية" "العقاب الجماعي"[2]، الذي يتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، وحريته في الرأي والمعتقد.

صمويل هنتنغتون: صدام الحضارات وعولمة الإرهاب

إن الحضارات تتفاعل ولا تتصادم أو تتصارع، ولا يمكن لهذا التفاعل أن يؤدي إلى الإرهاب والحروب. لهذه الأسباب وغيرها يخالف كثيرون طروحات هنتنغتون، ويرون أن العمل بمقتضاه من شأنه أن يعرض المجتمع الدولي

---

(١) رامونه اناسيو، "الحرب الاجتماعية"، في le monde diplomatique، (نوفمبر ٢٠٠٢)، www.lemondediplomatique.com، ص ٢.

(٢) نفس المرجع، ص٣.

والعلاقات بين الأمم والشعوب المختلفة إلى خطر جدي[1]. فهو إذ يعيد هذه الاعتداءات المفترضة إلى موقف تعميمي عدائي وغير عقلاني للإسلام من الحضارة الغربية، يغفل إمكانية أن يكون منفذو هذه الاعتداءات –على فرض صحتها– قد قاموا بها بدوافع سياسية محضة، ردا على الأوضاع الخطيرة والمأساوية التي خلفتها السياسات الامريكية في بلدانهم[2]، وهو أيضا لا يلتفت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلق الدعم في حربها ضد الإرهاب وأفغانستان من الدول الغربية وحسب، وإنما من الدول الإسلامية شعوبها التي أدانت بشكل قاطع ما حدث في ١١ سبتمبر وسائر أعمال الإرهاب الدولي.

إن القول بأن هذه الحرب هي وجه للصراع بين الحضارات، كان يفترض أن تقوم هذه الدول بتأييد الاعتداءات وأن تقدم الدعم لحركة طالبان بدلا من تقديم المساعدة للأمريكيين، والتعاون معهم كما فعلت معظم الدول الإسلامية. فالدعم الذي قدمته باكستان كان حاسما برأي جميع المحللين، لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد أفغانستان، وكذلك الدعم المقدم من طرف اندونيسيا وهي أكبر دولة إسلامية، والمملكة العربية السعودية وإيران التي قدمت دعما مهما ومؤثرا أيضا سيما بواسطة تحالف الشمال الذي كانت تدعمه بالمال والسلاح منذ فترة ليست بالقصيرة. فلقد تعاطت هذه الدول مع الأزمة من منطلقات وطنية عملية تراعي مصالحها كدول، وليس أبدا من منطلق اعتبارات لها طبيعة دينية أو ثقافية أو حضارية. كما أن هذه الدول وغيرها كانت هي نفسها مسرحا لاعتداءات الحركات الدينية المتطرفة، وقد عملت على الاستفادة من هذه الحرب، وشنعت بذريعتها هي أيضا حملة على الجماعات المتطرفة التي تنشط على أراضيها، المتهمة منها وغير المتهمة بارتكاب عمليات إرهابية. وما تجدر الإشارة إليه هو أن

(١) Ken Booth, Tim Dunne, worlds in collision (USA: Prentice hall, 2006) , p 164.

(٢) . Ibid , p 165

الحركات المتطرفة والمتنوعة والمختلفة فيما بينها، هي أبعد ما تكون عن تشكيل جبهة واحدة تحمل روية مشتركة تجاه القضايا الوطنية والعالمية وحتى الإسلامية منها[١]، وهو ما حدا بأحدهم إلى القول بأننا لسنا بصدد صدام بين حضارات، وإنما صدام داخل حضارة واحدة clash within a civilization rather than between a civilizations[٢].

١. فرانسيس فوكوياما: حتمية هيمنة الحضارة الغربية وعولمة الإرهاب

إن الحضارة الإسلامية تعاني بحسب فوكوياما من "مشاكل جدية مع الحداثة"، والعالم الإسلامي هو الوحيد الذي أنتج في السنوات الماضية "الحركات الراديكالية " الأصولية، التي لم ترفض السياسات الغربية وحسب، وإنما مرتكزات الحضارة الغربية وأهم مبادئها وهو التسامح الديني، خاصة وأن معظم شعوبه قد احتفلت بحسب فوكوياما باعتداءات ١١ سبتمبر[٣]. وعليه، فإن فوكوياما يرى أن الحرب ليست ضد مجموعة من الإرهابيين، وإنما ضد الإسلام الراديكالي الفاشستي غير المتسامح والذي بطبيعته ضد الحداثة، ولا يرى في الغرب سوى صورة العدو، رغم ما قام به هذا الغرب إلى جانب المسلمين في البوسنة والصومال وكوسوفو والشيشان[٤].

وعن كيفية نشوء التطرف لدى الجماعات الإسلامية، فإن فوكوياما يشبه ظروف نشأته بتلك التي أدت إلى نشوء النازية وتطورها في ألمانيا في بداية القرن العشرين. ففي ظل فشل عمليات التنمية في دول العالم الإسلامي، ازدهرت

---

(١) أحمد حسين السويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥، ص ١٦٩.

(٢) Booth and Dunne, op.cit, p196.

(٣) Ibid, pp.52-59.

(٤) Ibid, p.60.

دعوات العودة الى الأصول النقية الأولى للإسلام، تماما مثل الدعوة النازية للعرق الألماني النقي، فالفقر والركود الاقتصادي والأمية وأنظمة الحكم التسلطية، هي التي أوجدت الأرضية لنشوء وشيوع التطرف في العالم الإسلامي، ولا يلقي فوكوياما باللوم على الغرب في تفاقم هذه الأوضاع، وإنما اللوم يقع على العالم الإسلامي نفسه. فلقد بذل الغرب الكثير من أجل مساعدة هذه الدول عبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، أو عن طريق المساعدة المباشرة كما هو الحال بالنسبة لمصر والأردن. ورغم وجود أموال طائلة في دول الخليج، في الوقت الذي استطاعت دول كثيرة بإمكانات أقل بكثير من إمكانات دول العالم الإسلامي، مثل المكسيك والشيلي وتايوان أن تحقق نجاحات باهرة، وأن تخطو خطوات ثابتة باتجاه الحداثة(١).

إن هذا الإسلام الفاشستي والكلام دائما لفوكوياما، هو تهديد خطير للغرب يفوق في العديد من جوانبه مخاطر الشيوعية، ويجب أولا للقضاء عليه نجاح العمليات العسكرية ضد "طالبان" والقاعدة؛ ذلك أن القضاء على فكر وعقيدة هذا الإسلام الفاشستي، لن يكون ممكنا إلا بالأعمال العسكرية، فالنازية لم تسقط لأن أفكارها عنصرية ومتناقضة من داخلها، بل لأن ألمانيا خسرت الحرب. فالقضاء على "أسامة بن لادن" وقواعده في أفغانستان، هو خطوة ضرورية للانتصار في الحرب ضد الإرهاب. أما الخطوة الثانية فهي مسؤولية العالم الإسلامي نفسه، إذ يجب عليه أن يقرر ما إذا كان يريد أن يتصالح مع الحداثة والدولة العلمانية ومرتكزاتها في التسامح أم لا. وينهي فوكوياما كلامه بأن "الصراع بين الديموقراطية الليبرالية الغربية والإسلام الفاشستي، ليس صراعا بين منظومتين حضاريتين متساويتين وقابلتين للحياة، وليس كلاهما يستطيع

(١) Booth and Dunne, op.cit, p69.

التحكم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة، وصناعة الثروة والتعامل مع الطبيعة التعددية للعالم المعاصر، ففي كل هذه الجوانب تملك الحضارة الغربية كل الأوراق الرابحة، ولهذا السبب فإنها ستتابع انتشارها حول المعمورة على المدى الطويل[١].

لقد نظر فوكوياما من موقعه كمفكر وكمستشار للأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يمثل برأيه ضرورة تطور المجتمعات البشرية، إلا أن ذلك ما كان يجب أن يدفعه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إنكار مساهمة الشعوب الأخرى، ومنها الإسلام في نشوء وتطور الحضارة العالمية.

إن أطروحة هنتنغتون السابقة حول صراع الحضارات، المنبئة بأن الصراع العالمي الآتي في أعقاب الحرب الباردة لن يكون صراع قوة تخوضه دولة أو ائتلاف من دول على مصادر اقتصادية، وأسواق أو على مواقع جيواستراتيجية، إنما سيكون بالأحرى "صدام حضارات"، تحل فيه الجماعات الثقافية محل كتل الحرب الباردة، وتصبح فيه خطوط التماس بين الحضارات، هي الخطوط المركزية للصراع في السياسات العالمية[٢]، وسوف يشكل فيه الإسلام "قوة الظلام في العالم"، بسبب نزوع المسلمين نحو الصراع العنيف[٣]، ومنه يصبح الصدام محتوما بين الإسلام والغرب.

إن هذه الأطروحة أطرت بذلك التحرك الأمريكي في حربه المعلنة ضد الإرهاب منذ ١١ سبتمبر، ليصبح بذلك الإرهاب الدولي بعدا آخر لصراع الحضارات، والإرهاب الإسلامي جوهره، ولهذا تعالت الأصوات هنا وهناك

---

(١) Francis Fukuyama, History and september11 (USA: Federal press, 2004) p72.

(٢) صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، القاهرة: دار الكتاب المصرية، ١٩٩٨، ص ١٢٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٥٨.

لمحاصرته وطرده وغزوه: "يتعين علينا أن نغزو بلادهم "المسلمين"، ونقتل زعماءهم، ونحولهم الى المسيحية. ينبغي أن نشجعهم على مغادرتنا، فهم طابور خامس في هذا البلد"(١). لقد شنت حملة دعائية كبيرة على المسلمين، واختلقت بذلك الذريعة لتحقيق التدخل هنا وهناك باسم الوقائية، في حين أن "الحرب على الإرهاب" هي من قبيل الدعاية؛ لأن الحرب لم تستهدف الإرهاب بالفعل، لأنه لو كان ذلك محققا لكانت أمريكا قد اكتشفت على الفور أنها دولة إرهابية. وباختصار فإنه بعد أكثر من عقدين من الزمن من انهيار الشيوعية ونهاية الحملة المناهضة لها، وفي اللحظة الفاصلة التي تمثلت في أحداث ١١ سبتمبر، وجدت الإدارة الأمريكية حملة أيديولوجية جديدة: الحرب ضد الإرهاب، وهو مركب أيديولوجي استطاع بسهولة أن يخضع شعبا أصابته تلك الهجمات بالصدمة، وأن يبرر سياساتها الداخلية والدولية، ويمدها بأرضية أخلاقية عالية لكل أفعالها المرتقبة، وتفسيراتها المصطنعة، فطرحت الفوضى والحروب الاستباقية كأداة للحماية وإعادة الصياغة والتركيب، من خلال الخلط الممنهج بين مفهومي التطرف والإسلام.

---

(١) Nickolas D Christof, Bigotry in Islam and here, New York Times, 9/7 /2002, p23.

الإرهاب المضاد:
من المعالجة الدعائية إلى المقاربة الموضوعية

مقدمة:

يذهب نعوم تشومسكي[1] إلى أن هناك مدخلان لدراسة الإرهاب، أحدهما يتبنى الأسلوب الموضوعي الذي يناقش الظاهرة جدياً، والآخر هو الأسلوب الدعائي الذي يضع مفهوم الإرهاب كسلاح يمكن استغلاله في خدمة قوة عظمى. ففي هذا الأخير تنعت الأعمال الإرهابية بهذا الوصف إذا ما تسنت نسبتها (سواء كانت بحق أو من غير حق) إلى المصدر المطلوب، وخلافاً لذلك لا يلقي لها بالاً أو يعتم عليها[2]. هكذا تم فرض منهج في العلاقات الدولية يكرس مقولة: "ليس لأحد الحق في الدفاع عن النفس ضد هجوم تشنه الولايات المتحدة"[3]، فـ"الحجة في القانون الدولي [أضحت] تفتقد المصداقية. والحقيقة أن القوة العظمى لا يجب أن تتدخل عادة في الشؤون الداخلية لأمة أصغر، غير أن هذا المبدأ لا يؤخذ به إذا ما كانت قوة عظمى أخرى [روسيا مثلا] قد قامت من

---

(١) اعتمد الباحث في تأطير معالجته لموضوع هذه الدراسة على كتابات نعوم تشومسكي بشكل كبير، فقد دون آراءه حول الظاهرة وتتبعها في العديد من المناسبات، قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعدها. انظر في ذلك:

The Rule of Force in International Affairs, pp. 105-133, **Foreign Policy and the Intelligentsia**, pp. 160-186 And **Reflections on 9-11**, pp341-346 in Noam Chomsky: **The essential Chomsky**; edited by Anthony Arnove (The New Press, New York, 2008). & Noam Chomsky: **World Orders, Old and New**, (Pluto Press, London), 1997

(٢) نعوم تشومسكي: **إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قدياً وحديثاً**، ترجمة: أحمد عبد الوهاب، (مكتبة الشروق الدولية؛ القاهرة، ٢٠٠٥م)، ص ١٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص147.

قبل بخرق هذه القاعدة". أي أن الدول العظمى [غير روسيا] تتذرع بتلك السوابق القانونية عندما تقوم بأعمال من هذا القبيل، "فالمسائل تتعلق بالفاعلية وليس بالمبدأ"؛ ووفقاً لهذه القاعدة يُمكن فهم ما تقوم به دول عظمى من تدريب لجماعات إرهابية في معسكرات شبه عسكرية، وأن تنسق مخابرات الدول لعمليات قتل وتفجير[1].

١. المقاربة الدعائية

يُقصد بالمقاربة الدعائية في تفسير ظاهرة الإرهاب ذلك المنظور الغربي، والأمريكي خاصة، الذي يسعى لتبرير العدوان الدولي الذي باتت تمارسه القوى الغربية ضد دول العالم، وبخاصة الدول العربية والإسلامية. وهو مسعى في التبرير تجسده جملة من الأدبيات الأكاديمية، وتحرسه مؤسسات إعلامية، وبخاصة مراكز صناعة الرأي العام، التي باتت ترشح مسار التحليل والمعالجات. ولعله لهذا السبب لا يكاد الباحث المدقق يتبين أوجه اختلاف جوهري في هذا النوع من الأدبيات، فهي لا تختلف في فرضياتها ونتائجها كثيراً، وإن اختلفت في نوعية معلوماتها وقوة مصادرها.

ولعله بسبب هذا النوع من المقاربات يغلب على أدبيات ما بات يعرف بـ"الإرهاب الدولي"[2] ربطه بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، باعتباره

---

(١) حشد نعوم تشومسكي عدداً من الأمثلة في هذا الصدد في دراسته عن "الإرهاب الدولي: الصورة والواقع". انظر المرجع السابق، ص١٣٨ - ١٧٠.

(٢) الإرهاب الدولي، في الخطاب الأممي الرسمي، يقصد به الجرائم الموجهة ضد النظام الدولي. انظر حول مزيد من المناقشة والتحليل لهذا المعنى: أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار: **الإرهاب الدولي**، (مركز الدراسات العربي-الأوربي؛ توزيع شبكة الفجر العربي، بيروت)، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

"الخطر الأبرز الذي قامت من أجله التحالفات والتوافقات بين دول مختلفة محلياً وإقليمياً ودولياً"[1]. غير أن تلك الأحداث، وإن سرعت من وتيرة العنف و"الثأر المضاد"، فإنها قد لا تُعد الحدث الأول لبدايات الاهتمام الموسع بظاهرة الإرهاب. فقد شغلت حقبة الثمانينيات من القرن العشرين نقاشات موسعة حول أعمال وصفت بالإرهابية وقعت إثر التدخلات الأمريكية في وسط أمريكا اللاتينية، كما شرعت الأمم المتحدة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين في إعادة التأكيد على إدانتها للإرهاب، على إثر ما تعرضت له سفارات الولايات المتحدة الأمريكية من هجوم مسلح في دولٍ بشرق أفريقيا، وقد أفضت تلك الجهود إلى وضع إطار قانوني دولي يجرم الإرهاب وتمويله[2]، كما صيغت مواثيق وتشكلت تحالفات، بل وتبلور خطاب إعلامي صور الإرهاب وكأنه موقف أو فعل يصدر أصالة عن كراهية للغرب تغذيها عقيدة دينية وموروثات ثقافية. ففي هذا الخطاب "الدعائي" تدرس الظاهرة على أساس من مقولات مشتركة، يُبحثُ عنها في أي مجتمع يظن فيه القيام بأعمال إرهابية. إذ يتم جمع وحصر بيانات عن ذلك المجتمع ليُعاد تفسيرها بما يعزز تلك المنطلقات- المسلمات.

٢. المقاربة الموضوعية

بشكل موازي للمقاربات الدعائية برز اتجاه آخر، لكنه أقل اهتماماً، يرى أن تلك المعالجات إنما تخدم أجندة حكومات الدول الاستبدادية، التي يهمها تدشين حملات لتتبع عدو ما بقصد "الثأر" أو "الدفاع عن النفس". وفقاً لهذا الاتجاه،

---

(١) معتز الخطيب: **العنف المستباح: "الشريعة" في مواجهة الأمة والدولة**، تقديم: طارق البشري، (دار الشرق: القاهرة، ٢٠١٧)، ص١٥.

(٢) عوض شفيق عوض: **المعايير القانونية والدولية لمكافحة الإرهاب**، (دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، ٢٠١٦)، ص٥٢.

الذي نَظّرَ له وتبناه المفكر اليهودي نعوم تشومسكي نفسه؛ وهو معروف بمناهضته للإمبريالية، فإن استخدام الدول العظمى للقوة لا يُعدُ دبلوماسية قسرية فحسب؛ "كونه ينطوي على استخدام العنف على أساس أن هناك نوايا إرهابية أو أعمالا إرهابية قامت بها دول ليست عظمى"[1]، بل يُعد هذا السلوك ذاته شكلاً من أشكال الإرهاب.

من وجهة نظر تشومسكي، ومن منطلق قوله بنظرية لا-أخلاقيات السياسة الأمريكية الخارجية، فإن ثمة علاقة عكسية بين ما أسماه بعض باحثي الرأي العام بـ"هندسة القبول"، من جهة، وقدرة الدولة على استخدام العنف للدفاع عن مصالح الصفوة المهيمنة[2]. حيث لاحظَ أن ابتكار شكل ملائم للغة جديدة تكون للمصطلحات الفاصلة فيها معنى فني منفصل عن معانيها المألوفة يُعد أحد أهم وسائل (صناعة القبول) العام. وقد حدث ذلك ـ بالفعل ـ في حالة مصطلح مثل "عملية السلام"، في سياق الصراع العربي- الإسرائيلي؛ ذلك أن هذا المصطلح له دلالة فنية عندما يستخدم في وسائل الإعلام وعند طبقة المثقفين والباحثين، وهي دلالة تشير إلى مقترحات السلام التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فعندما يطرح السؤال: "هل يرغب الفلسطينيون في السعي إلى السلام؟"، فإن الإجابة بالمعنى العادي [الموضوعي] لمصطلح السلام بدون شك: "نعم". إلا أن السؤال من الناحية الفنية يعني: هل يرغب الفلسطينيين في الموافقة على شروط الولايات المتحدة للسلام؟ وإذا عبر قرار الفلسطينيون عن عدم رغبتهم في قبول تلك الشروط، فإنهم في تلك الحالة لا ينشدون السلام[3].

---

(١) نعوم تشومسكي: **إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديماً وحديثاً**، ص ١٣٩- ١٤٠، (بتصرف).

(٢) المرجع السابق، ص١٣.

(٣) المرجع السابق، (بتصرف).

قياسا على قاعدة تشومسكي هذه فإن الاعتراض على الإجراءات التي تقرها دولة كأمريكا لمكافحة الإرهاب، حتى ولو جاء تعريف الإرهاب غامضاً، كفيل بمحاصرة من يجرؤ على هذه الخطوة، التي تؤهل من يتخذها ـ من الدول والمؤسسات والأفراد ـ لخانة أصحاب النوايا الإرهابية، والداعمين للإرهاب الدولي. فالاعتراض في هذه الحالة هو اعتراض على العقيدة السياسية الأمريكية لا على مجرد الإجراءات، وهي المسألة الأخطر.

يشرح الأكاديمي والدبلوماسي الفرنسي بيار كونيسا[1] مشروع النظام الجديد الذي وضعته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في العام ١٩٩٧ على أنه توراة المحافظين الجدد، حيث أضفى هذا المشروع على العملية السياسية الطابع الديني التبشيري، الذي دشنه عدد من المثقفين بمشاركتهم في تحرير "مشروع النظام الدولي الجديد" من منظور فكر إمبراطوري-إمبريالي. فـ"أفضل المبيعات الأمريكية من الكتب في التسعينيات كانت لصموئيل هنتنغتون، وفرنسيس فوكوياما، وجوزيف س. ناي جونيور، وبول كينيدي، وزبيغنيو بريجنسكي، وتوماس بارنيت، وروبرت كاغان، وجميعها تقدم رؤية صراعية للعالم"[2]، إذ تدور حول فكرة النزاع و"صدام الحضارات" الذي يعتبره هنتنغتون، والتنبؤ بـ"الفوضى المقبلة" عند روبرت د. كابلان، و"أزمة المكان" (في كتاب بول براكن: الشرق يحترق، المنشور في ١٩٩٩) التي ستؤدي إلى نزاعات مستقبلية، متمثلة في أزمة انتشار جديد للخطر الأصفر، و"المناطق الخطرة" ـ بتعبير توماس بارنيت ـ هي تلك المناطق خارج نطاق العولمة. أما رقعة الشطرنج لزبيغنيو بريجنسكي فهو ـ من وجهة نظر بيار كونيسا ـ الكتاب المفضل للرؤية

---

(١) بيار كونيسا: **صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح**، ترجمة: نبيل عجان، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ الدوحة)، ٢٠١٥، ص ١٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٢.

الأحادية لفترة ما بعد الحرب الباردة لدى القادة الأمريكيين. وفيه أن العدو ليس هو المهم بل المحافظة على السيطرة... وبما أن مبدأ السيطرة قد اعتمد، فإن النقاشات تتناول الطريقة أكثر من الهدف"... ويمكن فهم الطريقة إذا رأينا مدى سيطرة الولايات المتحدة بشكل شبه تام على وسائل القوة الناعمة؛ الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، ومراكز التفكير وغيرها[1].

وفي ظل الحرب الشاملة ضد الإرهاب يمكن أن تعفي القوة العظمى نفسها من القواعد الدولية المطبقة على الآخرين، بشرط أن تفكك نظام الأمن الموروث من حقبة الحرب الباردة، من خلال رفضها الانضمام إلى المعاهدات الدولية، إذ "يجب ألا يخضع أمن البلد إلى أي قيد خارجي"، بعبارة كوندوليزا رايس مستشارة الرئيس بوش للأمن القومي، التي ظلت تكررها في خطاباتها الرسمية. فالقوة المسيطرة هي التي تحدد وحدها الأجندة، وتختار الأزمات المهمة، وتحدد العدو وفق دبلوماسية المعيار المزدوج[2].

هكذا أصبحت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على توصيف الخير والشر، انطلاقاً من عقيدتها السياسية الغنية بمفردات شبه دينية، من ذلك: مقولة رونالد ريغان "نمط الحياة الأمريكية لا يُفاوض عليه"، وتصريح الناطق باسم جورج بوش الابن "نمط حياة الأمريكيين مقدس"، ومقولة فرانكلين غراهام ـ الإنجيلي الشهير ـ تعليقاً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر: "... الله سمح بأن يحدث كل شيء كما سمح للبابليين أن يفعلوا .... كما سمح للمحرقة بأن تحدث لكي تعود إسرائيل على الحياة من رمادها". وهكذا تساءل توماس فريدمان، بعد تلك الأحداث نفسها: "لماذا يكرهوننا؟"، والمقصود هنا العالم الإسلامي. وبعد

(١) المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٥.

حرب العراق أصبح السؤال: "لماذا يكرهنا العالم كله؟" واضعين بذلك النقاش على أرضية العواطف وليس على أرضية السياسة. لذلك جاءت الإجابة بمصطلحات من مثلها: "لأننا الخير وهم الشر"[1].

٣. المقاربة الدعائية وصناعة الإرهاب المضاد

إن "المقاربة الدعائية" في تفسير ظاهرة الإرهاب وما ترتب عنها من استراتيجيات، يمكن اعتبارها من بين العوامل التي أسهمت في استدامة الإرهاب وانتشاره، وصناعة ما يمكن نعته بالإرهاب المضاد. ذلك أن المعالجة النظرية لهذه الظاهرة المعقدة التي حَصرت همها في مبدأ الوقاية الاستباقية والتدخل الخارجي كوسيلة لمكافحة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، تستدعي بالمقابل رد فعل من جنس الفعل ذاته، فيتم مواجهة الإرهاب الدولي بإرهاب مضاد.

في هذا السياق، كثيراً ما تتجه أصابع الاتهام إلى ضلوع المخابرات الغربية في الكثير من الأحداث الإرهابية التي استهدفت مواقع غربية؛ وهو ضلوع يهدف إلى توظيف الأعمال الإرهابية في تبرير العدوان الغربي تحت غطاء الحرب الاستباقية

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩١. كما ينبه الكاتب نفسه (في ص١٧٨) إلى أنه "حتى العام ١٩٨٠، لم تكن هناك أي حركة ذات طابع ديني على لائحة المنظمات الإرهابية لوزارة الخارجية الأمريكية، وفي عام ١٩٩٨ أصبح نصف المجموعات الثلاثين الأكثر خطورة ذات طبيعة دينية، وفي عام ٢٠٠٤ وصلت نسبة المجموعات الدينية في القائمة الأمريكية ثلثي القائمة، وفي ٢٠٠٨ كان هناك ٢٦ مجموعة من أصل ٤٥ ذات طابع ديني. مع العلم أن هذه القائمة تستثني المجموعات الأمريكية التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالي، والتي قامت بأفعال عنيفة مرات عديدة ضد مستوصفات تجري فيها عمليات إجهاض، وباعتداءات عنصرية ومعادية للسامية، واعتداءات مثل اعتداء أوكلاهما سيتي عام ١٩٩٥م، (حصيلتها ١٦٨ قتيلاً من بينهم ١٩ طفلاً) أو الاعتداء خلال الألعاب الأولمبية في أطلنطا عام ١٩٩٦".

الموجهة ضد التهديد الحضاري المزعوم، والخطر المحتوم. فهناك من يرى أن الإرهاب الدولي المنظم إنما هو محصلة جهود مدروسة ومخططة تستهدف خلق حالة من عدم الاستقرار في الدول المستهدفة، والزج بها في حالة العنف المستدام، والفوضى السياسية والأمنية، فبمثل ذلك يتوفر كل المبررات التي يتذرع بها رعاة الإرهاب الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بدعوى مكافحة الإرهاب، والحفاظ على الأمن العالمي، والمصالح القومية للدول الكبرى. إن فتح هذا الملف بات يشكل ضرورة قصوى لتأكيد فرضية المؤامرة الدولية التي يتحدث عنها المعارضون للسياسة الإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن فتح هذا الملف من شأنه أيضا أن يكشف النقاب عن الأدوات والأجهزة التي يتم توظيفها في سياق هذه اللعبة الأممية التي باتت تعرف بـ"صناعة الإرهاب".

وجدير بالذكر أن هذه الصناعة يقف وراءها قائمة لا حصر لها من المنظمات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات العابرة للقارات، مدعومة بآلاف الخبراء وصناع القرار، والمراكز البحثية، والشبكات الإعلامية، وأجهزة الاستخبارات المحلية والدولية، فضلا عن القواعد العسكرية، والأحلاف العسكرية التي تقودها الدول الكبرى، وأساطيلها البرية والبحرية والجوية، وجنودها النظاميين والمرتزقة، وغيرها من الأذرع والمخالب الحديدية التي استخدمتها وتواصل استخدامها بكل وحشية في محو دول وشعوب بأكملها من ذاكرة التاريخ.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، في إطار الصراع الاستراتيجي حول أفغانستان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي محاولة لكسب تأييد الجماعات الدينية المؤثرة في داخل الولايات المتحدة، درج الرئيس الأمريكي رونالد ريغان على تصوير الاتحاد السوفيتي بانه يمثل "امبراطورية الشر"، وأن

تعاليم الكتاب المقدس تأمر المؤمنين بالتصدي لها بكل ما يملكون من قوة. وفى هذا الاتجاه اندفعت المخابرات المركزية بقيادة وليم كيسي، الكاثوليكي المتدين، لدعم مجموعات من المجاهدين المسلمين (والعرب الأفغان) ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، ورصدت لهم دعما ماليا هائلا بلغ يومئذ ٦٠٠ مليون دولار في العام، بالإضافة الى مبلغ مماثل من المملكة العربية السعودية ودول الخليج، على أن يقوم الجيش الباكستاني بعمليات التدريب.

وكما كان الرئيس الأمريكي يشير إلى مقاطع في الكتاب المقدس لتسويغ الجهاد الأفغاني فقد كان علماء وأئمة المسلمين يؤكدون للشباب المسلم ضرورة الانخراط في العمليات الجهادية. وقد كان الشيخ عبد الله عزام من أبرز العلماء المجاهدين الذين شاركوا في تعبئة الشباب ودفعهم للانخراط في معسكرات القتال، ورغم أن عبد الله عزام لم يكن من مؤيدي العمليات الانتحارية إلا أن تلميذه أسامة بن لادن ومن بعده أيمن الظواهري صارا من أبرز الداعمين لهذا التوجه، سواء بالمال أو الفكر أو التنظيم. وصارت منطقة بيشاور "قاعدة" ليس فقط لتحرير أفغانستان وإنما لتحرير سائر بلدان العالم التي يسيطر عليها، بحسب تعبيرهم، تحالف الصليبين والصهاينة[١]. ووفقا لهذا التصور تم تنفيذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي صارت معلما للمفارقة الكبرى بين الولايات المتحدة والمجاهدين الأفغان، والذين تحولوا منذئذ إلى خانة "الإرهاب"، وصارت "محاربة الإرهاب" هي الاستراتيجية الجديدة التي تقوم على تنفيذها سائر الدول العربية والغربية.

---

(١) للتفصيل أكثر عن خلفية حركة "الجهاد العالمي" بقيادة بن لادن انظر: Karen Armstrong, Fields of Blood: Religion and the History of Violence, pp.379-381 (Anchor Book, New York,2015)

٤. المقاربة الدعائية وقصور التبرير الديني للإرهاب

إن استحضار الخلفيات أعلاه في تفسير ظاهرة الإرهاب المتنامية في المنطقة العربية والإسلامية، تجعلنا نبتعد إلى حد كبير عن تلك المقاربات التبسيطية والقاصرة التي تركز فقط على البعد الديني للإرهاب، دونما أي اعتبار ولا تقدير للإكراهات الخارجية الضاغطة التي تتعرض لها المنطقة.

إن المقاربة الموضوعية التي تحدثنا عنها تقودنا إلى التأكيد على أن الممارسات الإرهابية بالرغم من أنها تمثل استجابة لا أخلاقية وغير راشدة، إلا أنها أيضا تمثل ـ لدى أنصارها ـ استجابة ضرورية لتحديات خارجية شديدة التعقيد. وقد نتج ـ بالفعل ـ عن تلك الإكراهات الخارجية اختيارات "يائسة" ومتعمدة من قبل مجموعات أعلت من الشعار الإسلامي، وهي اختيارات ـ في تقديرنا ـ كان يمكن أن تكون محدودة ونادرة لولا المناخ العام والمزاج الأمني الأممي الذي مدّ الظاهرة بالحيوية والدينامية والانتشار، تحقيقاً لمكاسب سياسية وإحياءً لثقافة الكراهية والكراهية المضادة. ولذلك يبدو لنا ـ في حالات كثيرة ـ أن العامل الثقافي لا يفسر نشأة الظاهرة الإرهابية، وإن ساعد على تفسير استمراريتها.

هذا يعني، وفقاً للمقاربة الموضوعية، أن من الخطأ الإعلاء من أهمية التأصيل الفكري النظري للإرهاب[1]، بالبحث في النصوص المرجعية وتتبع جذور ظاهرة العنف وسوابقه في تاريخ الاجتماع الديني والسياسي لأهل الإيمان في معزل عن فهم إكراهات الواقع الدولي والإقليمي والمحلي. فالحركات الجهادية، والجماعات

(١) هناك سيل من الدراسات التي تكفلت بهذه المهمة؛ وهي دراسات ـ في تقديرنا ـ تعمق الأزمة، ولا تعين على فهم الظاهرة، بجانب أنها محاولات ظلت تتماهى مع خطاب يتسم بالتعميم المتعجل؛ بقصد إدانة الإسلام عموماً أو تيار محدد ـ هو التيار السلفي ـ انطلقا من مقولات الغلو والتكفير وجهاد الطلب.

الإرهابية، لم تنبثق فجأة من بطون الكتب التراثية القديمة، كما يعتقد البعض، وإنما خرجت من رحم العنف والتدمير الهائل الذي شهدته المنطقة طيلة الثلاثة عقود الماضية، وشاركت فيه قوى دولية ومحلية ذات أهداف استراتيجية متعددة.

إن "العنف الداعشي" ـ مثلاً ـ يمكن تفسيره برده الى "البيئة العنيفة" التي ولد فيها، لا إلى عقيدة دينية تلزم أصحابها بمثل ذلك العنف الا-إنساني ولا أخلاقي؛ وهو عنف لا يختلف كثيرا عن أنماط العنف والتقتيل المنهج الذي ظل سائدا في المنطقة منذ الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣، ولعل الفرق بين ذاك وهذا أن "القتل الأمريكي" عندما يقع يتم الاعتذار عنه بأنه تصرفات غير مقصودة أو قام بها أفراد من الجنود الأمريكان باجتهاد فردي! من ناحية أخرى، من المهم أن نلفت الانتباه إلى الطابع اللاّديني لبعض القوى الإرهابية التي تتحرك على طول المنطقة، بالرغم من كل ادعاءاتها الدينية التي تتلبس بها. فـ"داعش" العراق ـ مثلاـ ليست كتلة أيديولوجية صماء، فقد ظلت (مثلها مثل المجموعات السياسية الأخرى في المنطقة) تتصرف ببراغماتية ظاهرة، فتتعامل مع البعثيين العلمانيين، ومع الضباط العسكريين السابقين، ومع العناصر القبلية، ومع عناصر متنوعة من التنظيمات السنية المعارضة. وليس عن طريق الصدفة المحضة أن النائب الأول لخليفة المسلمين أبي بكر البغدادي هو أبو مسلم التركماني، وقد كان ضابطا في القوات الخاصة لجيش صدام حسين، أما نائبه في سوريا فهو أبو علي الأنباري، وكان جنرالا في الجيش العراقي[1]. هذا مع ملاحظة أن قيادة داعش ظلت تتفاهم وتتعاون مع المجموعات العسكرية الأخرى، ومع بعض الزعامات القبلية، كما تتفاهم مع الفعاليات والكفاءات المهنية والفنية في مجالات الطاقة

(١) Karen Armstrong, Fields of Blood, p. 405

والمياه والصحة العامة والمخابز والعملة وغيرها؛ فهي إذن لا تتصرف فقط بموجب أيديولوجية عمياء وإنما تتصرف استجابة لمطلوبات البيئة السياسية والعسكرية التي تحيط بها؛ فهي ـ بهذه الاعتبارات ـ لم تخرج من كبسولة العقيدة السلفية الجهادية فقط وإنما خرجت من "نيران الحرب والاحتلال والقتل والتعذيب والتهميش"(١).

نختم هذه الدراسة بالتأكيد على الفكرة المركزية التي استندت عليها، والمتمثلة في إبراز مقاربة موضوعية تمكن من فهم وتفسير ظاهر الإرهاب، مقاربة لا تتماهى مع ما هو سائد من تبرير الظاهرة وتفسيرها دعائياً على أساس من تعميمات دينية وثقافية؛ ففهم العلاقة بين صناعة مناخ حاضن للإرهاب من جهة، وضبط حركة مجتمعه وإيقاع أفعاله وردود فعله، استناداً إلى اختيارات منتقاة من رصيد فكري عام ومخزون ثقافي مشترك، من جهة أخرى، تمثل ـ من وجهة النظر الموضوعية ـ نقطة الارتكاز لفهم هذه الظاهرة.

ولعل القارئ قد لاحظ أننا اكتفينا بعقد مقابلة بين الاتجاه الموضوعي، للتأكيد عليه وإبرازه للباحثين، وبين الاتجاه الدعائي الذي يعول على تعميم مقولات ثقافية ودينية، كون الأخير يمثل الاتجاه الأكثر حضوراً في معالجة الإرهاب، وتتبناه الأنظمة الغربية والعربية على حدٍ سواء. وقد عولنا في إبراز المقاربة الموضوعية على المبررات التي ساقها نعوم تشومسكي بوصفه من أبرز الداعين إلى تبني هذا المنظور، حيث ربط تنامي الظاهرة الإرهابية باختلال موازين العلاقات الدولية وازدواجية المعايير؛ وهو وضع ساعد عليه عدم الصبر

---

(١) Alireza Dootstar,"How Not to Understand ISIS, University of Chicago, https://divinity.uchicago.edu/sightings/

على التوافق الأممي في شأن قرارات الحرب والتدخل الخارجي، بحجة الضغط على الدول لإقرار إصلاحات داخلية. إن اختلال تلك الموازين الدولية هو ـ وفقاً للمنظور الموضوعي ـ المسؤول عن خلق مناخ حاضن للعنف والإرهاب قادر على تولد الظاهرة ذاتياً، وهي النتيجة المطلوبة ـ في ظل سيادة مبدأ ازدواج المعايير؛ كونها تساعد على تبرير وشرعنة عمليات تدخل القوى العظمى في شؤون دول أخرى، كما تستدعي مبدأ الكراهية والعداء الديني والصراع الحضاري في رسم مسار العلاقات الدولية.

تأثيرات الإرهاب على المجتمعات العربية

مقدمة:

لقد كان للإرهاب الدولي انعكاسات بالغة الخطورة على العالم العربي، خاصة على المستوى الجيوسياسي، حيث فرض واقعا سياسيا جديدا تمثل بالأساس في تحطيم كامل لمقومات الدولة في أجزاء واسعة من الوطن العربي كفلسطين والعراق وسوريا والصومال، واليمن وليبيا، فضلا عن دول أخرى على القائمة أصبحت تعيش حالة من التوتر الأمني المستدام في ظل أجواء اللاّحرب واللاّسلم. إن حالة الفوضى السياسية والأمنية التي تعيشها هذه الدول باتت تنذر بتجاوز مشاريع التجزئة التي كرستها اتفاقيات مرحلة الاستقلال، والاتجاه نحو تحطيم بنية الدول المستهدفة، وتفتيتها إلى وحدات جهوية عرقية وطائفية متناحرة، عبر مسلسل الحروب الدولية التي يتم تسويقها تحت يافطة الحروب الأهلية.

وعلى المستوى الإنساني يرتكب الإرهاب الدولي جرائم القتل الممنهج، أو ما يعرف بحروب الإبادة الجسدية على أساس التطهير العرقي أو الديني أو هما معا، سواء أكان ذلك بمباشرة الأعمال القتالية ضد من يسمون بالتنظيمات الإرهابية، أو بمباركة العصابات الإرهابية التي تباشر نشاطها التطهيري تحت سمع وبصر المجتمع الدولي دون أن تلقى أية إدانة أو تواجه بقرارات أممية رادعة. ودون التقليل من خطر الإجرام المنظم على أساس التطهير العرقي، فإن القتل الممنهج على أساس التطهير الديني يبقى النشاط الأبرز للإرهاب الدولي حيث يتم استهداف دول ومناطق ومجموعات تحت ذريعة الحرب الاستباقية ضد الدول الراعية للإرهاب، أو الخلايا النائمة التي يحتمل منها القيام بأعمال عدائية ضد المصالح الغربية. وعلى الأرض، يتم ممارسة أبشع صور التطهير الديني من خلال

القتل على أساس الهوية الدينية، والتهجير القسري المنظم، والاستيطان، وهو ما أدى إلى تغيير الخارطة الديموغرافية لكثير من الدول والمناطق المستهدفة. وفي ظل هذا العدوان المنظم ثمة تساؤل يفرض نفسه بخصوص كلفته البشرية والإنسانية حيث يتكفل الحصار والتشريد والحياة في الملاجئ والمخيمات التي تنعدم فيها مقومات الحياة بحصد أرواح الناجين من جحيم الحروب.

١. الآثار الديموغرافية

تلاحظ مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (السيدة هيلين كلارك) وهى بصدد الحديث عن فشل النموذج التنموي في العالم العربي" أن الشباب في أنحاء المنطقة العربية تأثروا على نحو خطير بالأزمات حديثة العهد التي ألمت بالمنطقة؛ إذ جُرف العديد منهم إلى الخطوط الأمامية لصراعات لم يبدؤوها، فمات الكثيرون، وفقدت أعداد كبيرة منهم مقربين أعزاء من أفراد أسرهم وأصدقائهم، فضلا عن موارد رزقهم ومعها فرصهم وآمالهم في الحياة. وفى مواجهة تحديات كهذه انضم بعضهم إلى جماعات متطرفة"[١].

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦ أن الدول العربية الآتية: البحرين، مصر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا، واليمن قد شهدت حروبا أهلية في داخلها، أو هجمات إرهابية من داخلها أو خارجها، حيث بلغت نسبة العمليات الإرهابية التي تعرضت لها المنطقة العربية وحدها ما يساوى ٪36.1 من جملة ما تعرضت له بقية دول العالم مجتمعة، وحيث بلغت نسبة من قتل في تلك العمليات ٪43.6 من جملة القتلى في كل دول

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP (ونشير إليه فيما بعد بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦).

العالم الأخرى، وحيث بلغ عدد المشردين قسرا في العالم العربي نحوا من ٤١٪ من جملة المشردين في العالم[١].

وإذا أمعنا النظر في هذه الأرقام فستدلنا على أن بعض المجتمعات العربية قد وصلت، بفعل العمليات الإرهابية والعمليات المضادة لهم، إلى حافة الانهيار. فإذا أخذنا حالة بلد واحد، ولتكن اليمن على سبيل المثال، فسنجد أن ٨٢٪ من جملة السكان كانوا في عام ٢٠١٥ في حاجة لمساعدة إنسانية، وان عدد المشردين في ذلك البلد قد بلغ نحوا من 3.2 مليون شخص، وأن ٥٦٠٠ شخص قد قتلوا، وأن ١٦٠٠٠ شخص قد جرحوا، وأن ٤٧٪ من الأطفال توقفوا عن التعليم[٢]. (تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥).

لعل من أوضح الآثار ما ترتب على هذه الحروب المدمرة (والتي يجرى معظمها تحت شعار محاربة الإرهاب) هو إضعاف المجموعات السكانية التي تنتمي لمذهب السنة في كل من العراق وسوريا واليمن، سواء عن طريق التصفية الكاملة أو الإزاحة القسرية للسكان أو تدمير المنازل ونهب الممتلكات. ففي العراق مثلا لم تتم تصفية هذه المجموعات من القوات النظامية والمؤسسات السياسية العامة وحدها، ولكن جرت إزاحة الكثير منهم من المدن العراقية الكبرى (بغداد والبصرة)، أولا للاتهام القديم بأنهم جزء من حزب البعث، وثانيا لاتهامهم بأنهم جزء من تنظيم داعش الإرهابي؛ إذ لاحظ المراقبون أن القرى "السنية" التي تستعيدها المليشيات الشيعة يتم تدميرها بصورة كاملة بعد نهبها

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦.

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية UNDP.

وتهجير الأحياء من سكانها بحيث لا تبقى إمكانية للتوطن فيها مرة أخرى في المستقبل القريب.

أما في سوريا فان هناك من يرى أن عملية التغيير الديموغرافى سابقة للثورة السورية الأخيرة، وقد كانت تجرى بتخطيط وثبات لأكثر من ثلاثين عاما[1]. أما بعد الثورة واحتدام المعركة بين قوات النظام والقوات المناوئة، وازدياد السيطرة الإيرانية على سوريا، فقد شرع نظام الأسد في اعتماد "هندسة اجتماعية" جديدة تقتضى تقسيم سوريا إلى أقاليم قائمة على إفراغ المدن والبلدات والمناطق من ساكنيها، المنتمين للأكثرية السنية، وتوطين سواهم من الأقلية الشيعية، الأمر الذى يفسر إصرار النظام على عدم السماح للسكان المهجرين بالعودة الى بيوتهم[2]، على افتراض أن عمليات التدمير لم تطلها؛ مما يعنى أنه حتى ولو تمت تسوية سياسية واستقرت الأوضاع الأمنية فسيكون العامل الديموغرافي لغير صالح المجموعات السنية في هذه البلاد.

٢. الاتجاه نحو العسكرة

ومع تزايد الحروب في المنطقة العربية تضاعف الانفاق العسكري في دول هذه المنطقة، بل صارت بعض البلدان العربية أكثر البلدان عسكرة في العالم، حيث كانت أكبر خمسة بلدان مستوردة للأسلحة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ الهند والصين وباكستان والامارات والسعودية، وهذان البلدان العربيان الأخيران استوردا ٣٢٪ من الإجمالي العالمي.

---

(١) د. عماد بوظو، أورينت نت، ١٣/١/ ٢٠١٦.

(٢) "واقع التغيير الديموغرافي في سوريا"، في: www.noonpost.org/content/13717 (إعداد فريق التحرير).

الجدول التالي يوضح نسبة الزيادة في الانفاق العسكري في العقد الأخير وحده لسبع بلدان عربية مختارة[1].

البلد	الانفاق العسكري (مليون دولار)	الانفاق العسكر (نسبة مئوية من الناتج المحلي)	نسبة الزيادة في الانفاق منذ عام ٢٠٠٤
قطر	1,913	1.5٪	64٪
البحرين	1,319	4.2٪	112٪
العراق	8,381	4.2٪	344٪
الامارات	21,877	5.1٪	114٪
الجزائر	11,295	5.4٪	215٪
السعودية	73,717	10.4٪	156٪
عمان	8,985	11.6٪	117٪

يوضح الجدول كيف أن "التفكير" الاستراتيجي لمواجهة الارهاب لا يتجه نحو التعليم والثقافة مثلا بقدر ما يتجه نحو شراء المزيد من الأسلحة والمعدات الحربية، مما يعنى أن دوامة العنف والعنف المضاد ستكون هي السائدة لفترات قادمة.

٣. تضاعف البطالة

وبينما يتضاعف الإنفاق العسكري في بعض الدول العربية بنسب تبلغ المائتين في المائة، تتضاءل معدلات الإنتاج وتبلغ تقديرات البطالة في العالم العربي نسبا غير مسبوقة؛ إذ تقدر منظمة العمل الدولية أن بطالة الشباب سوف تستمر في

---

(١) تقرير التنمية العربية لعام ٢٠١٦، نقلا عن المعهد العالمي لبحوث السلام، استكهولم، SIPRI.

الارتفاع لتصل في الشرق الوسط الى ٢٩,١٪ (والى ٣٠,٧٪ في شمال افريقيا) بحلول عام ٢٠١٩؛ في حين أن معدل الذروة في مناطق العالم الأخرى لا يتجاوز ١٨٪[١]، وهذا لا يعنى بالطبع أن كل عاطل عن العمل سيتحول الى خانة الإرهاب، ولكنه يعني أن مناخا من الإحباط واليأس سيحيط بالشباب في العالم العربي، وأنه في مثل هذا المناخ تجد المنظمات الإرهابية من يصغي لدعايتها ويتجاوب مع أيديولوجيتها.

٤. تزايد النزعة القومية والعلمانية

على المستوى الفكري والثقافي تستهدف الحروب الدائرة في العالمين العربي والإسلامي ضرب المقومات الثقافية وهي الرأسمال الرمزي لشعوب المنطقة، وهو ما تؤكده بعض التقارير الصادرة عن بعض الدوائر الأمريكية التي تتحدث عن "**حرب الأفكار**"، الموجهة ضد الإسلام والعالم الإسلامي، والتي تعتبرها استمرارا للحرب الباردة[٢].

في استبيان أجري على عدد من الدول العربية (المتأثرة بالنزاع والإرهاب) للتعرف على أساس الهوية بصورة أعمق تبين أن من يعرفون أنفسهم بمصطلحات علمانية يفوق عدد الذين يعرفون أنفسهم بمصطلحات دينية، ولوحظ أن النزعة القومية العلمانية تزداد باطراد بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨- ٣٤، وذلك في كل من لبنان والعراق والسعودية ولباكستان وتركيا[٣].

---

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠١٦، ص ٦٨.

(٢) Angel Rabasa and others, Building moderate Muslim networks. RAND Corporation. CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY.p.36-39. http://www.rand.org/pubs/monographs/MG574.html

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦.

وقد يستفاد من هذا أن كثيرا من المواطنين في هذه المجتمعات صاروا يتماهون في مواقفهم السياسية مع الدولة القومية التي ترى في كثير من الأحيان أن محاربة الإرهاب تقتضي إقصاء المؤسسات الدينية، أو إبعاد المصادر التراثية من متناول الشباب. وهذا المنحى من التفكير يسهل تفسيره من قبل المتطرفين بأنه "محاربة للدين" ومحادة لله ولرسوله، وكفر بواح، وكلها أمور تستوجب في تقديرهم الجهاد.

٥. التمدد الإيراني وتغير العدو الاستراتيجي

لقد نحت الملك عبد الله، ملك الأردن، مصطلح "الهلال الشيعي" ليصف القوة العسكرية-السياسية الصاعدة التي وطدت أقدامها في الشريط الجغرافي الذي يمتد من لبنان إلى سوريا الى العراق. وقد صارت هناك قناعة لدى الكثيرين بأن إيران قد صارت بالفعل تسيطر على أربع عواصم عربية هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء. ثم تحولت هذه القناعات إلى "اصطفاف مذهبي مضاد" بقيادة المملكة السعودية.

غير أن هذا الاصطفاف المذهبي قد أضعف من ناحية فرص الاجماع العربي، حيث انقسمت الدول العربية إلى تلك التي تقف قريبا من "الهلال الشيعي" وحليفتيه إيران وروسيا (كالحالة المصرية مثلا)، والتي تعارضه، كالحالة السعودية ودول الخليج. أما من الناحية الأخرى فإن الاصطفاف المذهبي المشار إليه قد عمل أيضا على تهميش القضية الفلسطينية، سواء على مستوى الرأي العام العربي الشعبي، أو على مستوى الحكومات العربية، وصار العدو الاستراتيجي هو "الهلال الشيعي"، تماما كما هو في تصور "داعش" وكما هو في رغبة واستراتيجية الحكومة الإسرائيلية.

المحور الثاني

العوامل المغذية للحرمان في العالم العربي

الحرمان وانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية

الجذور السياسية للإرهاب في العالم العربي

الإعلام ودوره في صناعة الإرهاب في العالم العربي

الحرمان وانتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية

مقدمة:

في خضم معالجتهم للأسئلة التي تثيرها الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية تطرق الباحثون والأكاديميون إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأفكار، لكن ظهر جليا أن معظمها ينحو منحى معينا وهو إلصاق مشكلة الإرهاب بالتراث الديني الإسلامي، ويتطرف البعض أكثر من ذلك في رأيهم فيعلقون الأمر بالإسلام كديانة، وإن كان معظمهم لا يصرح علنا بقناعاته، كما أن الكثير من الحكومات أيضا تروج لكون الأفكار "الإسلامية" المتطرفة هي المسؤولة عن انتشار الظاهرة في المنطقة العربية بالخصوص.

تنطلق هذه الورقة البحثية من مسلمة مفادها أن الإرهاب كمنتج في المنطقة العربية لا تشكل الأفكار الدينية منه أكثر مما يشكل الغلاف من أي منتج أخر، ولذا هي تبحث عن المصادر الحقيقة لانتشار الظاهرة في المنطقة بعيدا عن السبب الديني، ومن ثم تسعى إلى البحث عن الأسباب العميقة للظاهرة، وطرح مشكلة الحرمان كمصدر للإرهاب. ومن خلال هذه الفرضية، تسعى الورقة إلى فهم وتفسير الكيفيات التي يساهم عبرها الحرمان في خلق البيئة الملائمة لانتشار الإرهاب في المنطقة العربية، وبالتالي تستهدف تفكيك المنظومة التي تنتج الإرهاب وليس الإرهاب الذي يمكن اعتباره "منتجا نهائيا". وهذه الفرضية تتأسس على فرضية أخرى ملازمة لها، وهي أن اعتبار الحرمان المحرك الأساسي للإرهاب معناه أن الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستعمار في هذه المنطقة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن زيادة أو خفض مستوى وحجم الإرهاب في داخلها وفي محيطها، إذ غالبا ما يكون انتشاره نتيجة للسياسة العامة التي ينتهجها

النظام الحاكم، والتي قد تقلل من حالة الحرمان بين أفراد وجماعات الوطن الواحد أو تزيد منه.

١. مفهوم الحرمان

يقصد بمصطلح الحرمان (Deprivation) الذي يعتبر مصطلحا محوريا في هذه الدراسة **شعور ووعي الأفراد بالتناقض بين القيم وظروف الحياة التي يطمحون إليها ويعتقدون أن لهم الحق فيها، والفرص التي يحصلون عليها والظروف التي يعيشونها حقا.** وكلما زاد هذا التناقض بين توقعاتهم وبين الواقع المعيش زاد معه شعورهم بالحرمان. ولا تتعلق القيم هنا بالأوضاع والأشياء الاقتصادية فقط، بل تتعداها إلى الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي[١]. وهذا الحرمان الذي يعاني منه المواطن قد يكون دافعا للتمرد، ويكون أكثر خطورة عندما تشعر وتعي جماعات واسعة داخل المجتمع بأنها تعيش حالة حرمان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو كلها معا.

ويمكن الاعتماد في قياس درجة الحرمان على "مؤشر التقدم الاجتماعي- Social Progress Index"[٢] الذي أبدعه الأكاديمي الشهير "أمارتيا صن Amartya Sen، وهو يتضمن مؤشرات تشمل كافة حاجيات الإنسان، وكل القيم التي يعتبرها ضرورية، ويتوقع الوصول إليها، ويدمج بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ويتضمن ثلاثة مجالات كبرى

---

(١) تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البش؟** ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص.٦٧- ٦٨.

(٢) Susan Jacobs, **Developing a Regional Social Progress Index**, Institute for Governance and Policy Studies, February 2015, p. 06. (http://igps.victoria.ac.nz/Final%20RSPI%20Report.pdf)

تحتوي كل منها متغيرات مختلفة تنطوي على ما بين ثلاثة إلى خمسة عناصر وهي كالآتي:

الحاجيات الإنسانية الأساسية، وتتضمن من التغذية والرعاية الطبية الأساسية، المياه والصرف الصحي، والمسكن، والأمان الشخصي، أي الحقوق المبدئية التي يجب أن تتحقق لكل البشر، والتي من المفروض أن يكون الوصول إليها من أسمى وأولى الأولويات التي تسهر عليها الحكومة.

أسس العيش الكريم، ويتضمن الوصول إلى أساسيات المعرفة، والوصول إلى المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية الجيدة، ونظام بيئي مستديم، وينطوي تحت هذا المجال كل الظروف التي تحقق الرفاه المادي والروحي للفرد على المستوى الشخصي والجماعي.

الفرص، وتنطوي على الحقوق الفردية، والحرية الشخصية وحرية الاختيار، والتسامح وحرية التجمع، والولوج إلى تعليم متطور، وكل ما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية للمواطن المعاصر[1]. ويترتب على **إدراك** الفرد أو الجماعة أنها تعيش حالة حرمان ثلاثة أنماط من الاستجابات على الأكثر، يتم اختيار أحدها تبعا لما تحتمه البيئة المحيطة:

- مواجهة هذا الحرمان بالعنف والعدوان من طرف المحروم، ويتضاعف العنف بحسب درجة الحرمان ومراتها التي تعرض لها الفرد أو الجماعة.
- بقاء الرغبة في العنف والرد على الحرمان، لكن الخوف من القمع أو العقاب يمنع المحروم من تنفيذ هذا العدوان، وبزوال الرادع ينفذ المحروم

---

(1) Scott Stern, Amy Wares and Tamar Hellman, **Social Progress Index 2016 Methodological Report** (Washington D.C.: Social Progress Imperative, 2016), p. 10.

العدوان أو يتم التعويض عن ذلك بممارسة العدوان ضد من يمكن مواجهته في أرض الواقع، ممن يوازيه في القوة أو يكون أقل منه.

- الاستسلام لحالة الحرمان وفقدان الأمل في مواجهة العقبات التي تعترضه[1].

والسلوكيات الثلاثة ترتب نتائج سلبية على المجتمع والدولة إذ يكون مواطنو البلد إما ممارسين للعنف أو جاهزين لذلك، وهنا قد يتفجر العنف في أي وقت وفي أي مكان، أو مستسلمين للوضع القائم الساخطين عليه داخليا، ومن ثم يكونون أكثر ميلا لترك البلد والهجرة منه. وإذا صاحب حالة الحرمان بأوجهه المختلفة ضعف في مؤسسات الدولة، وخاصة هشاشة لدى مؤسسات الإكراه فيها، يصبح العنف ومنه الإرهاب كوسيلة للتواصل الخيار المفضل لمن يعيش حالة الحرمان.

٢. الحرمان والإرهاب

استنادا إلى العلاقة الوطيدة والطردية بين العنف والإرهاب، يمكن الإشارة إلى حالات الحرمان الآتية:

أ. **الاستبداد السياسي والإرهاب:** ينظر إلى النظام السياسي على أنه حجر الأساس في نمو الظاهرة الإرهابية وانتشارها أو العكس، بحكم أنه المسؤول عن كامل السياسيات العامة التي تحكم المجتمع. لذا، فكل فشل سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي يتحمله النظام السياسي بصفة عامة، والحكومة بصفة خاصة، وبعبارة أخرى نظام الحكم هو المسؤول عن خلق الحرمان أو الحد منه. ويكون

---

(١) أحمد أوزي، **سيكولوجية العنف عنف المؤسسة ومأسسة العنف**؛ الدار البيضاء: منشورات مجلة علوم التربية، عدد ٣٦، ص ٩٠.

انتشار الإرهاب في الغالب مرافقا أو مسبوقا بحملات تضييق وإكراه من النظم الحاكمة المستبدة، كما أن الآليات المتبعة في محاربة الإرهاب نفسها تكون سببا في زيادة الإرهاب، بما تخلقه من غبن وقهر في نفوس المواطنين الذين تنتهك حقوقهم بدون وجه حق. ويعتبر العراق ومصر وسوريا وكثير من البلدان العربية الأخرى مثالا واضحا على هذه الحالة. حيث كلمة مؤسسات القهر (الجيش والشرطة) هي العليا. وعلى سبيل المثال كان ولا يزال استخدام التعذيب عنصرا رئيسا في استراتيجية الحكومة المصرية لمكافحة الإرهاب، وهو ممارسة محمية بواسطة مدفعية من القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ؛ ولذلك أصبحت سياسة منهجية للدولة[1].

ب. الفقر والبطالة والإرهاب: يعاني الكثير من الشبان من بطالة مزمنة، وهم يعرفون أنهم لن يخرجوا منها بواسطة حلول عادية، ويعيشون حالة من الفقر يعجزون معها عن تلبية حاجاتهم الضاغطة، بما فيها الحاجات الغريزية كبناء الأسرة، وهو ما يؤثر سلبا على استقرارهم الاجتماعي وتوازنهم النفسي.

ت. التعليم والإرهاب: إن الفشل في تنمية أفراد المجتمع عبر التعليم القوي والجيد يجعل الدولة تفشل في بناء مواطن ينسجم مع الحياة المعاصرة، ويفقد الفرصة في بناء حياة كريمة، وبالتالي يكون أكثر ميلا إلى الانعزال والرغبة في عيش حياة أخرى بما يتناسب وقدراته الثقافية، وهنا يصبح خطرا على نفسه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه.

ث. الفساد والإرهاب: هناك علاقة واضحة وأساسية بين انتشار الفساد في مجتمع معين وبين إمكانية تقويض السلم المجتمعي داخله، إذ في الغالب ما تكون

---

(١) الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، **مصر مكافحة الإرهاب في إطار حالة طوارئ لا تنتهي**، رقم ٥٣٤، يناير ٢٠١٠، ص ١٣.

الاستجابة إلى زيادة انتشار الفساد داخل البلد عبر الانخراط في العنف المسلح كردة فعل. ومعلوم أن الفساد لا يمس النخبة الحاكمة العليا فقط، بل يمس أيضا جهازين مهمين في الدولة هما الأمن والمنظومة القضائية، مما يحرم المواطن من عيش حالة الأمان في بلده، ويجعله يشعر بعدم الإنصاف أمام المحاكم لحماية حقوقه سواء من تعدي بعض المواطنين من أمثاله من لهم القدرة على دفع الرشاوي أو من تعدي الحكومة نفسها على حقه[1]. وعندما يصبح الوصول إلى العدالة غير ممكن، يتم الاستجابة للضغوط التي تدفع بالفرد إلى اختيار آخر الحلول وأصعبها ألا وهو العنف والإرهاب.

٣. استفحال الإرهاب في المنطقة العربية

كان الإرهاب في العالم العربي وما زال نتيجة حتمية لحالات الحرمان الشديد الذي تعاني منه شعوب المنطقة وخاصة شبابها الذي يشكل الأغلبية الساحقة من السكان. وعلى العكس مما يتم الترويج له رسميا، تعتبر الأفكار المتطرفة المنتشرة في المنطقة أو الموجودة في التراث الإسلامي فقط عاملا مساعدا من حيث إنها تبرر ميل المواطنين إلى الانخراط في ممارسة العنف والإرهاب. إن الحرمان الذي جاء نتيجة لفشل الدولة الوطنية في تحقيق **التنمية الإنسانية** من جهة، **والتاريخ السياسي المضطرب** لهذه البلدان من جهة أخرى، هما المحددان القاطعان في توجيه الشباب إلى العنف. في دراسة عن سبب انضمام الشباب إلى داعش، يؤكد الباحث عمر تاشبينار "Ömer Taşpınar" أنه لا يمكن فهم هذا دون فهم حالة الحرمان النسبي، وخاصة في الحالة التونسية، التي أنتجت ما يسمى "بالناجحين المحبطين" إذ تملك تونس نظاما تعليميا جيدا وطبقة وسطى مهمة، لكن يصطدم هؤلاء

(١) Institute for Economics & Peace, **Peace and Corruption 2015** Lowering corruption a transformative Factor for Peace. 2015. p. 20.

بواقع مرير يسد عليهم الآفاق، ويضعهم تحت رحمة الفساد والبيروقراطية القاتلة التي تمارس عليهم الإذلال يوميا. إن درجة وعي المحروم التونسي وفهمه لحالته تزيد من شدة غضبه وعدوانيته، ويضاف إليها أنه مسلم انحدر من حضارة عظيمة تفوقت في وقت ما على الجميع بإنجازاتها الكبرى، وتعيش الآن حالة مأساوية ليس لديها ما تباهي به الأمم رغم قوتها الكامنة، وبالتالي هذه الحضارة أيضا من "الناجحين المحبطين"؛ لذلك يعيش هذا المسلم حالة إحباط مزدوج على المستوى الشخصي والحضاري(١).

تعتبر الأفكار الدينية والتراث الإسلامي مجرد غطاء اتخذته كثير من المجموعات الإرهابية، إذ السبب الحقيقي لاستفحال ظاهرة الإرهاب كامن في الوضع السيء القائم على أرض الواقع، وأما الجانب الديني فلا يشكل وزنا ذا قيمة كبيرة، وحتى وإن كان له وزن معين فهو ناتج عن حرمان النظم السياسية العربية شعوبها من الحق في مزاولة حياتهم الدينية، وخلل في منظومة التعليم. وفي هذا الاتجاه يرى الباحث العراقي "علي الكليدار" أن هناك في العراق من يمارسون القتل لأسباب دينية؛ لكنهم في الحقيقة لا يصومون ولا يصلون، أي لا يطبقون الدين على المستوى الشخصي فكيف لهم أن يدّعوا أنهم يحاربون من أجله؟!(٢).

وبالرجوع إلى مؤشر التقدم الاجتماعي يخبرنا -هذا الأخير- بأن كثيرا من البلدان العربية تعيش أوضاعا متقدمة من الحرمان، ومنها من لا يوفر الحاجيات

---

(١) Ömer Taşpınar, **You Can't Understand Why People Join ISIS Without Understanding Relative Deprivation**. (published Dec 28, 2015) (http://www.huffingtonpost.com/amer-tapaenar-/isis-relative-deprivation_b_6912460.html?) **Updated** ٢٠١٥/٢٥/٠٣ ١٢:٢٥ pm

(٢) أحمد الشوبكي، **الفقر والجهل أساس الإرهاب**، القدس العربي، السنة 19، العدد 5766، الجمعة 14 ، كانون الأول، ديسمبر، 5 ذو الحجة، 1428 هـ، ص ٤.

الأساسية، ومنها من فشل في ضمان العيش الكريم لمواطنيها، وأغلبها تنعدم فيها الفرص لتحقيق مستقبل أفضل، أي لا توفر البنية التحتية المادية والمعنوية التي تسمح للمواطنين بالحلم بغد أفضل. وهذا كله يزرع اليأس في نفوس قطاعات واسعة من المواطنين خاصة وأن أغلب المجتمع هو ما بين ١٥ و٤٥ سنة.

في دراسة قامت بها شبكة "الأفروبارومتر-Afrobarometer"[١] حول أهم الأسباب التي تدفع الشبان في شمال أفريقيا للانضمام إلى تنظيم "داعش"، والتي تمت في بحر سنة ٢٠١٥، وشملت خمس دول من شمال أفريقيا هي: الجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان وتونس، وبعينة مكونة من حوالي ٥٩٩٨ شخصا، توصلت الدراسة إلى أن أغلب الشبان يلتحقون بالتنظيم الإرهابي لأسباب عندها علاقة مباشرة بالحرمان حيث ظهر الفقر كأول سبب يدفع الشباب إلى أحضان الإرهاب بنسبة ٢٥٪، أي حوالي ربع من ينضمون إلى الإرهاب تدفعهم ظروف الفقر التي يعيشونها، في حين احتلت البطالة ونقص التعليم على التوالي نسبة 15٪ و10٪، أي أن ربعا آخر من المنضمين إلى داعش تدفعهم حالة الحرمان من العمل والتعليم إلى الإرهاب، وبالتالي ضياع فرص الحاضر والمستقبل بالنسبة للشبان الصغار. إن أكثر من نصف من انضموا إلى هذا التنظيم الإرهابي كان دافعهم الاستجابة لحالة الحرمان التي يعيشونها وليس تأثرا بأفكار متطرفة دينية أو سياسية اقتنعوا بها فجأة. ومهما قيل إن هذه الجماعات ذات إيدلوجية دينية، فإن ذلك يجب أن يكون محل نظر، إذ الدوافع الدينية لدى المقاتلين قليلة جدا مهما تم صبغ الجماعة أو التنظيم بصبغة دينية.

---

(١) الأفروبارومتر شبكة إفريقية لمشروع بحث وتحري تهتم بقضايا المواطنة والديمقراطية والحكم والاقتصاد والمجتمع المدني إلى جانب قضايا أخرى.
www.afrobarometer.org

٤. الحد من الحرمان كاستراتيجية لمواجهة الإرهاب

يتطلب الحد من ظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية الالتفات إلى المحددات الأساسية المتسببة في تفشي الظاهرة. إن الاستبداد السياسي، وغياب العدالة، وانهيار التنمية الاقتصادية، وتفشي البطالة، والقهر الثقافي لبعض الفئات، ومحاولة صياغة قالب يتصرف ضمنه الأفراد، هو في الحقيقة ما يدفع الناس للعنف والإرهاب بصفة خاصة. ومن يضيق به الأفق، ولا يجد كيف يلبي حاجاته الإنسانية الأساسية، لا يمكن لومه على اتباع أسلوب عنيف في تحقيق مبتغاه، وهي النتيجة التي أقرها غازي بن عبد الرحمن القصيبي في مقدمته لترجمة كتاب المؤمن الصادق لإيريك هوفر، والذي خلص بعد بحث طويل إلى أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بزوال الإحباط الناتج عن الحرمان، وبزواله يزول التطرف، ومعه ينتهي الإرهاب، وهو الأسلوب الوحيد الناجع لهذه المشكلة التي تقض مضجع العالم[١].

إن ثمة دلائل كثيرة تقوم شاهدا على أن المقاربة الأمثل للحد من ظاهرة الإرهاب هي المقاربة التي تنظر إلى البيئة الحاضنة للظاهرة، إذ إن القضاء على إرهابي واحد أو أكثر يبقى بدون فائدة ما دمنا لم نقض على البيئة التي تسمح بولادته. إن موت إرهابي واحد قد يرتب أسبابا أخرى لمواصلة العنف بدل من أن يكون وسيلة لبلوغ السلم العام وتحقيق الأمن. لذلك، ليس ثمة شك بأنه "من دون تنمية وتوزيع عادل للثروة، ومن دون تأمين لحقوق الفئات الأقل دخلا ولحقوق المرمي بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج، لن يكون في وسع الأمن أن يحفظ أمنا. قد ينشر الرعب وينتقي ضحايا يحولهم إلى مجسم تمثيلي لما سيلحق

---

(١) إيريك هوفر، **المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية**، ترجمة غازي بن عبد الرحمن القصيبي (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، ٢٠١٠)، ص ١٤.

الجميع، لكنه –قطعا–لن يستأصل مشاعر الحنق ورغبات الانتقام للنفس من الحرمان، ولن يمنع كثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب، بل هو قد يضيف سببا جديدا إلى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون إلى العنف لتسويغ العنف وشرعنته"[1]. ومن جهته، يطرح "معهد الاقتصاد والسلم – The Institute for Economics and Peace" مجموعة من المقومات التي يجب أن تتوفر في بلد ما من أجل تحقيق السلم والأمن، أي التخلص من كل ظواهر العنف وخاصة الإرهاب، وهذه المحددات كلها تدور حول كيفيات زيادة فعالية الحكومة، وبالتالي التقليل من شعور المواطنين بالحرمان، وإيصالهم إلى حالة الرضا التي هي النقيض لحالة الحرمان، بحيث يصبح سعيه لممارسة العنف غير مبرر حتى وإن وجدت الأفكار والأشخاص الذين يسعون إلى جره لذلك، لأن هؤلاء لن يجدوا المواطن الذي يقبل أو الذي يتم استغلاله في هذه الأعمال.

إن أغلب الاستراتيجيات التي تحاول مكافحة الإرهاب تركز كما أشرنا على حجم انتشار الأفكار المتطرفة وعلى المعالجة الاقتصادية فقط، أي محاولة الحد من الحرمان الاقتصادي، بدون الانتباه إلى وجوب الحد من الحرمان السياسي والاجتماعي للمواطنين. إن هذه الاستراتيجيات تبقى فاشلة أو مصيرها الفشل في المستقبل، وبدون إشراك المواطن في صنع القرار السياسي والاجتماعي تبقى إمكانية انخراطه في عمل متطرف وعنيف واردة، حيث يبقى العنف وسيلة مثلى للتغيير عند من يحرم من الوسائل السلمية والقانونية للتغيير، واذا لم ينفجر الوضع في الحال، فإنه مرشح للانفجار في المستقبل، وبالتالي نكون أمام حالة من السلم الخادع.

---

(١) بلقزيز، **مرجع سابق**، ص ٩٧– ٩٨.

إن العنف ومنه الإرهاب الذي تعرفه المنطقة العربية ككل هو عنف سياسي بامتياز، أي جذوره سياسية وغاياته الحقيقية سياسية، وهو يستعمل الخطاب الديني فقط كوسيلة للتعبئة لما لهذه الوسيلة من قدرة على جلب الأنصار والعتاد. لكن هذا الاستعمال لا يجب أن يخدعنا ويحول أنظارنا إلى البعد الديني فقط للظاهرة الإرهابية، فهذا البعد وإن كان موجودا، فإن تأثيره ضئيل جدا، ولا يعدو أن يكون كما قلنا غطاء تتدثر به هذه المجموعات، ولذا فإن الحرمان متعدد الجوانب الذي تعاني منه المنطقة العربية هو من يخلق العنف والإرهاب بصفة خاصة، وهذا حتى ولو كان سكان المنطقة غير مسلمين أو ملحدين.

إن نقيض حالة الحرمان هو حالة الرضا؛ لذا على الدولة الوطنية في المنطقة العربية أن تبذل قصارى جهدها؛ لكي تصل بالمواطن إلى حالة الرضا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كفرد وكمجموعة، وحينها يمكن التعامل مع الإرهاب مثلما نتعامل مع أي جريمة عادية يعاقب مرتكبها من طرف الدولة والمجتمع، ويعتبر مجرد منحرف لا يمكنه أن يبرر فعله تحت أي ظرف.

الجذور السياسية للإرهاب في العالم العربي

تقديم:

تشهد الساحة السياسية الإسلامية والعربية الراهنة توترات سياسية متلاحقة نتيجة الصراع المحتدم بين أجهزة الدولة الحاكمة وبين بعض القوى المجتمعية التحررية بتوجهاتها الوطنية والإسلامية التي تشكك في شرعية الدولة الوطنية الحديثة. ومن جهتها، ساهمت القوى السياسية الحاكمة في تعقيد المشهد السياسي على الصعيدين العربي والإسلامي باعتمادها مقاربات أمنية متشددة، ناهيك عن سياسة الأمر الواقع، بكل ما تعنيه من إكراهات سياسية وأمنية، وهو ما كان ولا يزال يدفع في اتجاه التأزيم والتصعيد، واستدعاء ردود فعل تعادلها من حيث درجة التشدد والرفض والإقصاء.

وفي إطار نظرية الحرمان التي سبق الحديث عنها في البحث الأول من هذه الدراسة، سنعمل على اختبار فرضية الحرمان السياسي وتداعياته الاجتماعية والدينية في علاقته بظاهرة الإرهاب في العالم العربي، ومدى وجود مؤشرات دالة يمكن استخلاصها من خطابات التنظيمات الجهادية، والتي يمكن اعتبارها شاهدا على صحة هذه الفرضية. وبالعودة إلى تحليل بعض المضامين الفكرية التي بنت عليها هذه التنظيمات أطروحتها الجهادية، نجدها ناطقة بقوة، بل وتحيل بشكل مباشر ودونما حاجة إلى تأويل على دور عامل الحرمان في تأسيس خياراتها التي يمكن اعتبارها استجابة شرطية لهذا العامل. لذلك، ما سنقوم به في هذا البحث لا يتجاوز في الواقع رصد ردود الفعل التي عكستها الأدبيات التي

صدرت عن الحركات الجهادية[1]، والتي لا تعدم حججا لإدانة الدولة الحديثة. **فتاريخ تشكل هذه الدولة، وآليات الإكراه التي تمارسها في تداول السلطة، وسيادتها المنقوصة، وقطيعتها مع الثوابت الدينية المتوارثة تاريخيا**، كل ذلك وغيره الكثير من المؤشرات التي سنعتمدها كمؤشرات دالة على الحرمان السياسي وتداعياته، تشكل في وعي الحركات الجهادية مبررات قاطعة لإدانة الدولة الحديثة وتجريدها من شرعيتها.

إن هذا العرض الموجز والمركز لهذه العلاقة الطردية بين الحرمان السياسي وما يستدعيه من ردود فعل مساوية له من حيث القوة والعنف، يكشف النقاب عن وجود خلاف جوهري بين مشروعين متناقضين لا يقبلان التعايش السلمي، حيث دأبت الدولة الوطنية الحديثة بخياراتها العلمانية على حرمان الشعوب العربية ومصادرة حقها في بناء دولتها الإصلاحية التي كافحت وضحت من أجلها على امتداد الحقبة الاستعارية. واستنادا إلى هذه العلاقة المتعاكسة، يتولد الصراع عبر الزمن ضمن خط تصاعدي بين الطبقة الحاكمة، المتهمة دوما بالتآمر على ضرب القوى التحررية بدعوى مكافحة "الإرهاب"، و"التطرف الديني"، ومحاربة "الأصولية"، وحماية الإسلام من "التوظيف السياسي"، وبين القوى المجتمعية التي تقدم نفسها باسم النخبة المجاهدة في سبيل استعادة كرامة الأمة،

---

(١) تعرف الحركات الجهادية نفسها بأنها "تلك التجمعات والتنظيمات التي قامت من أجل إسقاط الأنظمة الطاغوتية الكافرة في بلاد الردة، وإحياء الحكومة الإسلامية التي تقوم على تجميع الأمة تحت راية الخلافة الإسلامية...، وهي تقدم نفسها باعتبارها حركة شمولية منبثقة من مفهوم التوحيد الصحيح، وتملك الرؤية المستقبلية لعالم يسوده الإسلام بشمول عطائه، الظاهري والباطني، وباستغراق أحكامه الكبيرة والعامة". يراجع بهذا الخصوص: عمر بن محمود أبو قتادة الفلسطيني، الجهاد والاجتهاد، تأملات في المنهج، دار البيارق، الأردن، ط١، ١٩٩٩، ص٦٧.

والمعبرة عن ضميرها، والحامية لقيمها وثوابتها. وبناء على هذا التمايز والمفاصلة الكاملة، تضيق الخيارات المتاحة لإدارة الصراع، ليبقى العنف السبيل الوحيد للحسم، ومن ثم يتم الانزلاق نحو العنف المسلح، سواء في شكله النظامي الذي تمارسه الدولة بذريعة مكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن، أو في شكل رد الفعل الشعبي الذي تمارسه التنظيمات الجهادية باسم استعادة الشرعية.

١. المشروع السياسي للدولة الوطنية الحديثة

يعتبر المشروع السياسي للدولة الوطنية الحديثة أحد المؤشرات الدالة بقوة على تأكيد صحة فرضية الحرمان السياسي في تبرير العنف المسلح الموجه ضد الدولة. في هذا السياق، تشير كثير من الدراسات في حقل العلوم السياسية إلى أن الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي مدينة في نشأتها للتسويات التاريخية والاتفاقيات الدولية التي نظمت اقتسام مراكز النفوذ الاستعماري. إن ميلاد الدولة القطرية كما يقول مشيل شيحة كانت جزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى[١]، وهذه حقيقة يؤكدها بيرتران بادي الذي كرس العديد من دراساته السياسية لتشخيص الواقع السياسي لما يسميه بالدولة المستوردة، وهو عنوان لأحد كتبه المهمة الصادرة في هذا المجال، والذي ذهب فيه إلى أن الولادة الاستعمارية للدولة الحديثة أفرزت كيانات سياسية مستحدثة تحاكي في أجهزتها ومؤسساتها ونظمها الدستورية والتشريعية والإدارية والسياسية شكل النموذج الغربي للدولة[٢]. أما فيما يتعلق بالمشروع السياسي لهذه الدولة، فيرى برهان غليون أن البرنامج السياسي للدولة الإصلاحية التي كان يحلم بها قادة الإصلاح الديني قد ماتت في الوطن العربي قبل أن ترى النور، لتولد

---

(١) مشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد٢٢، عدد١، ٢٠٠٦، ص٥.

(٢) Bertrand badi. L'Etat importé, ed. Fayard, 1992, P 111.

على حسابها الدولة التحديثية الاستعمارية الخادمة لمصالح القوى الاستعمارية الحامية والوصية[1].

وما نلاحظه بقوة، أن هذه الخلفية التاريخية لتشكل الدولة الوطنية الحديثة، وبالشكل الذي شخصته تلك العينة المحدودة جدا من الدراسات السياسية المهتمة، لم تغب عن وعي التنظيمات الجهادية، وكانت العامل الأبرز في تشكيل مواقفها المناهضة لها، والتي لا يمكن فهمها خارج منطق رد الفعل، وقانون التحدي والاستجابة. في هذا السياق، يضعنا أبو جندل الأزدي، وهو أحد قادة السلفية الجهادية، أمام جملة من المؤشرات الدالة، وهي تقبع في صلب الإشكالية التي أثارتها الدراسات السياسية المشار إليها، والتي لا تستند إلى أية خلفية دينية على الإطلاق. أولى هذه التهم –كما يقول أبو جندل– إن المستعمر الصليبي لم يخرج من بلاد المسلمين إلا بعد أن أوجد الحكام والأنظمة التي يرضى عنها وتحقق له مصالحه وأهدافه في المنطقة، كما أن رضى الدول الغربية على أي حاكم مشروط بأن يتعهد بالوقوف بحزم وقوة ضد أي عمل إسلامي راشد يستهدف استئناف حياة إسلامية على المستوى القطر أو الأمة، وبأن يضمن مصالحهم الاستعمارية في المنطقة، ويعمل على حمايتها وحراستها[2]. وفي السياق نفسه، يؤكد آخرون من نفس الفصيل أن حكومات الدول القطرية ما هي إلا كيانات وكيلة عن القوى الاستعمارية التي أوجدتها وأوصلتها إلى سدة الحكم[3]. والملاحظ على هذه الردود، أنها من حيث مضمونها الفكري، تثير اعتبارات سياسية محضة، أي

---

(١) نفسه، ص ١٤٦.

(٢) الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، أبو جندل الأزدي، منبر التوحيد والجهاد، ط٢، ١٤٢٤هـ، ص ١٠- ١١، ينظر الرابط: http://www.tawhed.ws

(٣) النبع الفياض في تأييد الجهاد في الرياض، تأليف جماعي، جمع: صالح بن سعد الحسن، كتاب إليكتروني، منشورات موقع صوت الجهاد في جزيرة العرب، ص٥٧، على موقع: http://www.freewebs.com/abuomar/page/books.html

إن العامل الذي استفز التنظيمات الجهادية هو عامل سياسي بامتياز، ولا يمت إلى العامل الديني بصلة، والمتغير الوحيد الذي يميزها عن غيرها من التحليلات الواردة في سياق العلوم السياسية، هو استخدام عنصر الدين في استنفار أفرادها وتعبئتهم ضد الدولة التي تعتبرها دولة مارقة.

٢. السيادة المنقوصة والارتهان للخارج

هذا المؤشر ينطبق عليه التحليل السابق إلى حد كبير. ذلك أن كثيراً من الدراسات المعاصرة المتخصصة في العلوم السياسية تشير إلى أن تجارب زهاء خمسين سنة من "الاستقلال" أثبتت أن الدولة القطرية التي رهنت سيادتها بيد مصالح القوى الدولية الكبرى يعد انقلابا على المشروع الاستقلالي لشعوبها، وأثبت عجزها عن حماية استقلالها الوطني[١]. وفي السياق نفسه، تؤكد دراسات أخرى أن الدولة الحديثة ظلت محكومة بمنطق التبعية من جهة، ومنطق الزبونية من جهة ثانية. وهذا الوضع الإلحاقي للدولة الحديثة، يفقد مفهوم السيادة الوطنية مصداقيته كحقيقة ماثلة في واقع التوازنات الدولية، ويتحول في وعي النخب الفكرية العربية إلى مجرد "خدعة" يكرس التقسيم المجحف للعالم، كما يكرس استراتيجية السيطرة العالمية، وهو ما يبرر نعته بالسيادة المنقوصة التي بموجبها تضع الدولة الحديثة نفسها تحت وصاية القوى المتنفذة عالميا[٢].

وعلى المستوى الاستراتيجي وتحديد الخيارات الكبرى، وبالنظر إلى وضعها الدولي الإلحاقي التبعي، تنظر القوى التحررية، الوطنية منها والإسلامية، إلى

---

(١) إشكالية الدولة القطرية العرية المعاصرة، ص١٨. ويراجع أيضا خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٢) المحنة العربية، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

الدولة الحديثة باعتبارها دولة وكيلة توظف كافة أجهزتها في تأمين مصالح القوى الدولية المتحكمة في خارطة الصراعات السياسية والاقتصادية العالمية، وهذا ما يفسر حدة المواجهة بين القوى التحررية وأجهزة السلطة التي ترى الدراسات السياسية، وتوافقها الأطروحة الجهادية، أنها كثيراً ما انتصرت للمصالح الدولية ضدّا على مصالحها الوطنية والإقليمية والقومية والدينية. في هذا السياق تحديدا، يُحمّل بيرتران بادي الدولة الحديثة مسؤوليتها عن الشرخ السياسي الحاصل بينها وبين مجتمعاتها، فأمام الإكراهات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها دول الأطراف، تجد النخب السياسية المتحكمة في هذه الدول نفسها مدفوعة إلى المراهنة على رعاية حكام الشمال وما يوفرونه لها من حماية ضد مجتمعاتها المحلية. وهذا التوجه المتزايد نحو الخارج، بموازاة مع الزبونية المدعومة، تنتهي بالضرورة إلى تعميق الشرخ الذي يفصل هذه النخب عن فضاءاتها الاجتماعية الداخلية، ومن تم تقليص إمكانات التواصل المؤسساتي بين الحكام والمحكومين(١).

والحقيقة أن التشخيص الصادر عن تحليل الجهاديين لمسألة التبعية، وتأثيرها على سيادة الدولة، لا يختلف في شيء عما سلف، حيث تشير كتابات هؤلاء إلى اندماج الدولة الوطنية الحديثة في العمق الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى. والمتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته يتعلق باللغة المستخدمة حيث تطغى النبرة الدينية في الحديث، وهو أمر له دلالته القصوى في توظيف الدين في هذا الصراع الذي هو صراع سياسي بامتياز. ففي رسالة موجهة إلى "المجاهدين في جزيرة العرب"، نقرأ إدانة صريحة لهذه السيادة المنقوصة: إن "الأنظمة الطاغية الحاكمة في البلاد العربية يهمها من شؤون الحكم أمران لا ثالث لهما: أولهما، الحفاظ على سلامة عرش الطاغوت الحاكم، وثانيهما حماية مكاسب ومصالح ونفوذ وسياسة

(١) L'Etat importé, P :36.

دول الاستكبار الصليبي، وعلى رأسها الطاغوت الأكبر أمريكا في بلاد المسلمين، وبخاصة منها البلاد العربية"[1]. والذي يعنينا من هذا النص، شقه الثاني الذي يتهم الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية بالعمالة للدول الكبرى المتحكمة في مصيرها. وعلى هذا الأساس، تصف الأدبيات الجهادية هذه الأنظمة بـ "الوكلاء" وهم النخبة التي يعمل الاستعمار من خلالها على ضمان استمرارية مصالحه في بلاد المسلمين[2]. وهذا الاتهام يستند إلى جملة من المبررات قد يطول تتبع تفاصيلها، ومع تشعبها يمكن الجزم بأن الخذلان العربي للقضية الفلسطينية، وتوقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني والاعتراف به، وإقامة علاقات دبلوماسية معه، شكل في وعي الجهاديين العلامة الأكثر دلالة على انتقاص السيادة العربية والإسلامية[3]. بل إن القوى الجهادية تدفع بهذا التحليل إلى أقصى مداه عندما تتهم صراحة الدولة الوطنية الحديثة بخذلانها للقوى التحررية الممانعة، ووقوفها إلى جانب أمريكا، وتنسيقها معها في خططها الأمنية والاستخباراتية لضرب المجاهدين في أفغانستان وغيرها، وتعطيلها لفريضة الجهاد وملاحقة المجاهدين ومنعهم من أداء واجبهم في الدفاع عن مقدسات الأمة[4].

---

(١) نصائح للمجاهدين في جزيرة العرب، مجلة الفتح، العدد٢، ذو الحجة ١٤٢٥، ص٢٩.

(٢) وثيقة "هكذا نرى الجهاد ونريده" بقلم حازم المدني، لا توجد بيانات النشر. تراجع الوثيقة على هذا الرابط:
http://www.freewebs.com/abuomar/page/books.html

(٣) رسالة في تبرئة أمة القلم والسيف من منقصة تهمة الخور والضعف، مرجع سابق.

(٤) ينظر هذه الاعتبارات وغيرها الكثير في: أيمن الظواهري، رسالة في تبرئة أمة القلم والسيف من منقصة تهمة الخور والضعف، منشورات السحاب للإنتاج الإعلامي، ص١٨- ٢٠. ينظر الرسالة على هذا الرابط: http://archive.org/details/el-tabre2ah

٣. الدولة التسلطية وأزمة الشرعية

يندرج النهج التسلطي الذي سلكته الدولة الوطنية الحديثة في صلب فرضية الحرمان، بل ويمكن اعتبار هذا العامل أعلى المؤشرات وضوحا ودلالة على مسؤولية الحرمان السياسي عن حالة العنف المزمن التي تشهدها المنطقة العربية. وتأتي مصداقية هذا العنصر من واقع اعتباره عنصرا مشتركا بين كافة القوى التحررية المناهضة لتسلط الدولة في الوطن العربي، بغض النظر عن التوجهات الإيديولوجية التي تبنتها تلك القوى، والتي شهدت انزياحات كبرى تأرجحت بين الأيديولوجيات اليسارية الثورية واليمينية اللبيرالية، وبين الاتجاهات العلمانية والدينية. سياسيا، انتهجت الدولة الحديثة ولا تزال مبدأ الإكراه وفرض سياسة الأمر الواقع، وهو ما أفرز واقعا سياسيا يشذ عن الممارسة السياسية السوية بكل المعايير النظرية والمبدئية. هذا الواقع السياسي المنحط يشكل مجالا للوعي المشترك بين الباحثين المصنفين أكاديميا في دائرة العلوم السياسية، وبين الكتاب الإسلاميين، وعلى رأسهم رموز السلفية الجهادية. من وجهة نظر العلوم السياسية، يرصد برهان غليون العديد من الظواهر السلبية التي تكرس واقع الاستبداد، كانعدام آليات التداول على السلطة، واحتكار مراكز القيادة من قبل نخب تفتقر إلى الأخلاق والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وانتهاك حقوق الإنسان، وفرض الرقابة على الأفراد، وهيمنة السلطة الشخصية، والخلط الفاضح بين الدولة والحزب الواحد، وبينها وبين القبيلة أو الطائفة، والقمع والعقاب الجماعيين[١]، وغيرها من الممارسات اليومية التي تؤكد أن التعسف هو الدستور الحقيقي المعبر عن طغيان الدولة الحديثة ودكتاتوريتها[٢].

---

(١) المحنة العربية، مرجع سابق، ص١١١.

(٢) نفسه، ص٢٣٩.

ومن جهتها، تتفق أدبيات الحركات الإسلامية حول تشخيص الواقع السياسي للدولة الوطنية، لكنها تختلف حول كيفية التعامل معها. ثمة اجتهادات جنحت إلى تبني مقاربة براغماتية تحاول من خلالها التعايش مع تغول السلطة الحاكمة بهدف احتوائها وإسقاطها من الداخل عبر آليات التداول السلمي. ومن وجهة النظر هذه، لا مانع شرعا من استخدام هامش المنافسة السياسية التي تتيحها الدولة الحديثة لمزاحمتها على السلطة وتحقيق مكاسب سياسية ولو جزئية في أفق تسوية مستقبلية تعيد للدولة شرعيتها. لكن هذه المقاربة التي مثلتها الاتجاهات الإسلامية المسيسة، بقاعدتها الشعبية العريضة، تتعامل معها الحركات الجهادية برفض مطلق، وترى فيها مجرد أداة لإطالة عمر الأنظمة المفلسة أصلا، وتكريسا لشرعية الأمر الواقع، بل تجاوز الأمر في كثير من الأحيان حدود النقاش العلمي إلى الاتهام بالتخوين والعمالة[1]. ويبرر التيار الجهادي هذا الموقف المتشدد بما يترتب على المشاركة السياسية والقبول بالتعايش مع الأنظمة الحاكمة من مفاسد تقول الأدبيات الجهادية بأنها تصيب المجتمع الإسلامي في صلب عقيدته، وترى فيه ردة وخروجا من الإسلام. لهذه الاعتبارات ترفض الأدبيات الجهادية أي شكل من أشكال الانخراط في أجهزة الدولة القائمة وهياكلها ومؤسساتها أيا كان مجال نشاطها. إن أي شكل من أشكال هذا الانخراط يعتبر من وجهة نظر الجهاديين شركا جليا وارتدادا عن الدين لما فيه من مهادنة للكفر البواح[2]. وبناء على هذا الموقف المبدئي الرافض والمعادي، ترى التنظيمات

(١) ينظر على سبيل المثال أبو بكر بن ناجي، الخونة، أخس صفقة في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة، كتاب إليكتروني، نسخ مركز الدراسات، تنظيم القاعدة، جزيرة العرب. ينظر موقع "ذروة السنام" على الرابط:

http://althrwa.com/play.php?catsmktba=163

(٢) ينظر في هذا السياق على سبيل المثال: كتاب الاجتهاد والجهاد، ص٨٨ وما بعده.

الجهادية أن الطريق إلى تأسيس الدولة الإسلامية يمر حتما عبر بوابة الجهاد. إن "الدولة المنشودة التي ستقوم عن طريق الجهاد، هي الدولة الوحيدة التي تملك الشرعية، وهي الدولة التي ستعبر بحق عن حقيقة هذا الدين...، وإذا قامت دولة الإسلام عن طريق الجهاد فهي قد اكتسبت شرعيتها من القوة التي يملكها أهلها، قوة وشوكة ومنعة وصلت إلى حد التمكين، ومن حق القوي أن يفرض ما يريد، فهو الذي يكتب التاريخ، وهو الذي يرسم معالم الحياة"[1].

ومع أن اللغة التي يتم توظيفها في خطاب الجهادين لغة مشحونة بالمفاهيم الدينية، إلا أنها لا تعدو في دلالتها التعبير عن حالة الرفض المطلق للواقع السياسي الإكراهي الذي يستند إلى منطق القوة المفرطة في الضبط وفرض النظام عبر أجهزة أمنية وعسكرية كان يفترض أن توجه لحفظ الأمن في الداخل، وسيادة الدولة في الخارج، وهو ما يستدعي مواجهة القوة بقوة موازية، وهنا يمثل الجهاد بكل ما يحمله من إيحاءات دينية مقدسة، السلاح الأكثر قوة وفتكا بالخصم السياسي، من حيث آثاره السياسية والرمزية على السواء.

٤. الدين وهوية الدولة الحديثة

بغض النظر عن تباين الخلفيات الفكرية، وطبيعة اللغة التي يستخدمها كل منهما، لا تختلف الأدبيات السياسية الإسلامية في تقديرها لعلاقة الدولة الحديثة بالدين عن التوصيفات التي تقدمها العلوم السياسية، والتي ترى في الدولة الوطنية الحديثة مشروعا حداثيا يسخر أجهزة الدولة للعمل على توطين القيم "الحداثية" عبر قنوات التعليم والإعلام والصحة والإدارة والاقتصاد، والأندية

---

(١) نفسه، ص٩٦، ٩٨.

المعلنة منها والخفية، بهدف إعادة صياغة نمط الحياة في اتجاه بناء نموذج "المجتمع الحداثي" بكل فضاءاته الحداثية اللادينية[1].

والواقع أن سؤال هوية الدولة عندما يطرح في بيئة مجتمعية إسلامية، يتعلق في الحقيقة بمسألة الانتماء الديني للدولة، وموقع الدين من توجهات الدولة واستراتيجياتها، وهي واحدة من أخطر المشكلات التي تشكل مصدرا للتوتر في المجتمعات الإسلامية حيث تشعر هذه المجتمعات من حرمانها من أقدس حقوقها المتمثل في مزاولة حياتها الدينية وفقا لمنظومتها العقدية الشاملة التي تنظم الشأن الديني جنبا إلى جنبا مع الشأن الدنيوي. وعندما يتعلق الحرمان بمقدسات الناس، فإنه يستدعي بالضرورة حالة من الاحتقان الجماعي لذا كافة الفئات المجتمعية المتعلمة، والتي تملك مستوى من الوعي الديني. ومع أن الشعور بالحرمان الديني يمكن اعتباره إلى حد كبير حالة مجتمعية عامة، إلا أن التعبير عنه يختلف من حيث درجة القوة والعنف تبعا لعوامل شديدة التعقيد يتداخل فيها مستوى الوعي الديني بمدى قوة السلطة أو هشاشتها. وحتى في الحالات التي لا يترجم فيها الحرمان في شكل ردود عنيفة نتيجة الخوف من قمع الأجهزة الأمنية وسطوتها، فإن حالة السخط الاجتماعي، ومشاعر الكراهية تجاه السلطة الحاكمة تعتبر في حد ذاتها إدانة للدولة الوطنية الحديثة وتشكيكا في مصداقيتها، بل وإهدارا لشرعيتها.

---

(١) أستخدم "الحداثة" هنا بالمعنى اللاديني الذي يصادر حق الدولة في أن تتأسس على مرجعية دينية في وجودها. وفي هذا المعنى يرى ألان تورين أنه "من غير الممكن أن نطلق صفة الحداثة على مجتمع يسعى لتنظيم نفسه وفق وحي إلهي. إن فكرة الحداثة تعوض "الإله" بالعلم في المجتمع، تاركة في أحسن الظروف الاعتقادات الدينية داخل الحياة الخاصة لكل فرد، لا يكفي أن تكون التطبيقات التقنية للعلم حاضرة لنتحدث عن مجتمع حديث". انظر Alain Tourraine. Critique de la modernité. P. 23- 24. Fayard 1992.

لذلك، يمكن القول بأن الجوانب الأكثر تعقيدا في أزمة العلاقة القائمة بين القوى الإسلامية المطالبة بالتحرر والتغيير، سواء السلمية منها والعنيفة، وبين السلطة الحاكمة، تقبع في عمق هذه الإشكالية تحديدا، إشكالية هوية الدولة ومرجعيتها، وهي تشكل قطب الرحى في الكتابات الجهادية، بالنظر إلى مركزية المعيار الديني في تحديد هوية الدولة ومؤسساتها، وقوانينها، وسياساتها، ووظائفها، وأهدافها، بل ومبررات وجودها ابتداء. ضمن هذا السياق، يتم إدانة الدولة الحديثة بتهم عدة منها مصادرة عقيدة رعاياها، وحقهم في العيش في كنف الشريعة. ومعلوم أن خرقا بهذا الحجم من الخطورة، وفقا للمنظور الجهادي، توفرت له كل المبررات الشرعية الموجبة لنقض الطاعة، وإعلان ما بات يعرف بـ "جهاد الدفع لإزالة الطوائف الممتنعة التي هي طوائف ردة وكفر"[1]. ومع أن كثيرا من الكتابات الجهادية تقر بإسلام الأفراد من عامة الناس، إلا أن وجود المسلمين كأفراد لا يعني وجود الأمة الإسلامية التي لا تتحقق إلى بوجود الدولة"[2]، ومن هنا، حدد الفكر الجهادي أولوياته في ضرورة العمل على "إعادة العقد الجامع لشتات المسلمين، أي استعادة دولة الخلافة الضائعة"[3]، وهو ما يترجم عمليا بالعنف المسلح.

ويلاحظ هنا كيف أن تسويغ العمل المسلح ضد الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية بالشكل الذي عبرت عنه الأدبيات السالفة يستند إلى معطيات سياسية بالأساس تتعلق بوظيفة الدولة في المجتمع الإسلامي، حيث يتوقع منها استنادا إلى إجماع فقهاء السياسة الشرعية أن تحرس الدين، وتحمي المقدسات التي تدين بها الأمة. وتأسيسا على ذلك، يبقى محل النزاع بين الدولة والخارجين عليها نزاعا في السياسة مرتبطا بوظيفة الدولة، وليس نزاعا في الدين. وإذا كانت الحركات الجهادية تتحرك على قاعدة دينية، فذلك مرده إلى أمر آخر يتعلق

---

(١) الجهاد والاجتهاد، مرجع سابق، ص٧٥.

(٢) نفسه، ص٩٣- ٩٤.

(٣) نفسه، ص ٩٣.

بالقواعد الناظمة للاجتهاد الفقهي، وهي مسألة علمية في أساسها فضلا عن أنها ليست محل نزاع بين المشرعين والفقهاء المسلمين.

إن الإخلال بوظيفة الدولة في علاقتها بالدين، يبرر للجهاديين استصحاب الحكم الفقهي المجمع عليه بين الفقهاء في وصم السلطة الحاكمة المتمردة على الشريعة بالكفر، وهي ذات التهمة التي تذرع بها الشيخ أسامة بن لادن في تسويغ خياره الجهادي: "عندما يكفر الإمام يجب أن ينتفض الناس، لم يعد الإسلام موجوداً، لابد من الحركة لإقامة إمام يقيم في الناس حدود الله"[1]. وهذا الحكم الذي يتعلق بشخص الحاكم، هو ذاته الذي ينطبق على المؤسسات باعتبار أن الديار التي يعيش فيها المسلمون حاليا –كما يقول – ديار كفر وردة بعد أن كانت من قبل دار إسلام وأمان، وبعد أن حكمها المرتدون، وبسط الكفر سلطانه عليها من خلال أحكامه ودساتيره، وتوسيد حق الألوهية والحاكمية لغير صاحبها الحق، وهو رب العالمين[2]. وتأسيساً على قاعدة كفر المؤسسات، يتم تعميم تهمة الكفر لتشمل كافة أجهزة الدولة السياسية والأمنية، واعتبار الأفراد العاملين فيها من الشرطة والجيش من جملة "الطوائف الممتنعة"؛ لأنها تحلف اليمين، وتجتمع على حماية الدساتير الوضعية بموجب عقدها مع أنظمة الردة، وتسهر على أمن المرتدين والعلمانيين وتأمين وحراسة الصحف والمجلات والهيئات التي تسخر من الدين وأهله وتحاربه[3].

---

(١) أسامة بن لادن، كشف الستار، ووجوب الإظهار، ص ١٤. ينظر النسخة الإليكترونية على هذا الرابط: http://www.archive.org/download/ozoooK/101.pdf

(٢) نفسه، ص ٧٣.

(٣) ينظر بهذا الخصوص الباحث عن حكم قتل أفراد وضباط المباحث، مرجع سابق، والذي استعرض فيه كاتبه الأدلة الشرعية الموجبة لقتال أعوان الأنظمة.

وبغض النظر عن مدى صحة استصحاب الإجماع الفقهي وتنزيله على الواقع السياسي المعاصر، نكرر هنا أن مسألة التكفير لا ترد في سياق الجدل العقدي المجرد، بل في سياق الحراك السياسي القائم على التدافع والمغالبة، وهذه المسألة التي هي من صميم العمل السياسي، يتم تبريرها دينيا من خلال قاعدة الولاء والبراء التي تقتضي كما يقول الجهاديون "إظهار العداوة لهم بكشف دينهم الكفري وحض الناس على عداوتهم وقتالهم حتى يكون الدين كله لله"(١)، كما تقتضي حرمة الهدنة والمصالحة شرعا(٢).

والخلاصة التي ننتهي إليها من استعراض هذه المؤشرات، أن ظاهرة الإرهاب في العالم العربي ترتبط بممارسة سياسية أفرزت حالة من الاحتقان المزمن، نتيجة الشعور بالغبن والحرمان وفشل الدولة الحديثة في إشباع الحاجات الأساسية التي تستلزمها الحياة الكريمة، وهو ما كان ينبغي أخذه في الحسبان في معالجة ظاهرة الإرهاب. إن تجاهل هذه المعالجة النسقية، واختزال الإرهاب في التأويلات الدينية المتطرفة يؤدي حتما إلى نتائج معاكسة، إذ تتحول هذه المعالجات الصورية إلى جزء من المشكلة بدلا من أن تكون جزء من حلها، حيث يتم تقييمها من قبل المعارضين باعتبارها جهودا مأجورة تصب في مصلحة الحكومات التسلطية، وذلك بغض النظر عن النوايا الحسنة لأصحابها. إن السكوت عن العوامل الفعلية المؤثرة في استنبات الإرهاب، والاقتصار على معالجة ما ينتج عنها

---

(١) الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعوة والدعاة، مطبوعات جماعة الجهاد، النشرة السابعة، إشراف أيمن الظواهري، ١٨- ١٩. موقع منبر التوحيد والجهاد: http://www.almaqdese.net/c?i=249

(٢) نفسه، ص ٢٠.

من أعراض ولوازم، يجعل كثيرا من الجهود الفكرية التي تبذل في هذا السياق تدور في حلقة مفرغة، بل إنها توفر بيئة خصبة لتنامي ظاهرة الإرهاب بتجاهلها للإكراهات السياسية المنتجة له. ولا شك أن هذا الموقف المشجع أو المتخاذل في أفضل الحالات، إنما يترجم على أرض الواقع بمزيد من الضغوط وهو ما يعني مزيدا من الإرهاب. ومن جهتها، ينبغي أن تعي الحكومات العربية أن تجربة نصف قرن أو يزيد من التوتر تقدم ما يكفي من الدلائل على فشل المقاربات الأمنية في معالجة الإرهاب، وأن مُصالحتها لشعوبها، وتمكينها من حقها في الحرية والعدالة والتمتع بحقوقها، هو السبيل الأقصر، والأقل كلفة للخروج من هذا النفق الذي أوصل المجتمعات العربية إلى حافة الإفلاس.

دور وسائل الإعلام في صناعة الإرهاب في العالم العربي

تقديم:

يمكن للإعلام أن يستخدم أداة لتغذية العنف والتطرف أو العكس، ومن البديهي أن من يملك وسائل الإعلام في هذا الزمن يملك زمام تفكير الشعوب، وتوجيههم؛ ولهذا فإن الإعلام بمختلف وسائله ظاهرة اجتماعية تطورت مع تطور المجتمعات البشرية حتى وصلت في أيامنا هذه إلى موقع مؤثر جدًا في حياة الفرد والمجتمع والإنسانية جمعاء.

لقد بات الإعلام يوظف المناهج الدينية والطائفية والعنصرية، ويخدم الهدف السياسي المتقلب، وأصبح المنتوج السينمائي والمسرحي والأدبي يخطط لثقافة الإقصاء والعنف، والتخندق الديني والمذهبي والعنصري، مما زاد من فرص اندلاع الحروب والاقتتال بين الدول والجماعات، وساهم في رفع حصة وسائل الإعلام في جرائم الإرهاب.

١. دور الإعلام في تحطيم الروابط الاجتماعية:

استطاعت الوسائط الاجتماعية، والفضائيات أن تقفز على أشكال الرقابة الاجتماعية والسياسية، بشكل عام، وتعمل على تطوير هوية فضائية ورقمية كونية؛ لتؤسس بذلك ثقافة جديدة، وهويات مختلفة، وأفكاراً وقيماً وروابط بديلة ومغايرة لتلك التي كانت سائدة في الفضاء الوطني الأصلية. هنا تبرز النقطة المتنازع عليها مع وسائط الإعلام الرقمية، ووسائل الإعلام، وحرب التوقعات حول الأحقية الفضائية والرقمية، والأحقية الأسرية في تحديد الحق في التنشئة، حيث بات نموذج الأسرة الرقمية البديلة يزاحم التنشئة الأسرية الأصيلة.

ولقد كان لوسائل الإعلام تأثيرها على تنمية السلوك العدواني لدى الأفراد، من ذوي الهويات الفرعية، الدينية والقومية والطائفية والإثنية والقبلية، ومن ثم

بات الإعلام الرقمي والفضائي خزانا لا ينضب لحروب بلا نهاية في أخطر تسويق للتخوين والتخويف والترويع المجتمعي. إن الخراب والاحتقان الطائفي ما كان له ليكون بهذا المستوى لولا ارتفاع منسوب التحريض والحقن الطائفي والإثني في الخطاب السياسي والإعلامي.

لقد أخلَّ الإعلام بدوره كراصد ومساهم في رسم خرائط التنشئة الاجتماعية، وتعزيز الهويات الجامعة، الأمر الذي يحتم عليه أن يقدم الأحداث بدون تجاوز للقيم الاجتماعية؛ استناداً إلى تعزيز المعايير والقواعد الاجتماعية، لصالح التماسك الاجتماعي، ومفهوم الاستقرار الاجتماعي، والمسؤولية الأخلاقية لوسائل الإعلام. إنها معركة صامتة بين بعض وسائل الاعلام، ومؤسسات الأمان والتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، فكثيرٌ من وسائل الإعلام تقوم بتوظيف ثقلها وانتشارها في بعض الأقطار العربية؛ لشيطنة الهويات الوطنية الجامعة؛ فباتت وكأنها تتحسس أو تناصبها الجفاء، فنتج هناك خشية من أن يخلق هذا الصراع هجينَ هوياتٍ، على حساب الهويات الوطنية الجامعة، كمدخلٍ لإشاعة بيئة تقبل بإرهاب إعلامي لا يقل خطورة عن الإرهاب الدموي الذي شاركت تلك الوسائل في توسيعه، ورفعت نسب ترويعه. إنها "صحافة وفضائيات ووسائط الحرب" التي تحولت إلى أداة من أدوات الحرب، وكأنها متواطئة مع الشبكات الإرهابية.

٢. التوظيف الغربي لوسائل الإعلام في زعزعة أمن الدول العربية والإسلامية:

تشير نتائج بعض الدراسات إلى أهمية وسائط الإعلام كإحدى الوسائل المتممة لقيم المجتمع العامة، فقد أشار كثير من الباحثين أمثال برلسون وانكلز إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائط الإعلام في بث القيم العامة التي يراد لها أن

ترسخ وتعمق لدى الأفراد[1]. ومن هنا انتبهت الدول الأجنبية إلى خطورة الإعلام المعاصر وأهميته في عملية تشكيل الوعي أو تغييبه، فبدأت تركز على الإعلام أكثر من تركيزها على السلاح، لذلك أكدت وسائل الإعلام التي تمتلكها الأوساط المسؤولة عن تنظيم حملات التيارات المعادية نقل الأخبار والمعلومات، والقصص والأفكار والقيم والمعتقدات والممارسات، من الدول الأجنبية التي تسيطر عليها الحركات الأيديولوجية والسياسية المعادية إلى الدول العربية والإسلامية، وهذه الأخبار والمعلومات والممارسات تُنتقى بدقة، وتُمرر عبر الوسائل الإعلامية إلى أبناء الدول العربية، لاسيما الشباب بقصد التأثير على أفكارهم وميولهم واتجاهاتهم[2].

والخطورة التي تمثلها وسائل الإعلام الأجنبية، لاسيما تلك التي تبث باللغة العربية كبيرة جدًا، حيث تقوم بإحكام طوق التبعية الإعلامية على نحو لم يسبق له مثيل على مجمل الوطن العربي، والعمل على انهيار كل سدود الأمن الإعلامي العربي القومي والقُطري معًا بشكل مدوٍ، ومن ثم دس السم في الدسم في المادة المبثوثة، ومحاولة طرح قيمٍ وأفكار جديدة، تصب في معظمها في صالح الاحتكارات الأجنبية وتجعل الوطن العربي سوقًا استهلاكية، على الصعد الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

لا يخفى على أحد خطورة تلك الرسائل الإعلامية غير المنضبطة، التي يتلقاها العالم الاسلامي من مختلف الاتجاهات، تلك الرسائل المحملة بأفكار

---

(١) أحمد علي كنعان، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، (العدد الأول+ الثاني) 2008، ص 14.
(٢) إحسان الحسن، 1998، تأثير الغزو الثقافي في سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ص 92.
(٣) تركي صقر، مصدر سبق ذكره، ص 148.

ورؤى أرادها صانعوها لتحقيق أهدافٍ مرسومة، ولتحقيق غايات سياسية أو فكرية دينية أو اقتصادية.

ويمكن أن نجمل أهم المحاور، التي نفذ من خلالها التدخل الغربي، إلى عالمنا الإسلامي؛ بالآتي[1]:

أ. مساحة الحرية المطلقة التي منحتها شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، ومواقع التواصل فيها؛ إذ إنَّ نسبة المشتركين العرب في موقع face book بلغ قبل الثورات العربية مباشرة وبنهاية ديسمبر، ٢٠١٠م، نحو ٢١. ٣ مليون مشترك، وتضاعف هذا العدد بنهاية عام ٢٠١١م[2]، والفارق كبير بين ذلك العام وما يجري حاليا من تلك الاتاحة لمعتنقي تلك الأفكار في نشرها والترويج الإعلامي لها والذود عنها وإتاحة الفرصة لنشر بياناتهم وتصريحاتهم وكتبهم وأفلامهم وتسجيلاتهم على امتداد العالم بسهولة ويسر غير مسبوقين، اذ يبلغ عدد مستخدمي شبكة المعلومات العالمية في احدث تقرير حصلنا عليه (٣. ٠٣٨) مليار مستخدم وتبلغ نسبة منطقة الشرق الاوسط حوالي (٣٧٪) من هذا العدد كما نشر مؤخر في تقرير الامم المتحدة لعام ٢٠١٦م.

ب. إتباع سياسة التهويل والتضخيم، لدى بعض وسائل الإعلام لتحقيق الإثارة الصحفية والإقبال الجماهيري بغرض الربح المادي في ظل المنافسة الاعلامية.

ت. ما تبثه بعض الصحف ووسائل الإعلام من أخبار وصور، ومقالات تُنمّي هذا الفكر ولو بطريق غير مباشر تحت غطاء الحرية المغلوطة.

---

(١) الإعلام والإرهاب، د. هايل الدعجة، جريدة الاتحاد العراقية.
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=44575

(٢) يُنظر صحيفة الشرق الأوسط، ٢/٨ /٢٠١١م.

ث. هيمنة الطابع الإخباري على التغطية الإعلامية، وتغييب التغطية ذات الطابع التحليلي والتفسيري، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء المعالجة الإعلامية على سطح الحدث أو الظاهرة ما يضعف قدرتها على الإقناع ويفقدها التأثير الفاعل والملموس[1].

ج. افتقار بعض هذه الوسائل إلى الخبراء والمختصين في المجالات الأمنية والاجتماعية والنفسية والتربوية؛ لإقناع المشاهد بحقيقة الحدث، وعدم الانسياق وراء التضخيم الإعلامي الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى نتائج عكسية، إضافة إلى ذلك يجب التركيز على المسألة العلاجية للظاهرة الإرهابية، لا على تغطية الحدث الإرهابي، وضرورة الانتقال من التركيز على تفاصيل العمليات الإرهابية، وردود الأفعال الرسمية والشعبية، إلى تقديم رؤى تساعد القارئ أو المشاهد على تكوين رأي صحيح.

ح. قيام بعض القنوات الفضائية بعرض المناظر والمشاهد المأساوية، وتصوير الأضرار بشكل متكرر ومبالغ فيه، إضافة إلى بث وجهات نظر الإرهابيين دون إتاحة الفرصة لتعريتها والرد عليها، الأمر الذي يشكل خطورة تؤدي بدورها إلى حدوث ردود فعل سلبية لدى البعض، من شأنها خدمة العمل الإرهابي، فقد ذكر الكثير من الأشخاص المنخرطين في العمل الإرهابي الذين ألقي القبض عليهم في العراق، أنهم تأثروا بما كانت تعرضه القنوات التلفازية فقرروا الالتحاق بالمنظمات التي تحرض على القيام بالتفجيرات والعمليات الانتحارية، فلا يستطيع منصف أن يتجاهل حقائق الأرقام حول صناعة الإعلام، ومدى تأثيرها في الحياة العامة وبناء الأفكار والتوجهات وتشكيل الآراء الموحدة،

---

(١) موقع السكينة للحوار: http://aldiwan.org/articles-action-show-id-832.htm.

ففي إحصائية رسمية مسجلة بنهاية عام ٢٠١٠م، بلغ عدد الهيئات العربية التي تبث أو تعيد بث قنوات فضائية على شبكاتها ٤٧٠ هيئة، منها ٢٦ هيئة حكومية، و٤٤٤ هيئة خاصة، وهي تبث أو تعيد بث ٧٣٣ قناة متعددة الأهداف ومختلفة الأصناف والأطياف، مستعملة في ذلك سبعة عشر قمرًا صناعيًّا(١).

١. نظرية الفوضى الخلاقة:

تستغل القوى الغربية تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية، وتوظفها من أجل إنهاك هذه المجتمعات وتركيع أنظمتها في سياق ما يعرف بنظرية "الفوضى الخلاقة"، وهي تعني "حالة جيوبوليتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد وفعال بعد تدمير النظام القائم أو تحييده(٢). في إطار هذه النظرية، تستغل القوى الكبرى الخلافات الحدودية، والتباينات الطبقية والمذهبية، والمدارس الفكرية، وتعمل على تفاقمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ودينية مدمرة، وهو ما يتيح لهذه القوى فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها، بما يخدم مصالحها الخاصة، وفرض شروطها على جميع أطراف الصراع.

وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي، يغنيها عن اللجوء إلى العمل العسكري المباشر، خاصة بعد التجربة الفيتنامية، وقد أثمرت هذه النظرية في إطلاق مقولات ثقافية حضارية سياسية مذهبية تحريضية، موجهة إلى مجتمعات الدول النامية، وإلى قواها الشبابية بصفة خاصة، تحدد لهم مطالبهم الثقافية والاقتصادية التي يعجز نظام الحكم في بلادهم عن الوفاء بها، فتحدث الاضطرابات والعنف في هذه المجتمعات، ومن

---

(١) يُنظر الموقع الرسمي لاتحاد الإذاعات العربية، «www.asbu.net».

(٢) What is Creative Chaos? www.wisegeek.com/what-is-creative-chaos.htm

ثم يتاح للولايات المتحدة التدخُّل[1]. وللوصول الى النتائج التي يرغب في تحقيقها دعاة النظام العالمي الجديد كان لا بد من المرور بأربعة مراحل متتالية بالشكل الذي يجعل الفوضى خلاقة وبنّاءة بصورة متكاملة، وهذه المراحل هي:

أ. خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب به من قبل الأنظمة الإمبريالية.

ب. الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.

ت. توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.

ث. استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الاطمئنان لترسانة المنافع الاقتصادية والعسكرية للولايات الامريكية، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى.

ولتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاَّقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية، جندت تلك الانظمة الامبريالية الكثير من الإمكانات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة (الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي)، ومن ذلك إنشاء واختراق القنوات الفضائية، والمحطات الإذاعية الناطقة بالعربية، وتقديم خدمات التواصل الإلكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات، عبر الإيميلات، والفيس بوك، والمواقع التي تعج بها شبكة الإنترنت، إلى غير ذلك مما يحقق

(١) خالد عبدالقادر أحمد، كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة، على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24455

الالتقاء الجماهيري والشعبي مع آراء وميول ووجهات وطموحات أمريكا في المنطقة[1].

وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى فرض مناخ فكري يوجد لها بيئة آمنة للتواجد المستقر في إطار المجتمعات العربية والإسلامية، دون مساعدة أو تدخل النخب الحاكمة لتلك المجتمعات، وربط العالم بشبكة اتصال واحدة، من شأنها خلق عقل جمعي مبرمج وفق النمط الغربي، الأمر الذي يمكن أن يطلق بالأقلمة الافتراضية للشعوب، أي إيجاد شعوب افتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي تتحد في نمط التفكير والتوجهات، وإن اختلفت في الأماكن الجغرافية، الأمر الذي أدخل الذات الحضارية والثقافية لمجتمعاتنا في حالة من عدم التوازن، وجعلها قابلة لاختراق الطرح المعولم، وفقًا للصيغة الأمريكية البحتة[2].

(١) د. أحمد إبراهيم خضر، شبكة الألوكة: المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، تاريخ الإضافة: ٢٠١٢/٢/١٨ ميلادي - ١٤٣٣/٣/٢٦هـ.

(٢) الفوضى الخلاقة .. بين الفكر والممارسة elmassar-ar.com/ara/perma

المحور الثالث

الجذور الفكرية والدينية للإرهاب

الإرهاب في الأيديولوجيات العلمانية

الإرهاب في اليهودية والصهيونية

الإرهاب في النصرانية والمسيحية الصهيونية

الإرهاب في الأديان الوضعية: نموذج البوذية

الأسس المنهجية للإرهاب لدى التيارات التكفيرية

الإرهاب في الأيديولوجيات العلمانية

تقديم:

هل العلمانية وسيلةٌ وحلٌّ مناسبٌ للعنف؟ هل الأديان المصدر الأساسي والوحيد للعنف؟ سؤالان على غاية من الأهمية، ويمكن أن يُشكل الجوابُ عنهما مدخلاً لإعادة النظر في كثير من المفاهيم الخاطئة المتداولة حول الإرهاب الديني عامة، والإسلامي خاصة.

لا جدال في أنَّ كل الأديان يمكن توظيفُها أيديولوجياً في تبرير الإرهاب، كما أنه لا جدال في وجود أديانٍ عنصرية تحرض بكل قوة على الكراهية والعنف والعنصرية، وهي حقيقة تشهد لها الممارسات اليومية التي يتعرض لها ملايين الضحايا المسلمين؛ بمباركة من التوراة والتلمود، وهرطقات المسيحية المتصهينة، فضلاً عن تخرصات وصايا بوذا العنصرية. لكن الصحيح أيضاً وهو ما يتجنب الكثيرون طرحَه للنقاش؛ الحديثُ عن الوجه الآخر للإرهاب الأكثر دماراً في العالم؛ وهو الإرهاب العلماني الذي يتخذ من حقوق الإنسان، والحريات العامة، بما فيها حرية الاعتقاد.. يتخذ من كل ذلك غطاء أيديولوجيا لتبرير أكبر الحروب إجراماً في تاريخ البشرية، وأكثرها تجذراً في ذاكرة الشعوب، ليس أولها حروب (إسبرطا) و(أثينا)، ولن يكون آخرها الحربين العالميتين.

كثير من البحوث الخاصة بالقرن العشرين تُبين بأنَّ الأنظمة المولدة لموجات العنف الأكثر دموية كانت في أغلبها صادرةً عن أنظمة علمانية؛ كالأنظمة الفاشية والنازية والاشتراكية، والشيوعية، والاشتراكية الديمقراطية التي انتشرت في القرن العشرين وأشعلت الدنيا حروباً ودماراً.

أولاً. العلمانية: الوجه الآخر للإرهاب (*)

طالما رَمتْ العلمانيةُ الأديانَ بادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، في حين أكدت هي على نسبيتها، لكنها تحولت هي الأخرى إلى حقيقة مطلقة جديدة، وادعت لنفسها أنها أرفع ما وصله العقل البشري من الفلسفات والأفكار، وأنه إما هي أو الطوفان! إن الاتجاه العلماني يعتبر نفسه ماسكاً للحقيقة وصانعاً لها، ويعامل الآخر على أنه منافٍ لها(١). وبحسب شهادة العلمانيين أنفسهم، يتعامل بعض هواة الحداثة مع الحداثة «كما لو أنها ديانةٌ حديثة يدينون بها، بدليل أنهم يقفون منها موقفَ التبجيل والتعظيم والتقديس، وهذا التعبد - أعني التعلق الوهمي- يقلص القدرة على الخلق والابتكار، إنه يسلب الإرادة ويخنق الإمكانية»(٢).

ويرى علي حرب: أن العلمانية تقوم على منظومة مغلقة أرثوذكسية وتقوم على وحدانية الحقيقة وتوارث الحق واحتكار المشروعية وديكتاتورية السلطة وامبريالية الشعارات المقدسة(٣). وذكر أن العلمانية لا تكف عن إنتاج أشكالها القدسية وأبعادها اللاهوتية، ولا تخلو المجتمعات الغربية الحديثة من الممارسات التقديسية بالرغم من أنها تمارس حياتها باسم العقلانية والعلمانية والديمقراطية. ولهذا فقد يمارس المرء علمانيته بطريقة لاهوتية أصولية، وذلك بقدر ما يتعامل مع

(*) المادة العلمية الواردة تحت هذا العنوان مقتبسة بتصرف من كتاب: مصطفى باحُّو السلاوي، العلمانية- المفهوم والمظاهر والأسباب، الناشر: جريدة السبيل، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

(١) الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين، ص٦٦.

(٢) علي حرب، الممنوع والممتنع، ص٢٤٧.

(٣) علي حرب، العقل والحداثة والتقدم، ص ٢٦٦.

الحقيقة بصورة دغمائية أحادية، وبقدر ما يتعامل مع المشروعية بطريقة قدسية لاهوتية، وبقدر ما يتعامل مع السلطة بطريقة فاشية[١]. وتحدث علي حرب عن تحول المشاريع الإيديولوجية العلمانية إلى نمطٍ لاهوتي له مقدساته وله مبادئه المتعالية، التي قهر البشر تحت راياتها باسم الأمة أو الزعيم، أو البروليتاريا، أو المجتمع الاشتراكي[٢]. وهكذا مارس المثقف العلماني دوره كما يقول علي حرب بطريقة نبوية رسولية، إنه ألَّه أفكاره ومبادئه ونزَّه ممارساته أعني تجاربه وأخطاءه، وعصم زعماءه وقادته، إذن مارس استبداده باسم المبادئ السامية والقضايا المقدسة[٣].

ومن جهته، يرى كمال عبد اللطيف أنّ العلمانية في نظر بعض العلمانيين هي بديلةٌ للعقائد والحقائق المطلقة السائدة[٤]. وعند جوتفرايد كونزلن: أن العلمانية بمثابة دين حل محل الدين المسيحي[٥]. وكذا ذكر أركون: أن الأيديولوجيات الحالية كالماركسية والليبرالية تحولت إلى أديان دنيوية[٦]. وأكد البروفسور لويس كنتوري[٧]: أن الليبراليين من أكثر الناس ضيقا بالنقد، لاعتقادهم أنهم يملكون

---

(١) نفسه، ص ٢٦٧.

(٢) الممنوع والممتنع، ص ٢٦٢.

(٣) نفسه، ص ٢٦٢.

(٤) التفكير في العلمانية، ص١٧.

(٥) مأزق المسيحية والعلمانية في أوروبا، ص ١٧.

(٦) قضايا في نقد العقل الديني، ص٢٣٦، ونحو نقد العقل الإسلامي، ص ١٧٥.

(٧) الأستاذ بجامعة جورج تاون وأحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط، في ندوة لندن، يونيو، ١٩٩٤.

الحقيقة والمفتاح السحري للتقدم بعد الذي حققه الغرب من إنجازات على ذلك الصعيد. وقد آن الأوان لفك الارتباط بين المصطلحات الثلاثة: الليبرالية والعلمانية والتقدم، فليس صحيحاً أنها متداخلة ومترابطة بحيث يتعلق كل منها بمصير الآخر. وبوجهٍ أخص، فإن تجربة قرنين من الزمان أثبتت في حالات عدة أن العلمانية لا تعني بالضرورة التقدم[1].

وقد تحولت الحداثة -حسب ما يؤكد فادي إسماعيل- «بكل ما يتضمنه دينها من علمانية وعقلانية إلى جوهرٍ مطلق؛ يحتوي جملة من الشروط والتعريفات المقدسة والمنزلة، فإنَّ جوهرها المتعالي يفقد إنسانيته ويتجه على يد قساوسته المحدثين في السلطة نحو همجية معاصرة، تغطيها قشرةٌ رقيقة من أوهام التقدم ومؤسساته»[2].

والحاصل أن العلماني تسيّج بسياجٍ يدعي فيه امتلاك الحقيقة المطلقة التي تعلو فوق جميع الحقائق، بل لا حقيقة إلا هي، وتقوقع في معسكره الإيديولوجي مُسفّهاً كل ما هو خارجه، معتبراً أنّ العلمانية أرقى ما وصل له العقل البشري، بل هي الفردوس الأعلى الذي ليس فوقه أو بعده من نعيم. وليست العلمانية مرحلة من المراحل، بل هي المرحلة النهائية.

أليست هذه هي حقيقة الدوغمائية التي ينكرها العلمانيون على مخالفهم؟ بل ألم تتحول العلمانية إلى عقيدة حديدية متخشبة صارمة مغلقة؟ أليست هذه هي الفاشية والتطرف والعنصرية في أبهى صورها؟ أليست هذه نظرة متعالية وطقوسية؟ ألم تتحول العلمانية إلى معسكر عقائدي وسجن إيديولوجي حديدي

---

(١) المفترون، ص ٢٤٨.

(٢) قضايا في نقد العقل الديني، ص ٩٠.

مغلق؟ ألا تعتبر نفسها أرقى ما وصل إليه الفكر البشري كفلسفة للوجود؟ وبالتالي فهي حقيقة مطلقة، تحولت لدى أتباعها إلى مقدس يستحيل التنازل عنه مهما كانت الظروف والأحوال، وهذا هو المقدس[1]، ألا ترى أنه يحق لها أن تمارس العنف لفرض القيم العلمانية، وهذا ما يفسر ظهور الاستعمار بعد ترسخ العلمانية في أوروبا؟

ثانياً: الخلفيات الأيديولوجية الغربية المؤسسة للإرهاب

١. الإرهاب والأيديولوجيا اليسارية المتطرفة

بعد تراجع الدين والسلطوية في القرن التاسع عشر، دخلت أوروبا عصر تحرير الإنسان يحدوها الأمل في عالم أفضل، لكن الفلسفات العلمانية قادت أوروبا إلى الحروب الاستعمارية، ثم الهيمنة الإمبريالية والحرب الباردة. وبموازاة مع ذلك؛ ظهرت في الغرب مجموعات متمردة تتبنى أيديولوجيات يسارية كان هدفها زعزعة بعض الدول في الغرب بغرض حشد الجماهير وإيقاظ الثورة ضد الامبريالية الغربية والرأسمالية، مع العمل على تدويل للإرهاب كما حلم به "شي كي فارا".

وقد كان لوقع حرب فيتنام الأثر الكبير في تحفيز "اليسار الجديد" على النضال العنيف إلى جانب عدم رضا كثير من الشباب بالأوضاع القائمة؛ مما اضطرهم للانضمام إلى جماعات إرهابية كفصائل الجيش الأحمر في ألمانيا الغربية (Fractions de l'armée rouge) أو عصابة "بادير" (Bande Baader)، والألوية الحمراء في إيطاليا (Brigades rouges)، و"الحركة المباشرة" (Action

---

(١) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ص٢٩٥.

Directe) في فرنسا سنة ١٩٧٩، و(نتالي منيجون) Nathalie Ménigon. ومن هذا التوجه اليساري المتطرف، ستنفرد فيالق الألوية الحمراء في إيطاليا، التي تحول بعض أعضائها اليوم إلى كتاب كبار ما لبثوا ينظرون لمبررات الإرهاب الذي مارسوه في شبابهم. وقد استطاعت تلك المجموعة من ترهيب المجتمع الإيطالي لدرجة أن لا أحد في مدينة "توران" Turin الصناعية قَبِل حضور محاكمة بعض عناصرها أو المشاركة كمحلّف خوفا من الانتقام منه. كما قامت باختطاف عدة شخصيات سياسية بارزة واغتيال العديد منهم كالسياسي "ألدو مورو" Aldo Moro في ١٩٧٨ فيما عرف بـ "سنوات الجمر" التي شهدت في الثاني من غوشت(أغسطس) ١٩٨٠الهجوم على محطة القطار في مدينة "بولوني" Bologne وأودت بحياة ٨٥ شخصا.

ولم تنجُ ألمانيا من عنف الحركات الإرهابية اليسارية بسبب مساعدتها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها في فيتنام. وكانت فصائل الجيش الأحمر تريد إثبات أن الفاشية لم تنمح من المشهد الألماني الذي ظل في نظرها نازيا، فقامت باختطاف واغتيال (مانس مارتن شلير) Hans Martin Schleyer، رئيس نقابة أرباب العمل الذي كان يمثل في نظر اليساريين، الاستمرارية النازية في ألمانيا لما بعد الحرب، خاصة وأنه كان عضواً نشطاً في الحزب النازي وضابطاً في البوليس السياسي (SS). وبموازاة ذلك، قامت عصابة "بادير" بالهجوم على قواعد أمريكية في ١٩٧٢؛ مسفرةً عن مقتل عدة أشخاص. كما قامت جماعة RAF باعتقال قاضٍ، واختطاف أحد الجنرالات ثم قتله. وكانت "الخلايا الثورية" تصدر مجلة "الغضب الثوري" Revolutionärer Zorn، التي عبرت في العدد الصادر في ماي ١٩٧٧ عن رأي اليسار المتطرف في مقتل "بوباك" Buback، النائب العام في المحكمة الفيديرالية الألمانية.

أما في أمريكا اللاتينية فقد برزت أيضاً مجموعاتٌ يسارية تتخذ من الفكر العلماني الشيوعي إيديولوجية لها تستلهم فكرها من ماو وكاسترو وتروتسكي، ونشطت بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، وينحدر معظم الناشطين فيها من الطبقة البرجوازية الصغيرة أو المثقفة.

وقد تميزت هذه العصابات الثورية بالعنف الدموي أشد من قريناتها الأوروبية، حيث إنها لم تكتف بعملياتها داخل المدن الكبرى، بل تسلّطت على سكان القرى وفرضت عليهم إرادتها، كما اختصت في إنتاج وتسويق ومراقبة المخدرات.

٢. الإرهاب والأيديولوجيا اللبرالية

إلى جانب الإرهاب اليساري المتطرف، كان هناك إرهابٌ يمينيٌّ متطرف أيضاً؛ كالذي عرفت الولايات المتحدة قبل أحداث ١١ سبتمبر؛ بتفجير إحدى البنايات الفديرالية في مدينة أوكلاهوما نفّذته فرق يمينية متطرفة. ومع غزارة الدراسات الغربية والأبحاث المتعلقة بموضوع الإرهاب على أكثر من صعيد، إلا أنها لم تنجح في إخماد سعير لهيبه، بل زادت من تأجيجه وحدته. ورغم ارتداء الغرب الليبرالي ثوب الضحية من جهة، وتقديم نفسه في صورة منقذ البشرية الأوحد من هذا الخطر الداهم، إلا أن الغرب يظل في أكثر الحالات هو المنتج الحقيقي للإرهاب.

ولا يشك باحثٌ في أن السياسة الدولية الغربية الراهنة إنما منشؤها ومصدرها نزعات في الإرث الفلسفي الغربي الضارب جذوره في عصر التنوير، وهو عصرٌ تميزَ بكونه نسقاً فكرياً عاماً، مرتكزاً على النزعات الإنسانية التي أفرزت العديد من الاتجاهات المتطرّفة، والتي أدت إلى ممارسة الإرهاب الفعلي.

وليس أدلَّ على ذلك من اعتبار البشر الآخرين غير الغربيين مجرّد سلعٍ انتهت صلاحيتها، بل واعتبارها نفايات تستدعي التخلص منها، على غرار مختلف السلع المادية المنتهية صلاحيتها.

في كتابه حول تاريخ الإرهاب الدولي، يرسم دافيد رابوبوت (DavidRapoport :٢٠٠٤، ٤٧) هذه الموجات، فيحصر الأولى بداية مع استعمال العنف في روسيا في سنوات ١٨٨٠ واستمرت إلى غاية ١٩٢٠، بينما امتدت الثانية فقد امتدت إلى غاية ١٩٨٠. أما الموجة الثالثة فقد جسدها "اليسار الجديد" في أوروبا وتبدأ من الستينيات إلى غاية الثمانينيات، وأخيراً تأتي الموجة "الدينية" منذ ١٩٧٩ التي لا زالت متواصلة إلى يومنا هذا.

ويؤخذ على هذا التصنيف أنه تجاهل الأحداث الإرهابية التي عرفتها إيطاليا منذ ١٨٢٠، وأنه لم يخصص أي حيز لإرهاب اليمين المتطرف في ألمانيا (النازية الجديدة)، وفرنسا (الجبهة الوطنية) والولايات المتحدة الأمريكية وطوائفها المخلفة: "كو كلوكس كلان" Ku Klux Klan، والحزب النازي الأمريكي، والحركة الوطنية-الاشتراكية، والتحالف الوطني... وكذا الفيالق الإسرائيلية من اليمين المتطرف كالصهيونية الجديدة والصهيونية الدينية الكهانية kahaniste التي تتأسس على الآيات التلمودية المليئة بالتحريض على القتل.

وعليه نتساءل: في أي خانة يمكن أن نسجل موجة الاغتيالات التي ترتكبها هذه الألوية؟، وأين نضع مثلاً التفجير الرهيب الذي عرفته مدينة ميونيخ بمناسبة احتفالات شهر أكتوبر Oktoberfest بتاريخ ٢٦ سبتمبر١٩٨٠، الذي خلّف ١٣ قتيلا و٢١٥ جريحا؟ ثم إنّ كتاب دافيد رابوبوت لم يتطرق ولم يصنف منظمات إرهابية كتبت أحرفها بالدم في جدران المدن الجزائرية في نهاية الحقبة الاستعمارية.

وبالفعل، فلقد ارتكبت المنظمة العسكرية السرية (OAS سابقا ORAF)، أبشع الجرائم في حق الجزائريين، وينحدر أعضاؤها من عائلات أوروبية استوطنت الجزائرَ منذ ١٨٣٠، وأحسوا بإقصائهم من طرف الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان Evian التي انتهت بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، ومن ثم استقلاله.

إن فكرة مغادرتهم لأرض الجزائر؛ والتحاقهم بدولة لا يعترفون بها كدولة لهم، دفعتهم للانضواء تحت مظلة المعارضة السرية والعمل المسلح ضد الرعايا الجزائريين العزل(١٣)، بل وحتى ضد الجنرال ديغول في عملية فاشلة (٢٢ أوت ١٩٦٢)، والجنرال سلان Salan في ١٦ يناير ١٩٥٧، قبل أن تنجح في اغتيال عمدة مدينة إيفيان (كاميل بلون) Camille Blanc، بسبب قبوله احتضان مدينته المفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية، كما نجحت في دفع الآلاف من الفرنسيين إلى مغادرة الجزائر حتى تستنزف البلاد من الكوادر ورؤوس الأموال.

وفي أمريكا، اجتاح العنفُ معاقلَ السُّودِ بعد نهاية الحرب الأمريكية سنة ١٩١٠م، وكانت تقوم بها جماعات من البيض سُمِّيت بـ "الكوكلوكس" بقصد ترسيخ سيادة الرجل الأبيض. كما قام (ديفيد كورش، أحد أعضاء المليشيات البيضاء في الولايات المتحدة الأمريكية، بعملية (أوكلاهوما سيتي) بالولايات المتحدة التي وقعت في ١٩إبريل - نيسان ١٩٩٥م، وقد قُتل فيها ١٦٨ شخصاً.

ومع انتشار الأفكار التنويرية وتأثير الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى جاذبية مفهوم القومية، ترعرعت الجماعاتُ الإرهابية، وبدأت تمارس ضغوطاتها؛ مستغلةً ضعف الدولة. وأحسنُ مثالٍ نسوقه على ذلك هو جرأة حركة حرية أو إرادة الشعب "نارودنيا فوليا" (Narodnaïa Volia) أو بالروسية Народная

воля) في العمل الإرهابي، وهي جماعة لا سلطوية، روسيةٌ تؤمن بما يسمى بـ "الداروينية الاجتماعية"، وكانت متأثرة بأفكار "نيكولاي تشارنيشفسكي Nicolaï Tchernychevski، وظهرت في ١٨٨١ واستخدمت الإرهاب بشكل مكثّفٍ، بلغ أوجَه مع اغتيال ألكسندر الثاني والجنرال ميزنتسيف Mezentsev.

وفي اليابان، قامت حركة «اوم شيزيكيو» أو «الحقيقة السامية» بما تمليه عليها تعاليمها بعملية نشر غاز الساري في أحد أنفاق طوكيو، وكانت الجماعة مسؤولةً أيضاً عن وقوع حوادث استخدمت فيها عناصر كيميائية غامضة في اليابان في عام ١٩٩٤م، ولم تنجح جهودها في شن هجمات باستخدام عناصر بيولوجية.

وفي إسبانيا تطالعنا منظمة الباسيك التي قتلت أكثر من ٨٠٠ شخص منذ بداية هجماتها القاتلة في أوائل الستينات. والقائمة طويلة لا يمكن حصرها.

والقصد التنبيه إلى تجذر الغلو والإرهاب في مثل هذه الدعوات والإيديولوجيات، التي يطفو العنف على تعاليمها.

الإرهاب اليهودي الصهيوني

أولا: الإرهاب في الديانة اليهودية

إن النشأة المضطهدة لليهودية؛ أيام الاستبداد الفرعوني أورثَ الجماعةَ اليهودية سلوكاتٍ ظلَّت تمْتُحُ منها إلى عصور متأخرة، وهي سلوكاتُ التعصب والانغلاق، والتعلق بالعِرق والاعتداد بالجنس، والموقف السلبي من الأغيار على مر العصور.

١. مبدأ الاختيار الإلهي

يعتقد اليهود أنهم الشعب المختار والشعب الأزلي والأبدي والمقدس[١]، الذي يجوز له ما لا يجوز لغيره. فالاستعلاء العقدي يبرر الاستعلاء الاجتماعي، ومن ثم إهدار مبدأ المساواة البشرية. وتبلور هذا الاستعلاء في الاعتقاد بأن هذا الاختيار هو برنامجٌ إلهي، فَهُم شعبُ الله الأزلي، الذي يدخل في علاقة خاصة مع الله، وهم الذي يتسلطون على رقاب البشر ويصبحون سادة عليهم. وقد نصّت التوراة المحرفة على بعض صور التصفية العرقية كما هو مسطور في سفر (يوشع بن نون) وغيره من الأسفار، حيث يروي ذلك السفرُ القصة المزعومة ليوشع بن نون في استئصال الفلسطينيين بأمر من يهوذا، الذي – كما تزعم التوراة المحرفة – أعجبته رائحةُ شواء أجساد الفلسطينيين.

إن ثقافة العنف المتأصلة في التاريخ اليهودي تجاه الآخرين المخالفين تقوم أساساً على عقيدة الاختيار الإلهي لبني إسرائيل، ومعنى الاختيار في التاريخ

---

(١) جمال البدري: السيف الأحمر دراسة في الأصولية اليهودية المعاصرة. دمشق، دار الأوائل، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

اليهودي يتجلى في أنَّ الله اختار بني إسرائيل دون غيرهم؛ لتبليغ رسالته التوحيدية إلى البشرية القابعة في كهف الوثنية. ولم يلبث هذا المعنى زمنا حتى بدأ يطرأ عليه تغيير تبعاً للظروف الدينية والتاريخية، فانتهت عملية تطور مفهوم الاختيار إلى نتيجة غير طبيعية تمثَّلت في أن الاختيار لا يقتصر على تبليغ رسالة التوحيد إلى البشرية جمعاء، بل أضحى اختياراً للدخول في علاقة خاصة مع الإله، يصبح فيها إلهاً لليهود فقط، ولم يقتصر الأمر على الاستئثار بالإله وبالرسالة فحسب، بل تعدى ذلك إلى فكرة الاختيار للأفضلية، والتي كانت المَعينَ الذي غذَّى النزعةَ العنصرية فيما بعد. والجدير بالذِّكر هنا أنهم جعلوا من موسى عليه السلام ستاراً يدسُّون من ورائه عقائد الحقد والكراهية للشعوب الأخرى.

وقد أدى الادعاء بتميّز اليهودي عن غيره إلى الاعتقاد بكون اليهودي طاهراً مهما قارف الموبقات، وغيرُه نجسٌ مُنحطٌ مهما أتى الصالحات[1]، وهو ما سوّغ لليهود القول بنظرية "الاستحمار" للأغيار كما جاء في التلمود: "نحن شعب الله المختار، سخر لنا الحيوان الإنساني، وهم كلُّ الأمم والأجناس لأنه يعلم أننا نحتاج إلى نوعين، نوعٍ أخرس كالدواب والأنعام، ونوع ناطق كالمسيحيين والمسلمين والبوذيين، وسائر أمم الأرض فسخرهم لنا ليكونوا في خدمتنا"[2].

٢. التطهير الديني وحروب الإبادة الجماعية

أسهم الاعتقاد بخصوصية العلاقة بين الإله والشعب في حصر الخلاص في اليهود دون غيرهم، فالإله مسؤول عن خلاص شعبه، وهلاك الآخرين: «فالرب

---

(١) علي عبد السميع حسن: الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، ص ٥٦٢.

(٢) محمد علي البار: المسيح المنتظر وتعاليم التلمود، ص ١٦٠.

يطرد من أمامك شعوبا أكبر وأعظم منك». وجاء في موضع آخر «الرب إلهكم يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك، ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحو اسمهم من تحت السماء». ونتيجة لذلك نجد أن التوراة تطبع العقيدة الإسرائيلية بعد ذلك برباط وثيق؛ بين حرب إسرائيل ورب إسرائيل، حيث يصير هذا الرّبُّ هو ربَّ الجنود الذي يمهد لبني إسرائيل السبيل لتحقيق أهدافهم في الحروب والمعارك.

ظهر ذلك جلياً في حروب فتح بلاد كنعان بعد وفاة موسى عليه السلام، حيث تورد النصوص التوراتية صوراً مرعبة عن الإبادة والعنف المقدّس ضد الآخرين، ومن ذلك ما جاء في سفر يشوع: "ضربوا كل نفس فيها بحد السيف محرمين إياهم، ولم تبق نسمة، وحرّق حاصور بالنار. واستولى يشوع على جميع مدن أولئك الملوك مع ملوكها، وضربهم بحد السيف، وحرمهم كما أمر موسى، عبدالرب.. فأما المدن الواقعة على تلالها، فلم يحرقها إسرائيل بالنار، إلا حاصور وحدها فأحرقها يشوع.. وجميع غنائم تلك المدن وبهائمها، اغتنمها بنو إسرائيل لأنفسهم، وأما البشر فضربوهم جميعا بحد السيف، حتى أبادوهم ولم يبقوا نسمة"[1].

وفي حرب أريحا يذكر سفر يشوع أنه بعد انهيار أسوارها: "صعد الشعب إلى المدينة، كل واحد على وجهه، واستولوا على المدينة... ودمروا كل ما في المدينة من الرجل وحتى المرأة، ومن الشاب وحتى الشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، فقتلوهم بحد السيف"[2].

---

(١) الكتاب المقدس، العهد القديم سفر يشوع: الإصحاح ١١، ص ٢٩٢.

(٢) سفر يشوع الإصحاح ٦، ص ٢٤٨.

٣. التطرف الديني والحروب الطائفية

كان ظهور العنف بين اليهود ناتجاً عن افتراق اليهود فيما بينهم إلى كيانين، سياسيين؛ مس الأصول والفروع. ولم يكن التمايز بينهم شكلياً، بل كان ينمُّ عن خلافات حادة بينهم، مع أنهم حاولوا ولا يزالون إخفاء ما اشتد بينهم من نزاع ديني وافتراق مذهبي، والظهور بمظهر وحدة الجنس والعقيدة والعادات. والجدير بالذكر أن الخلافات العقائدية والمذهبية والاسمية أسهمت في وضع الفتيل الذي أشعل نار الفتنة فيما بعد، ولازال التاريخ اليهودي يذكر بمرارة تلك الأحداث الرهيبة التي غطت حقبة طويلة من الزمن، والحروب التي لم يتوقف لهيبها، ولم يحدث مثلها حتى ذلك الحين، فقد قتل محاربو إسرائيل بدورهم عدداً كبيرًا من سكان يهوا، وهدموا جزءا كبيرا من حائط الهيكل، وسلبوا ما فيه من كنوز.

وبعد اندحار مملكتي يهوذا والسامرة اليهوديتين[1]، ودخول اليهود في حالة التشتت والأسر الأشوري والبابلي، برزت نزاعات مغالية عند بعض الفرق المغلقة التي حاولت بأساليبها العنيفة إرجاع اليهود إلى جادة الشريعة، بعدما عصفت بهم الثقافات الوافدة الإغريقية والرومانية.

ومن تلك النماذج التي عبّرت عن المعضلة اليهودية (دين لا يحكم، وشعب بلا سلطة) الجماعات التي مارست الغلو الديني المتلبس بالعنف المقدس ومنها:

---

(١) انظر: كمال عبد العليم مصطفى وسيد فرج راشد: اليهود في العالم القديم، ص١٤٩.

أ. **جماعة القنائين**

الذين يمثلون رأس الحربة لطائفة الفريسيين الربانية[١]، وهم من أشد فرق اليهود تعصبًا لمعتقداتهم وتكفيراً لمخالفيهم من السامريين[٢]، ومعادة المسيح عليه السلام. وصف القناؤن بأنهم "غلاة اليهود"، ولهذا سُموا بالغيورين احتساباً من قول الرب في الوصايا العشرة :"لأني أنا الرب إلهك إله غيور"[٣]. واستوحت الفرقة دمويتها من نصوص التوراة وأعمال اللاويين الكهنة، فقامت بتدبير اغتيالات داخل الجماعة اليهودية لمن انحرف عنها، وخارجها ضد أعدائها. وللعنف الممنهج السري التنظيم سموا "السكارين" أو "السفاحين" وقاموا بتدبير ثورات ضد الرومان، كما قاموا باغتيال دقيق وممنهج لمخالفيهم عن طريق الضرب بالخنجر بالسرعة الخاطفة[٤]. ولقوتهم الضاربة فإن قوانين محكمة السنهدرين العليا[٥] فوضت لهم تدبير الحدود والقتل أيام سلبت اليهودية من السلطة التي تقيم لها حدودها.

---

[١] انظر: ظاظا حسن: الفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه.ط٤، دمشق. دار القلم، ١٩٩٩. ص ٢١٠.

[٢] فرقة السّامريين: ينتسبون إلى مدينة السّامرة القديمة ،قبلتهم جبل "جرزيم" المجاور لنابلس يؤمنون بإله واحد روحاني، ومن الرسل يؤمنون بموسى، وأنه خاتم الرسل ويقدّسون التوراة ، ويرفضهم باقي اليهود اليوم؛ لأنهم غير متصهينين. انظر: دائرة المعارف الإسلامية ج١١ص٨٨، مهران محمد بيومي: بنو إسرائيل، ج٤ ص٥٦٠، محمد علي البار: المدخل ج١ص٢٥١.

[٣] العهد القديم، سفر الخروج الإصحاح ٢٠، سفر التثنية الإصحاح ٥.

[٤] ظاظا: المرجع نفسه، ص٢١٩، البار؛ محمد علي: المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، ص ٢٧٣.

[٥] السنهدرين أعلى محكمة دينية يهودية، تعد بمثابة محكمة استئناف، وتتشكّل من سبعين عضوا. انظر: المسيري؛ عبدالوهاب: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج ٤، ص ٦٤.

ويذكر المؤرخون أنه بعد سقوط يهوذا والقدس، في قبضة السلوقيين اليونان سنة (٢٠٢ ق-م)، انضم إليهم مجموعة من اليهود الذين تنكّروا للشريعة والتوراة، فقامت طائفة من الفريزيين المعروفين بالحسيديم بمعارضتهم والحكم بردتهم، مما مهّد لخروج يهوذا المُكابي الذي قاد ثورة دينية وسياسية ضد المرتدين وسادتهم الوثنيين سنة (١٦٦ق-م)، حيث قام بعد انتصاره بتحطيم المعابد الوثنية وإقامة الشريعة.

كما أن التمرّد اليهودي الثاني من الحشمونيين ضد اليونان بدأ حين قام الكاهن ماثياس بذبح المرتدين، وانتهى أمر الثورة إلى تحقيق الاستقلال الديني لليهود لفترة امتدت حتى الاحتلال الروماني[١]. وقد بقيت آثار هذا الاتجاه الغالي موجودا في التاريخ اليهودي في حوادث متفرقة، أهمها قتل الأغيار، فيما يعرف بالعشاء الفصحي؛ حيث يبيح اليهود جرائم اغتيال الأطفال وتقطير دمهم ليعجن به خبز الفصح[٢]، أو فيما مارسته الجماعات الإرهابية اليهودية المعاصرة أيام احتلال فلسطين قبل (١٩٤٨) وبعدها[٣].

ب. **الحريديم**

وهي الجماعات الأرثوذكسية المغالية في التديّن اليهودي، والتي قادها غلوها إلى استنكار الحياة الاجتماعية لمخالفيهم من اليهود العلمانيين والمتدينين من غير طوائفهم، هذا فضلاً عن عدائهم الشديد للأغيار. والمتتبع لفتوى حاخاماتهم

---

[١] انظر: تاريخ اليهود في العالم القديم ص٢٢٤- ٢٢٩، موسوعة المسيري، ج٤ ص٢٠٩.

[٢] جرائم اغتيال الأطفال وتقطير دمهم؛ ليعجن به خبز الفصح. انظر قصة الأب توما الكبوجي واغتياله مع خادمه إبراهيم في دمشق سنة ١٨٤٠. عند محمد علي البار، المرجع نفسه ص٣٠٧.

[٣] في جرائم العصابات اليهودية انظر محسن محمد صالح: فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية..ص١٤٠ .

يدرك بشاعة التكفير ضد المخالفين، ويظهر ذلك بجلاء في فتاوى حاخامات حزب شاس الوفي للتعاليم التلمودية[1]. ولا يخفى أن الغلو اليهودي كانت له تمظهرات عديدة منها:

- **الغلو الاعتقادي**: الذي يجعل اليهود شيئاً مغايراً للمخلوقات، فالآخر ليس له كيان إنساني إلا من حيث عودته بالنفع على اليهود الشعب المختار، ومن ثم تشرعن كل المخالفات ضده.

- **الغلو العبادي**: الذي يظهر في سلوكات الجماعات اليهودية الأرثوذكسية، والتي تدين بتعظيم شريعة التلمود، في حين لا تولي الاعتبار للمعاني الإنسانية الواردة في الوصايا العشر للتوراة.

- **الغلو السلوكي**: وذلك بالمايزة بين التعامل مع اليهودي وغيره، هذا الغير الذي تباح كل حرماته وأمواله ودمائه؛ لأنه لا يساوي الشعب المختار.

- **الغلو الجرائمي**: من خلال انخراطهم في منظمات الجريمة والشركات المالية التي تمتهن سرقة أموال الأغيار، وتسخير الإرهاب المنظم؛ لتركيع الآخر تحت رغبات اليهود ومخططاتهم[2].

ثانياً. الإرهاب الصهيوني(*)

---

[1] المسيري: المصدر نفسه ج ٤، ص ٧٣.

[2] أحمد ربيع: أرض الميعاد بين الحقيقة والمغالطة، منشورات جامعة قطر، ص٤٠٠.

(*) المادة العلمية الواردة في هذا المبحث مقتبسة من كتاب: التاريخ اليهودي، الدين اليهودي، ثقل ثلاثة آلاف سنة، للمفكر اليهودي: إسرائيل شاحاك، الأستاذ بجامعة تيل أبيب، ترجمة وتلخيص رشيد أبو ثور. منشور بمجلة المنعطف المغربية، العدد المزدوج: ٢١/٢٢، سنة ٢٠٠٣، ص١٤٩. والعنوان الأصلي للكتاب باللغة الفرنسية: Israël Shahak Histoire juive Religion juive Le poids de trois millénaires; La Vielle Taupe, 1996.

لا يمكن فهم الصهيونية في صيغتها الأكثر علمانية، ولا فهم السياسة الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل، ولا سلوك مناصري إسرائيل في الخارج، من دون الأخذ بعين الاعتبار، التأثير العميق للقوانين التلمودية، وما تشكله من تصور حول العالم، وهو ما جعل من إسرائيل، باعتبارها دولة يهودية، تمثل خطراً ليس على نفسها وعلى سكانها فحسب، بل على اليهود كافة، وعلى الشعوب والدول الأخرى.

١. أيديولوجية تحرير أو إنقاذ الأرض

منذ مرحلة التعليم الابتدائي يلقن أطفالُ اليهود أن كل الأراضي التي يملكها الأغيار (غير اليهود) والتابعة لـ"أرض إسرائيل"، تعتبر أرضاً محتلة ويجب تحريرها. والنتيجة المنطقية لهذا الاعتبار، هي التهجير القسري لكل الأغيار الذين يعيشون على هذه الأراضي. وإيديولوجية التهجير هذه، وليست "الاعتبارات الأمنية" كما تروج لذلك الدعاية الإسرائيلية، هي التي كانت وراء الاستحواذ على كثير من الأراضي في منتصف الخمسينات، ثم في منتصف الستينات داخل إسرائيل، وبعد ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة، كما أنها كانت وراء المشروع الرسمي لتهويد الجليل. ويتزايد يوما عن يوم اعتماد الإيديولوجية اليهودية منطلقاً للسياسة الفعلية الإسرائيلية، بدلا عن محددات موضوعية وعقلانية.

ومن منطلق هذه الإيديولوجية، تعمل إسرائيل دائبة على توسيع أراضيها، مما يجعلها، باعتبارها دولة يهودية، تمثل خطراً على شعبها وعلى جيرانها. ولقد صرح بهذا البعد الإيديولوجي بشكل واضح بن غوريون، الملحد، سنة ١٩٥٦، بعد ثلاثة أيام من اندلاع حرب السويس، عندما قال أمام الكنيست بأن الهدف

الحقيقي من الحرب هو "إعادة إقامة مملكة داوود وسليمان في حدودها التوراتية". وحسب الإيديولوجية اليهودية، يجب أن تعود كل البلاد التي حكمها الملوك اليهود قبل ميلاد المسيح، أو التي وعد بها الرب اليهود، إلى إسرائيل بصفتها دولة يهودية، ولا ينحصر الإيمان بهذا المبدأ في "الصقور" بل يشمل عددا كبيرا من يهود حزب الحمائم. ولا ينازع في مبدأ الحدود التوراتية إلا فئة قليلة من يهود الداخل أو الشتات، الذين يعترضون على فكرة الدولة اليهودية من الأساس. وهناك عدة صيغ للحدود التوراتية لأرض إسرائيل التي يفترض أن تعود، حسب التفسير الحاخامي، بحق إلهي لدولة إسرائيل.

وأوسع هذه الحدود تضم البلاد الآتية: سيناء كلها وقسم من مصر السفلى إلى ضواحي القاهرة جنوبا، والأردن كلها، وجزء كبير من المملكة العربية السعودية، والكويت، والجنوب الغربي لنهر الفرات بالعراق شرقاً، وسوريا ولبنان، وجزءًا كبيرا من تركيا، شمالاً، وقبرص غرباً.

ويعتقد أتباع كهانا وكثير من المنظمات المؤثرة، مثل غوش إيمونيم Gush Imunim، بأن احتلال هذه الأراضي أمر إلهي، وبالتالي فإن النجاح في تحقيق ذلك مضمون؛ ولهذا يعتبر كثير من المتدينين أن إسرائيل قد ارتكبت خطيئة وطنية بإعادتها سيناء لمصر، وأن فشلها في احتلال لبنان بين ١٩٨٢ و١٩٨٥، ليس إلا عقابا من الرب على ذلك. وهذا ما جعل آرييل شارون[1] يقترح بشكل واضح،

(١) وليست المجازر التي ارتكبتها قوات شارون في المخيمات الفلسطينية لمواجهة انتفاضة القدس ابتداءً من يناير ٢٠٠٢، إلا عمليات إجرامية لدفع الفلسطينيين إلى الهجرة، صوب الأردن أو غيرها.

خلال مؤتمر حزب المحافظين في شهر ماي ١٩٩٣، أن تقيم إسرائيل سياستها رسمياً على فكرة الحدود التوراتية.

٢. القوانين المعادية للأغيار: القتل والإبادة

يسمى نظام قوانين اليهودية الكلاسيكية التي اعتمدها معظم اليهود من القرن التاسع إلى القرن السابع عشر: "الحلاخة Halakha "؛ ولا تزال هذه القوانين معتمدة إلى يومنا هذا في صيغة اليهودية الأرثوذوكسية، وتتأسس على التلمود البابلي. يعتبر اليهود الشرك والزنا وقتل النفس من أعظم الكبائر. ويجب على السلطات اليهودية أن تعاقب كل من قتل يهودياً، ولو كان ذلك خارج صلاحيتها واختصاصها. أما إذا كان المقتول من الأغيار؛ فلا يعتبر اليهودي الذي تعمد قتله مذنباً إلا تجاه قوانين السماء، وبالتالي لا يمكن لمحاكم الأرض أن تعاقبه. أما إذا كان قتل الأغيار غير متعمد، فلا يعتبر ذنباً على الإطلاق. وهذا ما يعمل به في الواقع الإسرائيلي، فإذا كان القانون الجنائي الإسرائيلي لا يفرق بين يهودي وغيره، فإن الحاخامات الأرثوذوكسيين، يميزون بينهما عندما يعتمدون "الحلاخة" لتوجيه أتباعهم، وخاصة العاملين منهم في صفوف الجيش. وإذا كان تحريم القتل المتعمد للأغيار لا ينسحب على الشعوب التي ليست في حالة حرب مع اليهود؛ فإن عدداً من الحاخامات الشُّراح خلصوا إلى إمكانية، بل إلى وجوب، قتل كل الأغيار المنتسبين إلى شعوب معادية.

ومنذ سنة ١٩٧٣، يتم نشر هذه المذهبية علناً بين الجنود الإسرائيليين المتدينين ضمن كتيب يقول صراحة: "إذا وجد جنودنا، خلال الحرب أو عند ملاحقة عسكرية أو هجوم، أمام مدنيين، ولم يكونوا متأكدين من أن هؤلاء المدنيين مسالمون، فحسب "الحلاخة"؛ يجب قتلهم، فلا يمكن بأي حال من

الأحوال أن نثق في عربي ولو بدا لنا متحضراً... تسمح "الحلاخة" بل تأمر جنودنا خلال الحرب، إذا ما قاموا بهجوم نهائي أن يقتلوا حتى المدنيين الطيبين، أي المدنيين الذين يبدون كذلك".

٣. الأغيار في أرض إسرائيل

إضافة إلى عامة القوانين المحددة لتعامل اليهود مع غيرهم، هناك قوانين أخرى تخص الأغيار المقيمين على أرض إسرائيل الكبرى، أو المارين بها، وتهدف هذه القوانين إلى ضمان هيمنة اليهود عليهم. وهي القوانين المعتمدة اليوم من قبل الصهاينة. تُحرّم "الحلاخة" على اليهود بيع حقول أو منازل للأغيار، (وفي سوريا التي يعتبرها اليهود أرضاً إسرائيلية، يجوز فقط بيع المنازل)، أما كراء منزل للأغيار فلا يجوز إلا بشرطين: ألا يُستعمل المنزل للسكن، وألا يُكترى للأغيار أكثر من منزلين متلاصقين. وهذه القوانين تهدف إلى منع الأغيار من الاستقرار على أرض إسرائيل؛ علما بأنه لا يسمح لهؤلاء بالإقامة مؤقتاً على هذه الأرض إلا عندما يكون اليهود في المنفى أو أقل قوة من غيرهم. أما إذا استقوى اليهود فلا يجوز لهم أن يتركوا أحداً من الأغيار على أرض إسرائيل؛ ولا يسمح لهم حتى بالإقامة المؤقتة إلا ضمن شروط، قد تصل إلى حد حملهم على اعتناقهم اليهودية، وهذه القوانين التي تمارس اليوم على الفلسطينيين، لا تجد أدنى اعتراض من طرف اليسار الصهيوني.

تجدر الإشارة إلى أن التوراة والتلمود ينصان على ضرورة إبادة الكنعانيين والأماليين وكل الشعوب التي أقامت في فلسطين قبل استيلاء (يشوع) عليها. وكثير من الحاخامات الذين لهم نفوذ في صفوف ضباط الجيش الإسرائيلي،

يماثلون الفلسطينيين، بل كل العرب، بهذه الشعوب القديمة، مما يعطي معنى حياً لأوامر توراتية من قبيل: "**لا تترك حياً يعيش**"، وهي نفس النصوص التوراتية الدموية التي استدعيت من طرف كبار الحاخامات لتبرير مذبحة (قبيا).

٤. الانعكاسات السياسية

تؤثر مواقف اليهودية الكلاسيكية تجاه الأغيار بشكل عميق، ليس على اليهود الأرثوذوكس فحسب، بل حتى على ورثتهم الصهاينة، ومن خلال هؤلاء يتم تحديد المسار السياسي لدولة إسرائيل. والاعتبارات الدينية هي التي تكون لها الأولوية خلال المفاوضات حول منح الفلسطينيين الاستقلال الذاتي، وكل تحليل للسياسة الإسرائيلية، لا يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الدينية للدولة الإسرائيلية، لن يفضي إلا إلى استنتاجات خاطئة، وخاصة عند مقارنة إسرائيل بالأمثلة الإمبريالية الغربية أو بالدول الاستيطانية الأخرى. والفرق بين دولة التمييز العنصري التي كانت بجنوب إفريقيا وإسرائيل، أن السود كان لهم الحق في ١٣ ٪ من الأرض مقابل ٨٧ ٪ للبيض، أما الإيديولوجية اليهودية فلا تعترف لغير اليهود بأي حق في الأرض وتعتبرها إسرائيلية، وتحرم الاعتراف بأدنى سلطة غير يهودية، ولو شكلية، على أي جزء من إسرائيل؛ لأن إسرائيل لا يمكن أن تتراجع عن مبادئها إلا في حالة اندلاع حرب توقع خسائر كبيرة في الأرواح اليهودية، كما حصل في ١٩٧٣ وفي ١٩٨٣-١٩٨٥ بلبنان؛ وقتها يمكن لإسرائيل أن تتراجع حفاظاً على الروح المقدسة لليهود. فما دامت إسرائيل دولة يهودية، فلا يمكن أن تؤدي أسبابٌ سياسية صرفة، إلى منح الأغيار المقيمين على أرض إسرائيل سيادة ولو مزورة، أو حتى سلطة ذاتية فعلية.

الإرهاب في الديانة النصرانية والمسيحية الصهيونية

يعتبر الغلو الديني سمة لصيقة بالنصرانية، بعدما صارت ديانة رسمية، مخالفة بذلك تعاليم المسيح في السماحة والاعتراف بالآخر، وحمل تباشير الرحمة من ملكوت السماء. لكن المسيحية شهدت تغييرات عنيفة مست جوهرها الديني برمته؛ حيث تحولت مع الزمن إلى رمز للطغيان الديني، والسياسي، ومارست أقسى ألوان الإكراه الديني، وشكلت بؤرة الحروب الدينية بين الطوائف المسيحية المتناحرة طوال ألف سنة في الداخل المسيحي، والحروب الصليبية الممتدة على مدى قرنين من الحملات العسكرية ضد العالم الإسلامي، قبل أن تنخرط في الحروب الراهنة تحت راية التنصير والاستعمار.

أولاً. العنف المنهج ضد المجتمعات المسيحية

١. الطغيان الديني والإرهاب الفكري

انفردت الكنيسة بادعاء الحق في التكلم باسم الله، وحاربت كل فرق المسيحية المخالفة لها، وكان رجال الدين المسيحيون يدعون أنهم يحكمون بناء على أوامر ونواهي إلهية، وأن عندهم تفويضا إلهيا بذلك، وأن لهم اتصالاً مباشراً مع الله، فسيطروا على الدولة وأصبحت تحت رحمتهم؛ وهذه هي الحكومة الدينية أو الحكومة التيوقراطية. وزاد رجال الكنيسة فادعوا لأنفسهم حقوقا لا يملكها إلا الله، مثل حق الغفران، فأصدروا صكوكا بذلك، ثم أعقب ذلك محاكم التفتيش التي راح ضحيتها الملايين، والتي كانت مخصصة لكل مخالفي الكنيسة، بدأت أولاً بالمسلمين الأندلسيين، ثم بباقي أتباع المسيحية المخالفين للكنيسة، ثم بالعلماء التجريبيين المخالفين لآراء الكنيسة. وكان للكنيسة سجون تحت الأرض، بها غرف خاصة للتعذيب وآلات لتكسير العظام وسحق الجسم البشري، وكان

الزبانية يبدؤون بسحق عظام الرجلين ثم عظام الصدر والرأس واليدين تدريجيا حتى يهشم الجسم كله. في ظل هذه الأوضاع عاش الناس تحت الرعب والاضطهاد، ترتعد قلوبهم وترتجف أوصالهم عند ذكر الكنيسة([1]).

٢. النظام الإقطاعي والاستعباد

كانت الكنيسة تحث أتباعها على القناعة والزهد والصوم والبعد عن الدنيا، في حين كان أساقفتها يملكون الإقطاعات الضخمة والأملاك الكثيرة والقصور الفارهة التي تصرف غالبها في شهواتهم وترفهم، وزاد رجال الكنيسة ففرضوا عشورا على كل أتباعها، هذا فضلا عن الهبات والعطايا التي كانت تصلها من الأثرياء الإقطاعيين للتملق لها وضمان سكوتها عن جرائمهم في حق مواطنيهم، إضافة إلى إرغام الكنيسة لأتباعها على العمل المجاني داخل أملاك الكنيسة وإقطاعاتها. وهكذا تحولت الكنيسة بتحالفها مع قوى الإقطاع الظالمة إلى هيئة إقطاعية تحتها آلاف الهكتارات والثروات الهائلة، وأصبح هَمُّ رجال الدين الأساسي هو الثروة وتوسيع دائرة نفوذهم، وتسلطهم على الشعوب([2]).

٣. الحروب الدينية

لا يمكن البتة لدين فيه أثرة من خير الوحي الإلهي أن يعاكس الرحمة الإلهية الواسعة، ولا أن يكون حلسا لحرب توقد ولا تطفئ أبدا، هذا فضلا عن أن يكون ظهيرا لأعمال العنف التي لا تستند لقانون، ولا تحتكم لشرع، ولا تتأسى بإنسانية عادلة. لكن المتابع لموضوع الحرب الدائمة في تاريخ المسيحية يلحظ ذلك

---

(١) ينظر مصطفى باحُّو السلاوي، العلمانية - المفهوم والمظاهر والأسباب، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) نفسه، ص٦٦.

الالتحام الرهيب بين الكنيسة والسيف، وبين الراهب المحارب، بعد ما صار للكنيسة سلطة زمنية، ومن المعلوم أن الخصام المذهبي بين الطوائف المتناحرة لم يحسم إلا بالتوافق، والإجماع المنقوص، واليد الإمبراطورية في مؤتمر نيقية (٣٢٥م)، الذي أقر بقانون الإيمان النيقاوي وبأربعة أناجيل فقط، وأدى إلى انشقاق كبير، طرد على أثره النساطرة، ثم اليعاقبة بعد مؤتمر خلقدونية (٤٥١م)[١].

واستمر الاضطهاد ضد النساطرة واليعاقبة والأريوسيين، ثم كان الانشقاق الكبير بعد المجمع الثامن (٨٦٩م) الذي انفصلت فيه كنيسة روما إلى كاثوليكية غربية، وأرثوذكسية شرقية[٢]. وأخيراً كان الانفصال الذي أنهى سيطرة روما الكاملة على البروتستانت والإصلاحيين سنة (١٥٢١م)[٣]، وهو ما أشعل نار الحروب الدينية الفظيعة وخاصة حرب الثلاثين سنة (١٦١٨-١٦٤٨م)، وصعّد من أعمال محاكم التفتيش، والمجازر المتبادلة بين الشمال البروتستانتي والجنوب الكاثوليكي مما تنوء بحمله الصحائف الطوال[٤].

---

(١) قنواتي، جورج: و لويس، غردية: فلسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية. ج ٢، ص ٢٧٥، أصداء الزمن ص١٢٥، أبو زهرة: محاضرات في النصرانية، ص ٢١٢.

(٢) زيتون، عادل: العلاقات الكنسية والسياسية بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى، ص٣٤٢، قصة الحضارة ج١٦، ص٢٦، أبو زهرة: محاضرات في النصرانية ص٢١٨.

(٣) بيوري، جون: حرية الفكر، ص٦٨.

(٤) في الحروب الدينية لأوروبا انظر قصة الحضارة ج ٢٩ ص٢٠٦، الغزالي، محمد: التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام،ص٩٣، كروزيه، موريس: تاريخ الحضارات العام، ج ٤، ص١٠٩، الطويل، توفيق: قصة الاضطهاد الديني بين الإسلام والمسيحية. ص ١٢٨.

إن الغلو العقائدي والعبادي والتنظيمي للكنيسة جعلها لا تحسم خياراتها إلا بالحرب الدينية المقدسة، وهو ما عاد على النسيج الاجتماعي بالبوار وعلى الأمن الجمعي باليباب؛ لأجل ذلك، شكلت العلمانية حلاً عملياً فرضته أجواء الحروب الدينية، وهو ما نتج عنه تسويات تاريخية فرضتها أجواء الحروب الدينية.

ثانياً: المسيحية الصهيونية والإرهاب الدولي المنظم(*)

المسيحية الصهيونية حركة تم انتشارها بين بعض المذاهب المسيحية البروتستانتية الإنجليزية للعمل على مساعدة اليهود للعودة إلى فلسطين، وتقوية دولة إسرائيل بقالب ديني بناءً على ادعاءات تقول بأن النبوءات ستتحقق وسيتم الإعداد لعودة المسيح للعالم بعودة اليهود إلى فلسطين، وقد غلب على هذه الحركة الأصولية طابع العدوانية والتطرف المستمد من النصرانية واليهودية.

١. التنظيمات الإرهابية في المسيحية الصهيونية

"التدبيرية": هي حركة تؤمن بأن الله هو مدبر كل شيء، وأن في الكتاب المقدس نبوءاتٍ واضحةً حول الوصايا التي يحدد بها الله كيفية تدبير شؤون الكون، ونهاية عودة اليهود إلى أرض فلسطين وقيام دولة إسرائيل، وهجوم الأعداء عليها، ووقوع معركة هرمجدون النووية، وانتشار الخراب ومقتل الملايين ثم بعد ذلك يكون ظهور المسيح المخلص، وانتشار السلام في مملكة المسيخ ألف عام. ومهمة أعضاء هذه الحركة هي: تدبير وتهيئة كل الأمور التي من الممكن أن

(*) المادة العلمية الواردة في هذا المبحث مقتبس بتصرف من بحث : المسيحية الصهيونية "دراسة تحليلية"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، للطالب فاخر أحمد شريتح.

تعجل بعودة المسيح إلى الأرض، ومن السيطرة على العالم، والتحكم فيه، ودعم إسرائيل بالمال والترسانة النووية.

الحركة الألفية: وتعني الألف عام التي يعود فيها المسيح ويقيم مملكته على الأرض، ولهذه العقيدة جذور تاريخية تعود إلى اليهودية حيث النزعة المشيحانية.

فرسان الهيكل أو فرسان المعبد: وهي منظمة سرية عسكرية دينية، صليبية قديمة صهيونية حديثة ذات ديباجة مسيحية، أنشئت في فلسطين خلال الحروب الصليبية، من مجموعة من الفرنسيين لحماية حجاج بيت المقدس، وتعود جمعية فرسان الهيكل الحديثة إلى حركة الأتقياء التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر، وتُبشِّر بقيام مملكة الرب وعودة المسيح إلى الأرض.

المورمن: وهي فرقة دينية إنجيلية أسسها جوزيف سميث ١٨٤٠م في نيويورك، ويدَّعي أنه تلقى رؤيا خاصة من الله، مطبوعة على لوحات من ذهب، وهي لوحات مقدسة، وكان لهذه الكنيسة دور كبير في إحياء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، وتعمل على تسهيل نبوءة بعث إسرائيل.

كنيسة الله: وهي مؤسسة دينية، تدعو إلى عقيدة محتواها أن الشعب الإنجليزي والأمريكي أحفاد القبائل الإسرائيلية العشر المفقودة بعد السبي البابلي اليهودي، وأن هناك قرابةً بينهم وبين يهود إسرائيل.

شهود يهوه: وهي عبارة عن جماعة دينية مسيحية بروتستانتية، نشأت على يد (تشارلز تازراسل)، تدور أفكارها حول أطروحة عودة المسيح وتنصير اليهود؛ باعتبارهم أُسَّ الشر وجرثومة الفساد، وتعتمد جماعة شهود يهوه على السرية في نشر مبادئها وأفكارها، وتؤمن بالمجيء الثاني، وتعمل على إقامة مملكة صهيونية في الأرض.

جماعة إخوة المسيح: وهي جماعة نشأت بيد (جون طوماس)، عام ١٨٤٨م، وتقوم دعوته التبشيرية على تطبيق النبوءات التوراتية، وسفر الرؤيا، على الأحداث الحاضرة والمستقبلية، وتعمل على إظهار الحركة الصهيونية؛ كعلامة على قرب مجيء المسيح ليبسط سلطانه على العالم من القدس.

منظمة السفارة المسيحية الدولية – القدس: تهدف إلى ترتيب عملية استقبال الجماعات الأمريكية التي تأتي لتقديم الدعم للمستوطنات اليهودية وتمويلها، وذلك بعشرات الملايين من الدولارات سنويًا من قبل المجموعات الأمريكية الداعمة للصهيونية، وتعتبر مجموعات (شهود يهوه، والسبتيين) أقرب المجموعات الداعمة لنشاط هذه المؤسسة.

مواطن انتشار المسيحية الصهيونية

من البديهي أن يكون الموطن الدافئ للمسيحية الصهيونية هو الغرب، وخاصة الغرب البروتستانتي في كل من أوربا وأمريكا، وإن كان انتشارها يتركز بالأساس في أمريكا الجنوبية. وقد شكلت المسيحية الصهيونية أقوى قنوات الدعم للإرهاب الصهيوني في الشرق الأوسط، علما بأن جل الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في الولايات المتحدة كانوا من هذه الحركة، وهو ما يفسر دعمهم المطلق للكيان الصهيوني. ومن هؤلاء الرؤساء:

- الرئيس (وودرو ويلسون): وكان يعمل على تحقيق نبوءاته التوراتية بناءً على إيمانه الديني البروتستانتي، وأيد منح اليهود وطنا قوميا في فلسطين عشية صدور وعد بلفور.

- ومنهم (هاري ترومان): الذي قامت في عهده دولة إسرائيل، واعترف بها بعد دقيقة من إعلان قيامها عام ١٩٤٨م، وكان ترومان صهيونيا أكثر من اليهود.
- ومنهم (دوايت أيزنهاور): الذي أصدر كتيبًا عن إسرائيل وسياسة أمريكا نحوها بعد توليه منصب الرئاسة في ١٩٥٤م، يدافع فيه عن الكيان الصهيوني.
- ومنهم (ليندون جونسون): الذي عرف بدفاعه المستميت عن الدولة العبرية منذ كان في الكونغرس، وفي عهده حصلت إسرائيل على صفقات كبيره من الأسلحة الهجومية والمعدات اللازمة للحرب الإلكترونية التي بفضلها تمكنت من هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧م.
- ومنهم (ريتشارد نيكسون): الذي تأثر بالأفكار والنبوءات التوراتية، وكانت تربطه مع رجال الدين المسيحيين الأصوليين علاقة حميمة، وهو القائل: إن استعداده للقيام بالانتحار السياسي، أكثر من استعداده لإلحاق الضرر بإسرائيل.
- ومنهم (جيمي كارتر): الذي صرح أمام الكنيست الإسرائيلي في مارس ١٩٧٩م بأن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة، ولا يمكن تقويضها؛ لأنها متأصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكي نفسه.
- ومنهم (رونالد ريغان): الذي عرف بنزعته اليمينية، ومن أشد المؤمنين بالتدبيرية كعقيدة ومنهج، ويشعر في قرارة نفسه أنه يساعد الله في مخططاته التوراتية الإنجيلية المقررة سلفًا لنهاية العالم.

- ومنهم (جورج بوش الابن والأب والجد): وهم الذين اعتبروا دولة إسرائيل ساحة لقدوم المسيح، وأن اليهود هم شعب الله المختار والموعود بهذه البلاد وفق الرؤية التوراتية المتشددة، لذلك قاموا بدعم مشروع جدار الفصل الإسرائيلي العنصري، وكانوا كلهم يحملون الأحقاد ضد المسلمين، وكانوا متطرفين وعدوانيين، واعتبروا الحرب ضد المسلمين حرباً صليبية.

النشاط الإرهابي للمسيحية الصهيونية ضد القضية الفلسطينية

كان للمسيحية الصهيونية بالغ الأثر على أرض فلسطين، فقد تحولت فلسطين عند البروتستانت من الأرض المقدسة للمسيحيين، إلى وطن ودولة لشعب الله المختار، فقد ضمن البروتستانت بعودة اليهود للأرض المقدسة تحقيقَ النبوءات التوراتية، مما يمهّد السبيل بالعودة الثانية للمسيح، حتى يحكم العالم لألف عام، ولأجل تحقيق ذلك لا يعبئ البروتستانت الصهاينة بما يلحق بأهل الأرض من طرد أو قتل، وما يعود عليهم من عنف وتشريد ودمار. وزاد حجم الاهتمام الدولي بالصهيونية مع زيادة حجم الاستيطان اليهودي في الكثير من المناطق في فلسطين منها القدس والخليل وصفد، فعمد العديد من القادة على إنشاء مستوطنات يهودية مسيحية في فلسطين؛ لتوثيق الكيان الصهيوني في الأرض، وتحقيق النبوءات، حيث تم إدخال اليهود في فلسطين تدريجياً منذ 1875م، فقامت العديد من المساعي منذ القدم على زرع الكيان الصهيوني فيها، وقام العديد من الزعماء والقادة بإطلاق الوعود والمعاهدات لأجل تحقيق هذا الهدف.

٢. النشاط الإرهابي للمسيحية الصهيونية ضد الإسلام

عملت المسيحية الصهيونية على الحد من انتشار الإسلام عالميا، فقد قام مستشار الإدارة الأمريكية للشؤون الاستراتيجية والعسكرية إدوارد لوتواك بالدعوة إلى شن حملة صليبية على العالم الإسلامي لمنع انتشاره، كما قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بوضع خطة استراتيجية لمواجهة الحركات الإسلامية ومنها:

- العمل على تصفية القيادات الإسلامية بطرق تبدو طبيعية، أو عن طريق الاغتيال.
- إعداد التقارير الكاذبة عن نشاط الحركات الإسلامية، والعمل على تقديمها للحكومات العربية والإسلامية لضربها، بذريعة محاربة الإرهاب.
- إنشاء جماعات متطرفة وتجنيدها للقيام بأعمال إرهابية لتشويه سمعة الإسلام.
- تشويه صورة الإسلام والفكر الإسلامي، والتشكيك بصلاحية الإسلام.
- تشجيع الجماعات العرقية والطائفية، وتمويلها مادياً وإعلامياً.
- إلصاق تهمة التطرف والإرهاب بالإسلام؛ لتبرير محاربته بذريعة الحرب على الإرهاب.
- تغيير المناهج التعليمية، وإلغاء الآيات التي تدعو للجهاد ومحاربة الحجاب للمرأة، والحيلولة دون تطبيق الشريعة الإسلامية.

الإرهاب والأديان الوثنية الوضعية

تقديم:

من الاستنتاجات الخاطئة أن يعتقد البعض بأن الأديان الوثنية الوضعية أرحم من الأديان السماوية المتهمة دوما بالعنف. إن لدى الهندوسية وآلهتها الثلاث والثلاثين ألفاً من الأصوليين المتطرفين ما يكفي لإشعال العالم؛ وهم يضطهدون المسلمين والمسيحيين على السواء في الهند.

وينطبق هذا على الشنتوية وآلهتها الثمانمائة مليون، وهي التي ولّدت الكاميكاز الانتحاريين في اليابان. والتاريخ خير شاهد على وحشية الأديان الوثنية، فقد اضطهدت الوثنية الرومانية المسيحية شر اضطهاد، واضطهدت الوثنيات السومرية والأشورية والبابلية والكنعانية والفينيقية والفرعونية والجرمانية والغالية والفرنكية والقوطية والفيزيقوطية والسكسونية والشمالية...إلخ، بعضها البعض والآخرين في حروب استعباد وقتل ودمار يندى لها الجبين.

ويوجد في آسيا هذه ديانة الزن الداعية إلى التأمل الثابت، وهي التي كانت وراء تعبئة جنود الإمبريالية اليابانية، ولم تخل البوذية السيريلانكية من عصابات موت ودمار واغتيال ورهبان متطرفين متعصبين أشهرهم من قتل رئيس الوزراء سليمان بندرانايكه عام ١٩٥٩؛ بحجة تقاربه مع التاميل الهندوس.

وهذا أيضا حال الجاينية الهندية، وأتباع هذه النحلة الوثنية التي ترفض أي اعتداء على الكائنات الحية لحد أن بعضهم يضع قناعًا على فمه كي لا يبتلع صدفة الذباب أو الحشرات، هم عماد الجيش الهندي المقاتل في كشمير، ناهيك عن السيخ، وقد كانوا أشرس جنود الجيش البريطاني في قمع المسلمين في الهند.

هذه المقدمة الموجزة تقدم شاهدا على الطبيعة الإرهابية للأديان الوثنية، وهي مسألة من الصعب تعقبها في جميع هذه الأديان في هذا الحيز من الدراسة، وهو ما يبرر اقتصارها على الإرهاب في الديانة البوذية؛ باعتبارها شاهدا حيا على حجم الجرائم الوحشية التي يتعبد بها إرهابيو البوذية، في سلسلة من المذابح الجماعية الممنهجة ضد المسلمين لعلها الأكبر في تاريخ المنطقة.

أولا. الأسس الدينية والتنظيمية للإرهاب البوذي ضد الروهينجا

يسجل التأريخ أن البوذية في مبدأ أمرها كانت حالة من التجربة الروحية المسالمة والثائرة على سلطان البراهمية، وكان بوذا وأتباعه من بعده يدعون إلى أفكارهم عبر التمسكن والخضوع والتذلل، وكانوا ضحية الإرهاب الهندوسي المتكرر.

لكن البوذية لم تستمر فلسفةً روحيةً وتجربةً شخصيةً، بل تكونت بفعل السلطان أشوكا في القرن الثالث قبل الميلاد، ثم كانشكا في القرن الأول بعد الميلاد، ثم بفعل جماعة الرهبنة "سانغا" إلى كيان ذي نفوذ وتطلعات وأطماع دنيوية، فظهرت حالاتُ العنف وعادت العنصرية كما كانت البرهمية من قبلُ، ونسيت التعاليم الأولى لبوذا.

١. الخلفية الدينية والسياسية للإرهاب البوذي ضد المسلمين

إن الممارسات الإرهابية ضد مسلمي الروهينجا لم تتوقف منذ بداية الاستعمار البريطاني لميانمار. وكانت تتم خلال الفترة الأولى بدعم من سلطات الاحتلال البريطاني التي قامت بممارسات عديدة اتسمت بطابع تمييزي واضح، واستهدفت التواجد الإسلامي في إقليم أراكان، وتمثلت في الآتي[1]:

---

[1] طارق شديد، الروهينجا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم، مرجع سابق، ص ١٠.

- طرد المسلمين من وظائفهم وإحلال البوذيين مكانهم.
- مصادرة أملاكهم وتوزيعها على البوذيين.
- الزج بالمسلمين وخاصة قادتهم في السجون أو نفيهم خَارج أوطانهم.
- إغلاق المعاهد والمدارس والمحاكم الإسلامية ونسفها بالمتفجرات.
- تحريض البوذيين على قتل المسلمين ودعمهم في ذلك.

ومنذ الإعلان عن استقلال بورما عن التاج البريطاني في العام ١٩٤٨، حيث تحول أسمها إلى "ميانمار" في العام ١٩٨٩، أصبح الإرهاب ضد مسلمي الروهينجا سياسة رسمية معلنة للحكومات المتعاقبة، وهذا ما بدأ واضحاً وسافراً منذ العام ١٩٦٢ مع وصول الشيوعيين إلى السلطة في انقلاب عسكري أطاح بالملكية البوذية، حيث "تبنت الحكومة الشيوعية منهج التهجير المُستمر للمسلمين، حتى قامت حكومة الانقلاب العسكري بالعديد من عمليات التهجير للمسلمين، إلى بنجلاديش والسعودية وغيرها، ثُم تم طرد أكثر من ١٥٠,٠٠٠ مسلم، بسبب بناء القرى النموذجية للبوذيين في محاولة للتغيير الديموغرافي"[١].

وتعد قضية مسلمي الروهينجا في ميانمار، وبالتحديد في ولاية "أراكان"، أحد تجليات الإرهاب الذي يمارس باسم الدين؛ حيث تجرى عملية تطهير ديني عرقي ممنهج ضد الأقلية المسلمة من قبل البوذيين المتطرفين الذين يستندون إلى عامل ديني، وبمساندة مجموعة من الرهبان البوذيين الراديكاليين المنضوين تنظيما تحت حركات دينية مدعومة رسميا من قبل الدولة.

---

[١] ابراهيم فوزي، خريطة الأقليات المسلمة في آسيا بين التهميش والاضطهاد، موقع مرصد الأقليات المسلمة، aqlyat.com/new

وهذه الممارسات الإرهابية قديمة تعود من الناحية السياسية إلى تأسيس الأحزاب والحركات الدينية البوذية المسيسة، التي كان أبرزها "حزب التاكين" المعروف أيضا باسم حركة "نحن البورمان" في مايو ١٩٣٠، وهي الحركة التي شنت حملات إرهابية ضد المسلمين في بورما، حيث تولى مؤسسها "غلون أسو" منصب رئيس الوزراء عام ١٩٤٠ " ووضع قانوناً رسمياً للبلاد، عرف بـ " اندين درايف بوليسي Indian Drive Policy، أي خطة إخراج الأجانب من أرض بورما بخاصة الهنود، وتحت هذا القانون صودر الكثير من ممتلكات الهندوس والمسلمين "[١].

ويلاحظ أن أعنف تلك الممارسات يقودها ما يعرف بحركة (٩٦٩)، وهي ثلاثة أرقام ترمز إلى بوذا والمجتمع البوذي، حيث أسست هذه الحركة منذ العام ١٩٩٩، بزعامة الراهب المتطرف "كباو لوين" كمنظمة دينية وقومية بوذية متطرفة بسطت سيطرتها في أرجاء ميانمار.

وقد أصبحت حركة (٩٦٩) رمزاً تنظيمياً للإرهاب والتعصب البوذي في أرجاء ميانمار، وورثت هذه " الحركة البوذية المتطرفة التاريخ الدامي والطويل للبوذية من القتل والاضطهاد والإقصاء والطرد إلى ما وراء الحدود لمسلمي الروهينجا "[٢].

وتدعم هذه الحركة وجودها من خلال التحالف القائم بين السلطات العسكرية التي تحكم البلاد ورجال الدين الممثلين للطائفة البوذية؛ وهو تحالف تعود جذوره إلى تاريخ وصول الشيوعيين إلى السلطة في عام ١٩٦٢ عندما أطاح الجيش بالملكية بقيادة الجنرال "تي ون"، وإعلان ميانمار دولة اشتراكية.

---

[١] انظر: أبو معاذ، مسلمو أراكان وستون عاماً من الاضطهاد ، مرجع سابق، ص ٧٧.

[٢] طارق شديد، الروهينجا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم، مرجع سابق، ص ١٤.

كما تم الإعلان عن أن الإسلام هو العدو الأول، وتقوم البنية الفكرية لحركة ٩٦٩ على الأسس العنصرية والإرهابية الآتية:

أ. التعصب الشديد للبوذية وحماية الهوية البوذية ودعم سيطرتها في البلدان التي تنتشر فيها الديانة البوذية.

ب. توظيف كل المقومات الدينية والثقافية والاجتماعية للبوذيين، وخلق هوية قومية بوذية موحدة.

ت. إعلان الحركة كرمز ديني وسياسي للبوذيين وقبلة لهم، والمناداة بأن ميانمار دولة للبوذيين.

ث. إشعار أهل البلد بأن المُسلمين غُرباء، تعود أصولهم إلى المهاجرين من بنجلاديش، وأنهم سكان من الدرجة الثالثة لا يستحقون حقوقاً، ولا ينبغي أن يتمتعوا بالمواطنة[1].

ج. تشويه الدين الإسلامي، ووقف انتشاره والقضاء على الهوية الإسلامية في ميانمار، والقيام بحملات تحريضية وتطهيرية ضد المسلمين بخاصة في إقليم أراكان عرب البلاد.

ح. الترويج لادعاءات حاقدة ضد المسلمين؛ بحجة أن هؤلاء ينفذون مؤامرة ضد الوجود البوذي في ميانمار، بهدف غزو الدولة ومحاولة أسلمتها.

الأساليب المعتمدة في التطهير الديني والعرقي

تجلت أساليب الإرهاب والاضطهاد البوذي ضد المسلمين في ميانمار في مظاهر عدة، يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:

أ. الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية

---

[1] مرجع سابق، ص ١٠.

تُجسَّد هذه السياسةُ من خلال حرمان مسلمي الروهينجا من حقوق المواطنة، ومنذ عام ١٩٤٨ لم يعترف الدستور المعتمد غداة استقلال بورما بالمسلمين، وتُوِّج ذلك بإصدار الحكومة الماركسية في العام ١٩٨٢ " قانونا يقضي بحرمان المسلمين من عرقية الروهينجا من حقوق المواطنة والجنسية الميانمارية (البورمية)، واعتبارهم منذ ذلك التاريخ مهاجرين بنغاليين غير مرغوب فيهم "[١]. وقام القانون المذكور على انتهاج سياسات تمييزية عنصرية؛ عبر تصنيف السكان إلى ثلاثة مراتب، حيث صُنِّف المسلمون على أنهم مواطنون من الدرجة الثالثة، و" بأنهم أجانب دخلوا بورما لاجئين أثناء الاستعمار البريطاني حسب مزاعم الحكومة فسحبت جنسيات المسلمين وصاروا بلا هوية وجردوا من كل الأعمال، وصار بإمكان الحكومة ترحليهم متى شاءت"[٢]. وتطور الأمر إلى استبعاد مسلمي الروهينجا من الإحصاء العام للسكان في ميانمار؛ بهدف التخلص منهم وإبادتهم.

ب. التصفية والتهجير

مورس ضد مسلمي الروهينجا سياسات التصفية والتهجير، وسياسات التلاعب بالديمغرافية السكانية في إقليم أركان وفق أساليب ممنهجة، وعبر فترات تاريخية عدة امتدت عقوداً طويلة، واتسمت بطابع دموي عنيف شهد مذابح بشعة من أبرزها مذبحة مميبا ١٩٤٢، ومذبحة فنكها وراي شنغ، وهما مدينتان تقعان في الجنوب الشرقي من أكياب، وفي نفس العام.

---

(١) طارق شديد، الروهينجا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم ، مرجع سابق ، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢.

وكذلك مجزرة "درة أفق" التي راح ضحيتها عشرة آلاف مسلم في العام ذاته، إضافة إلى مذابح أخرى تعرضت لها عدة مدن وحواضر إسلامية، كانت قد هَجَرَها سكانُها وتم توطين البوذيين الماغ القادمين من باكستان الشرقية مكانهم مثل ماغ "تكتاف ونهيلة". كما تم تنفيذ حملاتِ تطهيرٍ عرقي قاسٍ، لا إنسانيٍّ ضد الروهينجا، وُصفت بأنها "تصفية القرن العرقية"، حيث تم في ١٩٩١ طرد قرابة نصف مليون مسلم، وتصاعدت هذه الحملات المتكررة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من خلال الربط المتعمد بين الإرهاب؛ والدين الإسلامي، كان أعنفها في العام ٢٠١٢، حصدت أرواح ما يقرب من ألف قتيل من السكان المسلمين والخمسة آلاف جريح، وقرابة ٣٠٠٠ مخطوف، وتدمير عشرين قرية و٢٠٠ منزل و٣٠٠ ألف لاجئ هربوا إلى بنغلاديش"[١].

ت. مصادرة املاك المسلمين

انتهجت الحكومات البوذية المتعاقبة أسلوب مصادرة أراضى المسلمين وممتلكاتهم، من غير سبب، أو عبر اختلاق أسباب مفتعلة. كما تم في هذا الإطار استخدام أساليب فرض الضرائب المتصاعدة، على أملاك المسلمين وفرض الغرامات المجحفة عليهم، وحرمانهم من بيع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية، والقيام بمصادرتها أو إحراقها، وقتل مواشيهم، ومنع المربين لهذه المواشى من شراء الأعلاف، التى يُعتمد عليها في تغذية هذه المواشى. كما انتهجت السلطات الحكومية سياسات التمييز في مجال العمل؛ حيث تم فصل أعدادٍ كبيرة من المسلمين من وظائفهم، وعدم السماح لهم بالعمل ضمن القطاع الصناعي في

(١) انظر: ميانمار: تطهير عرقي وصمت دولي، موقع صحيفة الأخبار www.al-akhbar.com

أراكان. وقد قامت السلطات بتبنى سياسة ممنهجة تهدف إلى التضييق على الروهينجا، ومصادرة كل ما يملكون وإجبارهم على النزوح والتهجير[1].

ث. ممارسة الإرهاب الديني والثقافي

يتجلى الإرهاب الدينى والثقافي عبر تشويه الدين الإسلامى، وازدراء العقيدة الإسلامية، واستهداف الرموز وأماكن العبادة بالحرق والهدم والتجريف. ومن ذلك أيضا حرمان المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية كالصلاة، حيث منعت السلطات الحكومية في ميانمار استخدام مكبرات الصوت للأذان، في خطوة أولى استهدفت منع الأذان بعد رمضان ١٤٠٣هـ الموافق١٩٨٣م، كما عمدت السلطات إلى هدم المساجد ومنع المصلين من الوصول إليها[2].

واتجهت السلطات في ميانمار إلى منع العديد من المسلمين من أداء فريضة الحج، أو الموافقة على ذلك، وفق شروطٍ تمييزيةٍ تتعلق بمصارحة إي مسلم راغب في الحج بموالاة الحكومة علناً. كما منعت السلطات ارتداء الحجاب الشرعى، وانتهجت الحكومة سياسة طمس الثقافة الإسلامية، وعدم السماح بطباعة أو نشر الكتب والمطبوعات الإسلامية، كما سعت السلطات إلى فرض الأسماء البوذية على المواليد الجدد من المسلمين.

---

(١) طارق شديد، الروهينجا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) انظر: أبو معاذ، مسلمو أراكان وستون عاماً من الاضطهاد، مرجع سابق، ص ٨٩.

الأسس المنهجية للإرهاب لدى التيارات التكفيرية

مقدمة:

الإسلام بتعاليمه ومبادئه مناقض للإرهاب جملة وتفصيلا، وهذه مسلمة لا جدال فيها. ومع ذلك فقد ينشأ في البيئة السليمة ما يغذي نزعة التطرف والغلو، ويدفع إلى الإرهاب لخلل في البنية المعرفية لمن اتسم بهذه الظاهرة. ولفهم أكثر دقة لعلاقة هذه الظاهرة بالدين، هناك حاجة إلى التنبيه إلى بعض الملاحظات الأولية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تحقق هذا الفهم:

أولا. إن المتتبع لأغلب التعريفات يجدها تحدد مفهوم الإرهاب بالأثر دون المؤثر[1]؛ لتركيزها على الأعمال الداخلة في مسمى الإرهاب. ومعلوم أن الأعمال فرع عن الاعتقاد، لأنه لا عمل بدون اعتقاد. وهذا الخلل انعكس سلبا على تحديد المؤثرات الحقيقية للظاهرة، ومن ثَّم سُبل العلاج المناسبة!

ثانيا. إن نسبة الإرهاب إلى الدّين بقولنا: الإرهاب الديني، المقصود به سلوك المتديّن لا الدين نفسه. وبعبارة أوضح، هو تعبير عن خلل في التلقي لدى المتديّن أدى إلى هذا السلوك الخاطئ لا أنّ الإرهاب في أصل الدين وتعاليمه.

ثالثا. ينبغي التفريق بين مسوّغات الإرهاب التي قد تعتبر تبريرا للأعمال الإرهابية، وبين المؤثرات والأسباب التي هي عبارة عن تشخيص للظاهرة، وبيان لمداخل الانحراف لتكون الوقاية والمعالجة على أسس متينة وصحيحة.

---

(١) انظر مثلا: البيان الصادر من مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة في دورته ١٦، محمد عبد الله السلومي القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب -كتاب البيان-: ص١١٤، وسليمان الحقيل حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب: ص٧٧، ٧٨. وبحث د اللويحق: الإرهاب والغلو دراسة في المصطلحات والمفاهيم، وهو أوسعها فقد قام بجمع ودراسة تعريفات عديدة للإرهاب.

ومن المؤكد أنّ جذور الإرهاب يصعب حصرها لتنوعها وتعددها وتداخلها أحيانا أخرى، لذا سنقتصر على بعض الجذور المنهجية (فقط)، أي أننا نُعنى ببعض المنطلقات الفكرية لجذور الإرهاب الديني للجماعات المعاصرة توضيحا للخلل المعرفي الدافع لهذه الأعمال الإرهابية. وهذه الجذور هي في حقيقتها قواسم مشتركة تصل الإرهابيين السابقين بالمعاصرين. إذا تم هذا، فإن الإرهاب آفة عقدية فكرية، تظهر في صورة أقوال وأعمال تشمل كل صنوف الغلو والعنف والتخويف والأذى والتهديد ونحوها بحيث يُفارق المتلبس بها الوسطية والاعتدال. ويمكن الإشارة إلى جملة من الأخطاء المنهجية التي ساهمت في تشكيل بنيتهم المعرفية للفكر الإرهابي، كما نبينه في المنقاط الآتية:

أولا. الأخطاء المنهجية في التلقي وانعكاساتها الفكرية

يلاحظ أن الجماعات المتطرفة تحكمها قواعد مشتركة فيما يتعلق بقواعد التلقي تتركز في مجملها في رفض القبول بأي اجتهاد فقهي أو فكري خارج دائرة فكر الجماعة الذي يتم التعامل معه بوصفه مرجعية مطلقة. هذا النزوع الفكري يصاحبه حالة نفسية تنزع نحو احتقار المخالف، والتعامل معه بقدر كبير من الاستخفاف والاستهجان. هاذان المسلكان يتخذان عدة مظاهر، ويمكن رصدها بقدر كبير من الوضح من خلال نماذج من الكتابات التي صدرت عن القيادات العلمية، والموجهة نحو الأتباع باعتبارها تعليمات إرشادية تحدد طريقة التلقي وبناء الذات.

١. الطعن في العلماء

من الأساليب الشائعة بين هؤلاء الطعن في العلماء، ووصفهم بأبشع الأوصاف، بل وتكفيرهم أحيانا؛ وذلك لتحييدهم وصرف العامة عن مجالستهم. ولهم في ذلك

أقوال متداولة بينهم. ومن ذلك قول سيد فضل: "أما حكم أنصارهم من علماء السوء.... فهم كُفَّار على التعيين"[1]، وقول أسامة بن لادن عن أئمة الحرم بأنهم فساق وأنه يجب هجرهم[2]، كما نقل عنه اتهامهم بالسكوت عن الحق خوفا على أنفسهم[3]. وغني عن البيان أن هذا الأسلوب مما توارثوه عن أسلافهم كما في الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده أن عليا ﷺ بعث: ابن عباس ﷺ إلى الخوارج، فلما توسط عسكرهم، قام ابن الكواء، وكان آنذاك خارجياً، يخطب الناس ويحذرهم من ابن عباس، فقال: يا حملة القرآن، إن هذا عبد الله بن عباس، فمن لم يكن يعرفه فأنا أعرفه، هذا ممن نزل فيه وفي قومه: ﴿بل هم قوم خصِمون﴾، فردوه إلى صاحبه ولا تواضعوه كتاب الله.

٢. عدم مجالسة أهل العلم

مما يفاخر به أصحاب الفكر المتطرف عدم حاجتهم للعلم والعلماء فهذا المقدسي يقول: "لا حاجة للمجاهدين لفقهاء ومنظرين من خارج صفهم؛ لأن فقهاءهم الذين يوجهونهم ويتخيرون لهم الأولى والأنقى والأنكى من الجهاد والقتال وأقواهم بصيرة؛ لأن فقهم يولد من رحم الجهاد ومن ميادين القتال"[4]. وفي السياق نفسه يقول أبو قتادة الفلسطيني: «السنة مدحت أخذ العلم عن طريق الورق بل وهذا يدل على أن العصمة عند اختلاف الزمان ....هو العودة

---

(١) إمام بن عبد العزيز الشريف (واسمه المستعار: عبد القادر بن عبد العزيز)، الجامع لطلب العلم الشريف: ٦٧٣.

(٢) نقله عنه فارس الزهراني (واسمه المستعار أبوجندل الأزدي)، في كتابه: أسامة ابن لادن مجدد الزمان وقاهر الأمريكان: ٤٨٣.

(٣) االمصدر نفسه: ٤٧٥.

(٤) أبو محمد المقدسي، القافلة تسير والكلاب تنبح (معسكر البتار): ٤.

للورق»[1]. وفي رسالة التوسمات لأمير الجماعة، شكري مصطفى، دعوى للجهل والأمية حيث يقول: «من خصائص جماعة الرسول ﷺ أنها لم تتعلم - أي الجماعة الأولى - الدين للدنيا، ولم يكونوا يتعلمون لعمارة الأرض وبناء الدور، فتلك صفة الكافرين، يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، حتى إن رسول الله ﷺ، كان يجهل أثر تأبير النخل، ويقول: نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب؛ فلابد أن نكون مثلهم أميين نوجه كل جهدنا ووقتنا؛ لنتعلم الكتاب والحكمة، وما دون ذلك فهو ضلال مبين. ومتى يتعلم الإسلام من أمضى- أكثر من نصف عمره في تعلم الجاهلية؟! ومن أجل هذا نقول: إن الدعوة إلى محو الأمية فكرة يهودية؛ لشغل الناس بعلوم الكفر عن تعلم الإسلام. ووجود من يقرأ ويكتب بيننا لا ينفي أننا نحن أمة أمية نوجه كل وقتنا لتعلم الإسلام».

وهي التي حكمت الأولين منهم؛ وهي تماما الخصلة التي وصفهم بها النبي ﷺ حيث قال: "حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام"[2]. ويؤكده قول علي بن أبى طالب رضي الله عنه: "الخوارج ليسوا بقراء للقرآن، ولا فقهاء في الدين، ولا علماء في التأويل، ولا لهذا الأمر سابقه في الإسلام"[3].

٣. التعالم والغرور، ومن ثم العُجب والثقة بما لديهم من الفهم

وهذه الخصلة جرتهم إلى الاعتقاد بأنّ جماعتهم هى صاحبة الحق المطلق، وفي ذلك يروي أبو الخير في مذكراته قصته مع شكري مصطفى حين اختلف معه في جوانب منها: كون جماعتنا هي الجماعة الوحيدة المسلمة في العالم[4]. وفي المعنى

---

(١) أبوقتادة الفلسطيني، مقالة بين منهجين مقالة رقم١٩ (موقع منبر التوحيد والجهاد).

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم: ٤٧٧٠.

(٣) ابن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك: ٥٧/٤.

(٤) عبد الرحمن أبو الخير، ذكرياتي مع جماعة المسلمين: ص ٣٤.

نفسه يقول أبو مصعب، أحد قياديهم: نحن جماعة الحق وما عدانا فليس بمسلم[1]. ولأنهم أهل الحق دون من سواهم، ادعوا تفردهم بالتقدم في العلم حتى قال قائلهم: "إن دعوى أن الفقيه يحمل علما أكثر منا دعوى مرفوضة.....ونحن ننازعهم في ذلك"[2]، بل صرح زعيم منهم يخاطب أتباعه: "من قال لكم إن الصحابة والتابعين وكبار الأئمة المحققين من رجال خير القرون أكثر علما منى"؟! وحجته في ذلك، أن "بين أيدينا –كما يقول– عدد كبير من الأحاديث الصحيحة التى لم تكن متوفرة لأي عالم أو إمام من كبار الأئمة"[3]. إن خصلة العجب هذه كانت واحدة من لوازمهم التى حذر منها النبى ﷺ في قوله: «إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَعْبُدُونَ وَيَدْأَبُونَ، حَتَّى يُعْجَبَ بِهِمُ النَّاسُ، وَتُعْجِبَهُمْ نُفُوسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ»[4].

ثانيا. الأخطاء المنهجية في الاستنباط ومعضلة التكفير

يلاحظ من تتبع الفتاوى والخطابات التى تصدر عن الجماعات المتطرفة أنها تفتقر إلى الرسوخ في منهجية التعامل مع النصوص الشرعية فهما واستنباطا، حيث يغلب عليها التأويل المتعسف، واتباع المتشابه من النصوص، وحملها على وفق نظرتهم التكفيرية، لتوظيفها في جلب الأتباع أو التبرير للنفس. وكثيراً منهم يعتنقون الفكر التكفيري المتطرف الدموي قبل البحث عن دليل، وهذا أمر متجذر فيهم لا يحتاج إلى دليل. وهذا المسلك يفسر نزوعهم المتطرف نحو التكفير الذي لا تحكمه قواعد منضبطة كما توضحه الشواهد الآتية:

١. التكفير باللازم

---

(١) المصدر نفسه: ٧٤.

(٢) كما في رسالة الحجيات، نقلا عن محمد سرور؛ الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو (جماعة المسلمين): ص ٧٢.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) الإمام أحمد، المسند رقم: ١٢٨٨٦.

وهذا مرده إلى عدم مراعاة ضوابط التكفير، وهذه نقول ونصوص من كتبهم المنهجية المعتمدة في التأصيل والتنظير ناطقة بذلك. من ذلك قول سيد فضل: «وإذا كان الشعب صاحب السيادة في الديمقراطية يمارس سيادته بواسطة نوابه في البرلمان، فإن كلا الفريقين واقع في الكفر: نواب البرلمانات ومن ينتخبونهم من الشعب لهذه المناصب»[1]. ومنها قوله أيضا: «إن كل من يعين على إقامة هذه البرلمانات سواء بالاشتراك في عضويتها، وهو ما يفعله النواب، أو باختيار أعضائها، وهو ما يفعله الناخبون، أو بتزيين ذلك للناس ـ هو كافر»[2]. وقال أيضا: «إن المشاركة في هذه البرلمانات بالترشيح أو الانتخاب من الكفر الأكبر»[3].

٢. التكفير باعتبار التبعية للإمام

مما يلحق التكفير باللازم، تكفيرهم باعتبار التبعية للإمام، حيث رتبوا على كفر الإمام كفر الرعية، ومن ثم استحلال الدماء والأموال والنساء لمن يخالفهم في معتقداتهم. في هذا السياق يقول صاحب الجامع: «إن البلاد المحكومة بقوانين وضعية ـ كما هو الحال في شتى بلدان المسلمين اليوم ـ لها أحكام خطيرة يجب أن يعلمها كل مسلم؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيىَ من حيَّ عن بينة. ومن هذه الأحكام:

أ. أن حكام هذه البلاد كفار كفراً أكبر خارجون من ملة الإسلام.

ب. أن قضاة هذه البلاد كفار كفراً أكبر، وهذا يعني تحريم العمل بهذه المهنة.

---

(١) إمام بن عبد العزيز الشريف (واسمه المستعار: عبد القادر بن عبد العزيز)، الجامع لطلب العلم الشريف:١٦١.

(٢) المرجع نفسه:١٦٣.

(٣) المرجع نفسه:١٦٤.

ج. أنه لا يجوز التحاكم لمحاكم هذه البلاد، ولا العمل بها، ومن تحاكم إلى قوانينهم راضياً بها فهو كافر أيضا.

د. أن أعضاء الهيئات التشريعية بهذه البلاد ـ كالبرلمان ومجلس الأمة ونحوه ـ كفار كفراً أكبر ـ لأنهم هم الذين يجيزون العمل بهذه القوانين الكافرة وهم الذين يشرعون ما يستجد منها.

هـ. أن الذين ينتخبون أعضاء هذه البرلمانات هم كفار كفراً أكبر؛ لأنهم بانتخابهم هذا إنما يتخذونهم أربابا مشرعين من دون الله، فالعبرة بالمسمى. ويكفر أيضا كل من دعا إلى هذه الانتخابات أو شجع الناس على المشاركة فيها»[1].

والملاحظ أن هذا المبدأ هو ذاته الذي حكم أسلافهم، ففي حديثه عن الخوارج، أورد أبو الحسن الأشعري نصا لطائفة البيهسية يتطابق حرفيا مع ما يقوله المعاصرون منهم حيث قالت "طائفة من البَيْهسية: إذا كفَر الإمامُ كفرت الرعية، وقالت : الدار دارُ شركٍ، وأهلها جميعاً مشركون، وتركت الصلاة إلا خلف من تعرف، وذهبت إلى قتل أهل القبلة وأخذ الأموال، واستحلت القتل والسبي على كل حال»[2].

٣. التكفير باعتبار التبعية للدّار

وهذا التكفير يجري على نفس النمط، حيث قالوا: الدار إما دار إسلام أو كفر؛ فمن أقام بدار الكفر فهو كافر. يقول سيد فضل: «...ونتكلم هنا عن واقع محدد، وهو حال المنتسبين إلى الإسلام في معظم بلاد المسلمين المحكومة بقوانين

---

(١) المرجع نفسه: ٥٣٩- ٥٤٠.

(٢) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين: ١/ ١٩٤.

الكفار في هذا الزمان، وهذه البلاد تعتبر من جهة الأحكام دار كفر وحرب»[1].

وقال: في سياق بيانه إنه لا عهد للكفار بدخولهم لدار الإسلام: «إذا دخل أحد الكفار إلى بلاد المسلمين، والتى هى ديار كفر وردة اليوم»[2]. وقال أيضاً: «الدنيا كلها اليوم دار كفر ولا أستثنى من ذلك حتى مكة والمدينة»[3]. وهذا من أصول متقدميهم أيضا، كما حكاه أبو الحسن الأشعري: «وزعمت الأزارقة أن من أقام في دار الكفر فهو كافر، لا يسعه إلا الخروج»[4].

٤. التكفير بالمعصية

من الأقوال الصادمة المخالفة قطعا لما تواترت عليه الأمة قولهم إنّ من فعل معصية مرة واحدة ولم يتب من هذه المرة فهو مُصرٌ عليها كافر»[5]. ويلاحظ هنا أنهم لا يفرقون بين المسميات الشرعية ومراتبها. يقول ماهر بكري: إن كلمة عاصى هى اسم من أسماء الكافر وتساوي كلمة كافر تماما»[6]. ومما ينبنى على هذا القول استباحة قتل الأبرياء كأطفال المخالفين ونسائهم، وبه أفتى أبو قتادة الفلسطينى، حيث أصدر بيانا صرح فيه بوجوب قتل ذراري ونساء عائلات الجيش في الجزائر، ووافقه على الفتوى أقطاب المنهج كأيمن الظواهري والمقدسى وغيرهما. وغني عن التذكير هنا أن هذه عين فعلة أسلافهم، فإن نافع بن الأزرق لما أظهر البراءة من القعدة عنه وسماهم مشركين، استحل قتل أطفال مخالفيه

---

(١) عبد القادر بن عبد العزيز، الجامع لطلب العلم الشريف ٤٧١.

(٢) المرجع نفسه:٦٥٣.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين: ٨٨/١.

(٥) رجب مذكور، التكفير والهجرة وجها لوجه ٧٨.

(٦) المرجع نفسه.

ونسائهم. وقد تعدى الأمر إلى قتل كل من لا يوافقه، ويكفى البيان الذي أصدره زعيمهم في الجزائر بعنوان "قطع الرقاب لمن خرج يوم الانتخاب"؛ وهو نفسه منهج متقدميهم، فقد ذكر الطبري عن مقاتل التميمى قوله لشبيب الخارجى: أليس من ديننا قتل من كان على غير رأينا منا كان أومن غيرنا، فقال: بلى[1].

٥. اضطرابهم في حقيقة الإيمان ومقتضياته

وهذا أوقعهم في أصول منهجية خطيرة منها:

ـ الإيمان عندهم شيء واحد لا يتجزأ ولا يتبعض، فذهاب بعضه يستلزم ذهابه بالكلية.

ـ عدم التفريق بين الإطلاق والتعيين في التكفير.

ـ عدم التفريق بين نوعى الكفر الأكبر والأصغر.

ـ عدم الفصل بين الحكم بكفر القول والفعل وبين قائله وفاعله.

ـ عدم العذر بالجهل أو بالتأويل مطلقاً[2].

٦. الخلط بين حقيقة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وبسبب هذا الخلط وقع لديهم تداخل بين المفهومين، وهذه النقطة يطول شرحها وشواهدها لا تعد ولا تحصى.

---

(١) ابن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك: ٦/٢٨١.

(٢) انظر هذه الأصول منثورة ومبثوثة في: كتاب إمام بن عبد العزيز الشريف (واسمه المستعار: عبد القادر بن عبد العزيز)، الجامع لطلب العلم الشريف، د فهد الفهيد، تأثر الخوارج المعاصرين بأصول الخوارج المتقدمين وغيرها.

التوصيات

لما كانت ظاهرة الإرهاب بالغةَ التعقيد والتركيب، وكانت المقاربة المعتمدة في معالجتها غربياً وعربياً أحادية غير مجدية؛ تعيّن التماس أحسن المداخل وأفضل المسالك التي تضمن الشمولية في المقاربة، والجدوى في المعالجة، والمنهجية العلمية في التحليل والتعليل. ومن المؤسف جدا أن معظم الدول العربية والإسلامية اعتمدت المقاربة الأمنية لمحاصرة ظاهرة التطرف والإرهاب، ممثلة في الاعتقالات الاستباقية، والمحاكمات المدنية والعسكرية، وغيرها من وسائل العنف التي أثبتت التجربة فشلها، والتي أدت إلى نتائج عكسية حيث ساهمت في تأجيج التوتر، ورفع وتيرة الإرهاب حيث يتم مقابلة عنف الدولة بعنف مضاد. إن إصرار الحكومات على العقاب الجماعي يبدو وكأنها تغذي وتشجع على ظهور التطرف والعنف بدل محاربته، وتمده بأسباب البقاء حيث الشعور بالمظلومية يعمق الاقتناع الوجداني بضرورة الانتقام ورد الفعل.

وبما أن ظاهرة الإرهاب معقدة يختلط فيها الجانب التربوي بالجانب الاجتماعي والسياسي والفكري، كما يتشابك فيها البعد المحلي بالعالمي، فإن معالجتها تتطلب تبني استراتيجية موازية، تأخذ بعين الاعتبار مجموع الإكراهات الداخلية والخارجية المشار إليها، وتعمل على تغليب المصلحة العليا للدولة والمجتمع، وهو ما تحاول هذه التوصيات بيانه وتوضيحه.

أولا. ضرورة تبني استراتيجية تخدم المصالح العليا للأمة العربية والإسلامية

يتعرض العالم العربي لعدوان منظم من قبل الإرهاب الدولي؛ وهو ما نتج عنه تدمير كامل لمقومات بعض الدولة ووجودها السياسي، ومع ذلك انخرطت كثير من الدول العربية والإسلامية في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، وهو ما جعلها تسخر إمكاناتها المادية والعسكرية لتدمير ذاتها. هذا الوضع الدولي

الإلحاقي لا يمكنه الإسهام في معالجة الإرهاب، بل إنه يؤدي إلى نتائج عكسية، وهذا يستدعي تغييراً جذرياً، وتبني استراتيجية مغايرة تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الآتية:

١. ضرورة التمييز الواضح بين الإرهاب الدولي؛ والشرعية الدولية من جهة، وكشف حجم التلاعب الذي تمارسه القوى الدولية المتنفذة بالأجهزة الأممية وتوظيفها في تنفيذ أجندتها الجيوسياسية ومصالحها القومية من جهة ثانية؛ وهذا يقتضي ضرورة تنسيق الجهود العربية والإسلامية؛ من أجل الإسهام بقوة عبر المنظمات الدولية للحيلولة دون تستر القوى العظمى وراء القرارات الدولية، والشرعية الدولية، ومجلس الأمن؛ لإضفاء الشرعية على عدوانها المتكرر على البلدان العربية والإسلامية بحجة الحرب على الإرهاب.

٢. تتجه أصابع الاتهام إلى ضلوع المخابرات الغربية في الكثير من الأحداث الإرهابية التي استهدفت مختلف الدول الغربية وغير الغربية؛ بهدف تثبيت صفة الإرهاب وإلصاقها بالإسلام والمسلمين، وتوظيف ذلك في تبرير العدوان الغربي تحت غطاء الحرب الاستباقية الموجهة ضد التهديد الإسلامي المزعوم. وجدير بالذكر أن هذه الصناعة يقف وراءها قائمة لا حصر لها من المنظمات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات العابرة للقارات، مدعومة بآلاف الخبراء وصناع القرار، والمراكز البحثية، والشبكات الإعلامية، وأجهزة الاستخبارات المحلية والدولية، فضلاً عن القواعد العسكرية، والأحلاف العسكرية التي تقودها الدول الكبرى، وأساطيلها البرية والبحرية والجوية، وجنودها النظاميين والمرتزقة، وغيرها من الأذرع والمخالب الحديدية التي استخدمتها وتواصل استخدامها بكل وحشية في مناطق مختلفة من دول العالم.

هذه المخاطر التي باتت تقلق الضمائر الحية لكبار المفكرين الغربيين أنفسهم، ينبغي أن تتعامل معها البلدان العربية والإسلامية بكل جدية، وأن تنأى بنفسها عن المقاربات الدعائية التي تروج لها القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة، والتي تسوق للإرهاب الإسلامي باعتباره الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن والسلم العالميين، والذي تسعى من خلاله إلى توريط هذه البلدان في حروب مستدامة وغير مبررة ضد شعوبها.

٣. وفي ذات الاتجاه، نجحت القوى الكبرى من خلال تبنيها لنظرية "الفوضى الخلاقة" في خلق حالة من عدم الاستقرار في البلدان العربية والإسلامية، والزج بها في حالة العنف المستدام، والفوضى السياسية والأمنية، وهو ما يوفر كل المبررات التي يتذرع بها رعاة الإرهاب الدولي للتدخل في شؤونها الداخلية بدعوى مكافحة الإرهاب.

وعلى البلدان المعنية أن تنتبه إلى هذه المنزلقات الأمنية الخطيرة التي أُقحِمت فيها، وأن تَكُفَّ عن سياساتها الخاطئة في الانصياع للوصفات الوهمية الدولية، وأن تقدر حجم الأضرار التي أفقدتها مصداقيتها في نظر شعوبها، وأن تأخذ بعين الاعتبار ما آلت إليه حال الأوطان العربية من تدمير ممنهج لا تزيده الأيام إلا توسعاً واكتساحاً.

٤. يترتب على ما سبق ضرورة إعادة تقييم البلدان العربية والإسلامية لسياساتها الخارجية المتعلقة بالحرب على الإرهاب، ومن ثم ضرورة فك الارتباط مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، والتوقف عن خوض حروب بالوكالة لتدمير دولها بأيديها، والتوقف عن فتح مجالها الجوي والبري والبحري أمام

العدوان العسكري الممنهج، الذي يستهدف استنزاف قدراتها المادية والعسكرية، ويهدد سيادتها وأمنها واستقرارها، ويحط من هيبتها أمام شعوبها.

٥. تسعى القوى الدولية، من خلال الأجهزة الدولية التي تتحكم فيها، إلى تجريم حركات المقاومة لإضعاف ثقافة الممانعة حتى يخلو لها الجو في تطبيق استراتيجياتها الرامية إلى التحكم في مقدرات بلدان المنطقة، وتحديداً ما يتعلق بما يعرف بمشروع السوق الشرق أوسطية.

ويتعين على البلدان العربية أن تدرك خطورة هذا المشروع الذي بات يهدد ليس فقط اقتصادياتها، بل وجودَها السياسي ذاته لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني. وعلى الدول العربية خاصة أن تدرك بأن التنازلات التي قدمتها لصالح المشروع الصهيوني خلال القمم العربية الإسرائيلية في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي لم تجن منها سوى مزيدٍ من التشرذم السياسي والإفقار الاقتصادي، والتوتر الأمني، وهشاشة السلم الاجتماعي.

ولتدارك الموقف، يتعين على الدول العربية التصدي للسياسات الغربية التي ترمي إلى تجريم حركات المقاومة في الوطن العربي، وأن ترفع عنها صفة الإرهاب، وتوفر لها الغطاء السياسي في المحافل الدولية، وتعمل تقوية جبهتها الداخلية، ودعمها الكامل بما يمكنها من الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي، ويحقق أمل الشعوب العربية والإسلامية في استعادة أراضيها ومقدساتها.

٦. تتعرض البلدان العربية والإسلامية لما يعرف بالإرهاب الدولي الناعم، والذي يستهدف الرأسمال الرمزي للشعوب، وخاصة منها الشعوب الإسلامية، ومحو ذاكرتها التاريخية، وهويتها الدينية، ومنظومتها القيمية، وهذا الإرهاب ستخدم أدوات غير تقليدية تعتمد تجييش العقول من خلال المراكز البحثية،

والقنوات الإعلامية، والإعلام الموازي، واستقطاب النخب الفكرية، وتجفيف ما يسمى بمنابع الإرهاب من خلال التحكم في مناهج التعليم عامة، والتعليم الديني خاصة، وتغيير القيم الاجتماعية، وتغيير نمط الأسرة وغيرها من أدوات القوة الناعمة التي تستهدف اغتيال الذاكرة الجماعية.

وبالنظر إلى خطورة الآثار المترتبة على هذه السياسات الدولية التي وصفتها بعض المراكز الأمريكية بـ"**حرب الأفكار**"؛ يتعين على البلدان العربية والإسلامية استنفار كافة المنظمات الإقليمية والدولية التابعة لها؛ لوضع خطة عمل مشتركة تضمن حماية مقدساتها وقيمها الدينية والأخلاقية، التي تشكل صمام أمان لتلاحم شعوبها واستقرارها، وحماية أمنها الداخلي وتماسكها الاجتماعي. إن هذه الخطوات من شأن أن تدفع عنها تهمة العمالة والارتهان للخارج، وهي من أكثر التهم تأثيراً وجاذبية للشباب المتحمس، كما من شأنها أيضا أن تؤسس لمشروع مصالحة مع شعوبها الغاضبة.

ثانيا. الحد من الحرمان كاستراتيجية لمواجهة الإرهاب

١. يتطلب الحد من ظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية الالتفات إلى المحددات الأساسية المتسببة في تفشي الظاهرة. إن الاستبداد السياسي، وغياب العدالة، وانهيار التنمية الاقتصادية، وتفشي البطالة، والقهر الثقافي لبعض الفئات، ومحاولة صياغة قالب يتصرف ضمنه الأفراد، هو في الحقيقة ما يدفع الناس للعنف والإرهاب بصفة خاصة، ومن يضيق به الأفق، ولا يعرف كيف يلبي حاجاته الإنسانية الأساسية، لا يمكن لومه على اتباع أسلوب عنيف في تحقيق مبتغاه؛ لذلك، لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا بزوال الإحباط الناتج عن

الحرمان، وبزواله يزول التطرف، ومعه ينتهي الإرهاب، وهو الأسلوب الوحيد الناجع لهذه المشكلة التي تقض مضجع العالم.

٢. إن ثمة دلائل كثيرة تقوم شاهداً على أن المقاربة الأمثل للحد من ظاهرة الإرهاب هي المقاربة التي تنظر إلى البيئة الحاضنة للظاهرة، إذ إن القضاء على إرهابي واحد أو أكثر يبقى بدون فائدة ما دمنا لم نقض على البيئة التي تسمح بولادته. إن موت إرهابي واحدٍ قد يرتب أسباباً أخرى لمواصلة العنف بدل من أن يكون وسيلةً لبلوغ السلم العام وتحقيق الأمن؛ لذلك، ليس ثمة شك بأنه من دون تنمية وتوزيع عادل للثروة، ومن دون تأمين لحقوق الفئات الأقل دخلاً والحقوق المرمي بهم على هامش الاقتصاد والإنتاج، لن يكون في وسع الأمن أن يحفظ أمناً. قد ينشر الرعب وينتقي ضحايا يحولهم إلى مجسم تمثيلي لما سيلحق الجميع، لكنه –قطعاً– لن يستأصل مشاعر الحَنَق ورغبات الانتقام للنفس من الحرمان، ولن يمنع كثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب، بل هو قد يضيف سبباً جديداً إلى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون إلى العنف لتسويغ العنف وشرعنته.

٣. يطرح "معهد الاقتصاد والسلم – The Institute for Economics and Peace" مجموعة من المقومات التي يجب أن تتوفر في بلد ما من أجل تحقيق السلم والأمن، أي التخلص من كل ظواهر العنف وخاصة الإرهاب، وهذه المحددات كلها تدور حول كيفيات زيادة فعالية الحكومة، وبالتالي التقليل من شعور المواطنين بالحرمان، وإيصالهم إلى حالة الرضا التي هي النقيض لحالة الحرمان، بحيث يصبح سعيه لممارسة العنف غير مبرر حتى وإن وجدت الأفكار والأشخاص الذين يسعون إلى جره لذلك، لأن هؤلاء لن يجدوا المواطن الذين يقبل أو الذي يتم استغلاله في هذه الأعمال.

٤. إن أغلب الاستراتيجيات التي تحاول مكافحة الإرهاب تركز على جانبٍ أحاديٍ؛ كانتشار الأفكار المتطرفة، أو الحرمان الاقتصادي فقط، بدون الانتباه إلى وجوب الحد من الحرمان بمعناه الشمولي الذي يشمل أيضا السياسي والاجتماعي. إن هذه الاستراتيجيات تبقى فاشلة أو مصيرها الفشل في المستقبل، وبدون إشراك المواطن في صنع القرار السياسي والاجتماعي تبقى إمكانية انخراطه في عمل متطرف وعنيف واردة، حيث يبقى العنف وسيلة مثلى للتغيير عند من يحرم من الوسائل السلمية والقانونية للتغيير، وإذا لم ينفجر الوضع في الحال، فإنه مرشح للانفجار في المستقبل، وبالتالي نكون أمام حالة من السلم الخادع.

٥. إن نقيض حالة الحرمان هو حالة الرضا؛ لذا على الدولة الوطنية في المنطقة العربية أن تبذل قصارى جهدها؛ لكي تصل بالمواطن إلى حالة الرضا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كفرد وكمجموعة، وحينها يمكن التعامل مع الإرهاب مثلما نتعامل مع أي جريمة عادية، يعاقب مرتكبها من طرف الدولة والمجتمع، ويعتبر مجرد منحرف لا يمكنه أن يبرر فعله تحت أي ظرف.

ثالثا. إعادة تقييم الأساليب المعتمدة في مواجهة التطرف الديني

١. ضرورة اعتماد الحوار منهجاً مبدئياً دائماً في إدارة الخلاف مع كافة الشرائح التي تتبنى العنف، ولابد من أن تتفهم الجهات الرسمية الدوافع الموضوعية التي تدفع هذه الشريحة إلى تبني هذا الخيار بدل الإصرار على الإدانة المسبقة لها. لقد أدى غياب الحوار بين أطراف الخلاف داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلى إثارة الفتن والنزاعات في صغائر الأمور، وتضخم الخلاف على حساب الوفاق، وبددت طاقات الأمة في صراعات هامشية، وليس اعتماد الحوار

منهجاً محورياً في معالجة ظاهرة الإرهاب مجرد خيار سياسي اضطراري وإنما هو مسلك حضاري مؤصل في المرجعية الإسلامية العليا، ومن شأن اعتماده أن يحاصر الظاهرة ويقلل منها إلى أبعد الحدود.

٢. من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها لضمان نجاح عملية الحوار، ضرورة إشراك أهل العلم الموثوق بكفاءتهم العلمية، والمعروفين بنزاهتهم الأخلاقية، مع استعداد المؤسسات والأجهزة الرسمية للتعامل مع أهل العلم باعتبارهم سلطة علمية حاكمة بدل التعامل معهم كموظفين رسميين يراد منهم تبرير التصرفات القمعية وإضفاء الشرعية الدينية عليها، ولا شك أن حياد أهل العلم سيكسبهم المصداقية الكاملة في نظر المخالفين، وهذا من شأنه أن يعيد بناء جسور الثقة بين أطراف النزاع.

٣. من الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها الحوار فيما يتعلق بالمبررات الشرعية التي يعتمدها المخالف في شرعنة العنف، أن يتم الاهتمام أولا بأصل المشكلة، وأصل المشكلة التي عليها مدار اجتهاد المخالف هي **قضية التكفير**، فهي المقدمة النظرية المؤسسة لسلوك العنف، ولا شك أن نقض هذا الأساس النظري سيترتب عنه تبعا نقض ما بنى عليه من أعمال العنف. وهذه المنهجية تتطلب معالجة الموضوع على مستويين:

- مستوى التأصيل؛ لبيان موقع قضية التكفير بين نصوص الشريعة جمعاً وترجيحاً بين النصوص، وبيانا وتأويلا لمقتضاها؛ لبيان أن التكفير الذي هو إخراج المرء من ملة الإسلام لا يكون بالظنون وإنما بالبرهان القاطع، وهو تكذيب ما نطق به الشرع المنزّل.

• ومستوى التنزيل لبيان الأولويات العظمى والمصالح الكبرى الواجب جلبها لمجتمعات المسلمين المعاصرة، واللازم مراعاتها في تنزيل الأحكام، وأثر ظاهرة التكفير في تفويتها أو الإضرار بها، وأهمها تفويت مصلحة الأمن العام الذي يعود بالإخلال على جميع المصالح المقصودة شرعا.

إن مستوى التنزيل بهذا المعنى له الأهمية القصوى في معالجة العنف خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الشواهد القوية التي تبرر القول بالتكفير، وهي شواهد يعترف بها كبار العلماء بمن فيهم المنضوون تحت الهيئات العلمية الرسمية، ومن هنا وجب التنبيه إلى ضرورة فك الارتباط بين تهمة التكفير ومجاهدة الكافر، فثبوت تهمة التكفير لا يلزم عنها بالضرورة حمل السلاح لغلبة وجه الضرر فيه على وجه المصلحة.

٤. عدم المبالغة في تقدير دور التطرف والغلو في إفراز ظاهرة الإرهاب، إن الممارسات الإرهابية الناتجة عن التطرف الفكر والغلو الديني تبقى ظاهرة موجودة ولا سبيل إلى إنكارها، لكن التركيز عليها بشكل مفرط يشكل خياراً فاشلاً لمعالجة الإرهاب. لذلك، من المهم جداً أن تكف الحكومات عن اللعب على هذا الوتر إرضاءً للضغوط الأجنبية أو أي دوافع أخرى، حتى لا تركن إلى معالجات وهمية وغير ذات جدوى.

٥. إن العنف ومنه الإرهاب الذي تعرفه المنطقة العربية ككل هو عنفٌ سياسي بامتياز، أي جذوره سياسية وغاياته الحقيقية سياسية، وهو يستعمل الخطاب الديني فقط كوسيلة للتعبئة؛ لما لهذه الوسيلة من قدرة على جلب الأنصار والعتاد. لكن هذا الاستعمال لا يجب أن يخدعنا ويحول أنظارنا إلى البعد الديني فقط للظاهرة الإرهابية، فهذا البعد وإن كان موجوداً، إلا أن تأثيره ضئيلٌ،

ولا يعدو أن يكون غطاء تتدثر به هذه المجموعات؛ ولذا فإن الحرمان المتعدد الجوانب الذي تعاني منه المنطقة العربية هو من يخلق العنف والإرهاب بصفة خاصة، وهذا حتى ولو كان سكان المنطقة غير مسلمين أو ملحدين. ومن المهم أن تدرك الحكومات هذا البُعد، فقد لا يكون مجدياً فتحُ قنواتِ الحوار على أجندة يعتبرها المخالف زائفة ولا تترجم مطالبه الحقيقية.

٦. في الاتجاه ذاته، يتعين فكُّ الارتباط العضوي بين التطرف والإرهاب، إذ ليس من الضروري أن يفضي التطرف الفكري أو الديني إلى عدوان إرهابي. إن كثيراً من مظاهر التطرف لا تتجاوز حدود التصرفات الشخصية التي تتخذ أشكالاً منفرة، وقد تتعدى ذلك إلى الإساءة اللفظية إلى الآخرين وهو ما نلاحظه فيما يدور في الخصومات المذهبية من جدل عقيم قد ينتهي إلى تكفير المخالف، أو إدانة لبعض الممارسات الدينية والاجتماعية التي قد تصل إلى حد التكفير، وهي تصرفات يجرمُها القانون بلا شك، لكنها لا تندرج في سياق الأعمال الإرهابية. هذا التمييز بين الحالتين له أهمية قصوى في تحديد المعالجة المطلوبة، فكثيراً ما ارتكبت الحكومات أخطاء قاتلة باعتماد مقاربات أمنية قاسية في حق أناس أبرياء بتهمة التطرف، مع أن المشكلة في أصلها فكرية بالأساس، وكان يمكن معالجتها بالحوار العلمي.

٧. وفي المقابل، تشهد التجاربُ المعاصرة أن كثيرين من هؤلاء الذين يوصمون بالتطرف الفكري أو الديني؛ متحيزون سياسياً إلى أنظمة سياسية سيئة السمعة، وعلى عكس ما يتوقع منهم كمتطرفين، تجدهم يجندون أقلامهم لتجيير الفساد السياسي، وتجميل صورة النخبة الحاكمة الفاسدة، واستهداف من يتجرأ على نقدها أو حتى إسداء النصح لها، ناهيك عن الخارجين عن طاعتها ممن دأب هؤلاء المتطرفون على وصمهم بالخوارج المارقين. ولا شك أن استشراء هذه

الظاهرة تستفز الغيورين على دينهم، وقد تدفعهم إلى ردود فعل تعادلها من حيث القوة؛ لذلك ينبغي للحكومات أن تكف عن هذا التوظيف السيء للدين والذي أثبت فشله معالجة الظاهرة.

رابعا. التحصين الذاتي ضد ثقافة التطرف والإرهاب

لا يكفي اتخاذ الإجراءات الردعية عبر قوة السلطة؛ لمعالجة مشكلات ذات أبعاد نفسية واجتماعية؛ وهو ما يستدعي الحاجة إلى بناء قنوات التحصين الذاتي من خلال التربية والتنشئة عبر الفضاءات المتعددة المتاحة مجتمعيا كالأسرة، والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية.

١. من وسائل تحقيق مقصد حفظ الناشئة: تأسيس فضاء أسري سليم للتنشئة الاجتماعية، فطبيعة الأجواء السائدة في مؤسسة الأسرة المسؤولة عن إنتاج النوع البشري وإعداده وتربيته تجد لها صدى في المجتمع، فباستقرار هذه المؤسسة يستقر المجتمع، وباضطرابها يضطرب. إن هذا الفضاء هو الخطوة الأولى الضامنة لتنشئة أجيال القوة والحكمة والاستقامة والاتزان، في حين أن أجواء الكراهية والتوتر داخل فضاء الأسرة إنما تنتج نفوساً متوترة عنيفة، منكمشة على نفسها، مهيأة لمعانقة أفكار التطرف وممارسة العنف كوسيلة لإثبات الذات، فغاية ما يطمح إليه المقهور هو التشفي وإرادة الانتقام، وهي حالة نفسية وفكرية متطرفة تحتاج لتربية روحية عالية وتزكية تشمل تربية العقل ولجم العواطف وتهذيب الطباع والوجدان، وهو ما لا يتم ابتداء إلا من خلال أسرة هادئة ومستقرة ومنظومة تعليمية أصيلة ومنتجة.

٢. إن تحقيق هذا المقصد يلقي على عاتق الدولة مسؤولية ضمان استقرار الأسرة من خلال برامج الرعاية الأسرية، والتثقيف الديني والإعلامي، وتمكين

الأمهات من القيام بأدوارهن الفطرية، وعدم استهلاك طاقاتهن في الإنتاج المادي، وإعادة النظر في قوانين الشغل المنظم لإجازات الأمومة، وتوجيه طاقات المرأة نحو الاستثمار في تنشئة الأبناء لبناء جيل متوازن نفسيا وعقليا وجسديا. كما أن تحقيق هذا المقصد يتطلب أيضا وقفة جادة من أجل مراجعة شاملة للطريقة التي تتعامل الدول العربية والإسلامية مع الوصفات الأممية الجاهزة حول ما يعرف بثقافة الجندر، وما يسمى بتمكين المرأة بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجنسية، وهي مقولات باتت من أكثر المقولات إثارة للجدل في الأوساط العالمية التي أدركت خطورتها على مستقبل مجتمعاتها.

ومن المؤسف أن الدول العربية انخرطت بقوة في تنفيذ الوصفات الدولية، والتوصيات الأممية المتعلقة بالمرأة والطفولة، غير واعية بمخاطرها المدمرة لقيم الأسرة، وهذا يقتضي منها تقديم إصلاحات حقيقية تنبع من صميم الثقافة الأسرية، التي تكفل ببيانها علماء الشريعة، بعيداً عن ضغوط الواقع الاجتماعي وما يفرضه من تقاليد متوارثة ظالمة للمرأة، ومضادة لمنطق الشريعة، وهي الثغرة التي تعمل القوى المعادية على استغلالها لفرض أجندتها، والتسلل إلى حصن الأسرة المنيع.

٣. تحتل مسألة التعليم مكان الصدارة في أولويات التنشئة الاجتماعية بالنظر إلى طول الفترة الزمنية التي يقضيها المتعلم في هذا الفضاء والتي تتجاوز العقدين من عمره؛ لذلك يعتبر التعليم صمام الأمان في بناء وصيانة الهوية الدينية والحضارية للأفراد. لكن مخرجات التعليم في البلدان العربية والإسلامية تبقى متدنية جداً؛ وهو ما يجعل منها واحداً من أسباب الهدم والهدر اللذين يتعرض لهما الشباب العربي منذ الطفولة، ويؤثر سلباً على مستقبله؛ لذلك، لا نبالغ إذا قلنا بأن

معالجة آفات التطرف والإرهاب يجب أن تبدأ من مراكز التعليم، وهو ما يتطلب اتخاذ خطوات جذرية في هذا المجال، منها:

أ. إعادة الاعتبار للعناصر الداعمة للهوية، والفاعلة في تكوين شخصية المتعلم، خاصة منها العقيدة الإسلامية واللغة العربية باعتبارهما العنصرين الأكثر تأثيراً وقوةً في تحديد شخصية المتعلم، بدلاً من الارتهان للضغوط الخارجية التي تدخلت بكل قوة في البرامج التعليمية في البلدان العربية والإسلامية.

ب. تنمية قيم الانتماء إلى الأمة الإسلامية العابرة للحدود والعرقيات والقوميات، وهو ما يكسب الفرد شعورا بالقوة، وثقة في النفس بدلا من تكريس الهويات الفرعية وما تنتجه من قيم التشرذم.

ت. تنمية قيم الروابط الأسرية والاجتماعية، وحب الوطن، وقيم التضحية وتغليب المصلحة العليا.

ث. تعميم التعليم للجميع من خلال مجانية التعليم؛ لضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

ج. الارتقاء بجودة التعليم بما يضمن التفوق، علماً بأن التطرف إنما ينشأ في أوساط أنصاف المتعلمين والفاشلين في دراستهم.

٤. إعادة الاعتبار لدور المسجد؛ باعتباره فضاء يحظى بالقداسة، فضلاً عن كونه يمكنه القيام بوظائف متعدد في التنشئة الاجتماعية. يقوم المسجد بتلبية الحاجات الروحية التي تعتبر الركيزة الأساسية في العملية التربوية، إضافة إلى دوره في التثقيف الديني، وتوثيق عرى العلاقات الاجتماعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وتوفير بيئة مجتمعية نموذجية لتنمية مشاعر الأخوة الدينية، وإشاعة

قيم التسامي والفضيلة مما ينعكس إيجاباً على نفسية الأفراد، وتوازنهم النفسي، بما يوفره لهم من حاضنة اجتماعية تشعرهم بالأمن والأمان.

وإذا كانت السلطات الحاكمة في البلدان العربية تسعى بجدية نحو استثمار هذا الفضاء التربوي في الارتقاء بشعوبها، وحمايتهم من غواية التنظيمات السرية التي تستغل ظمأَهم الرُّوحي، يتعين أن تعيد النظر في السياسات الخاطئة التي كبلت المساجد وحالت دون أداء وظائفها. يجب أن تكف السلطات عن سياساتها الأمنية المتبعة في الرقابة على الشأن الديني، وإحكام قبضتها الأمنية على الموظفين الدينيين والرواد على السواء، وترفع وصايتها على المساجد، وتتراجع عن سياسة التأميم، وهيمنة أجهزتها الإدارية وتحكمها في المضامين الدينية من خلال تحكمها في الخطب والدروس الدينية، وإعادة فتح أبواب المساجد لتؤدي خدماتها على مدار الساعة كما كانت عبر عهودها السابقة.

إنَّ إتاحة أجواء الحرية الدينة من شأنه أن يحرر الأفراد والجماعات من آلام الشعور بالحرمان الديني؛ وهو أمر من شأنه أن يخفف من مشاعر الكراهية تجاه السلطة الحاكمة، ويحررهم من الاستغلال العاطفي والديني الذي يتعرضون له في فضاءات ليس بوسع السلطة الوصول إليها، وهو ما يعني قطع الطريق على واحد من أهم العوامل التي تفرخ الإرهاب.

٥. يعاني الإعلام العربي من أزمة في المضمون؛ نتيجة النسب المرتفعة للبرامج المستوردة والمدبلجة، وتدني نسب إنتاج البرامج التنموية وبرامج التنشئة، وترويج الرداءة، وتسويق مبادئ ثقافة الأجنبي، وهذا الواقع الإعلامي ساهم بقوة في وجود فجوة عميقة بين ما تبثه القنوات العربية وبين واقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما نتج اغتراب في القيم، وشروخاً متوالية في هوية الأمة.

وبالاحتكام إلى المعطيات الرقمية نجد القنوات الرياضية تنفرد بأعلى نسبة من مجموع القنوات الفضائية العربية بواقع ١٧٠ قناة، تليها مباشرة القنوات المتخصصة في الأفلام والمسلسلات بواقع ١٥٢، ثم القنوات الغنائية بواقع ١٢٤ قناة، في مقابل ٩٥ قناة دينية و٦٨ قناة إخبارية. إن مجمل هذه المعطيات يقول بأن القنوات المكرسة لثقافة الترفيه والعبث بالعقول والنفوس تصل إلى ٤٤٦ قناة مقابل ١٦٨ فقط من القنوات التي تستهدف بناء الوعي والمعرفة. هذه المعطيات الرقمية تطرح أسئلة بالغة الحرج حول توجهات النخب السياسية العربية والإسلامية، وحجم الهدر في الإمكانات البشرية والمادية التي تستنزف في العبث بوجدان الناس وتسطيح عقولهم. وفي المقابل، تبذل الدول الغربية جهوداً معتبرة لاحتواء المشاهد في الدول العربية والإسلامية من خلال القنوات الفضائية الموجهة خصيصا له، والتي تتكلّم لغته، وتبث برامج عن واقعه، ولكنها في تفس الوقت تحمل أجندة محددة تخدم مصالحها وتنشر رؤيتها.

هذا الواقع الإعلامي المتردي يتطلب إعادة تقييم الدور التربوي لوسائل الإعلام، ويتطلب ذلك ابتداء وجود الإرادة السياسية لدى النخب السياسية العربية كشرط للارتقاء بمضامينها الإعلامية، وهذا الارتقاء ليس له من سبيل إلى النجاح ما لم يقطع مع التقاليد العابثة بعقول المشاهدين، ويصطلح مع القيم التربوية والحضارية للأمة، بما يعيد لها رسالتها التربوية، ويمكنها من الإسهام الفعلي في تحصين الشباب، والإسهام في التنشئة الاجتماعية، وصيانة فطرة الناشئة، وإكسابها المعايير الحضارية ويمنحها قوة الصمود أمام قيم العولمة المدمرة التي تستهدف هدم حصوننا الثقافية وهويتنا الدينية.